سلسلة المقررات الأكاديمية
مقرر تعليمي
محكم علميا وتعليميا

المدخل إلى علم العقيدة

كتاب تعليمي متوافق مع مفردات المقرر في الكليات الشرعية ومدعم بالأنشطة

تأليف
أ. د. زياد بن حمد العامر
الأستاذ في العقيدة والمذاهب الفكرية المعاصرة



الطبعة الرابعة
طبعة جديدة ومزيدة
تشمل إضافات علمية وإثرائية


المدخل إلى علم العقيدة

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
العامر ، زياد حمد
المدخل إلى علم العقيدة
زياد حمد العامر - ط4 - الرياض ، 1446 هـ
291 ص؛ 17×24 سم

رقم الإيداع: 1446/317
ردمك: 978-603-05-1369-7



الطبعة الرابعة
(1446هـ – 2024م)

يمكنكم طلب الكتب عبر
متجرنا الإلكتروني



حيثما كنت يصلك طلبك

dar.taibagreen123
dar.taiba
@dar_tg
dar_tg
dartaibagreen@gmail.com
yyy.01@hotmail.com
012 556 2986
055 042 8992
مكة المكرمة - العزيزية - خلف مسجد فقيه

سِلْسِلَةُ المُقَرَّرَاتِ الأَكَادِيمِيَّةِ
مُقَرَّرٌ تَعْلِيمِيٌّ
مُحَكَّمٌ عِلْمِيًّا وَتَعْلِيمِيًّا

المدخل إلى علم العقيدة

كِتَابٌ تَعْلِيمِيٌّ مُتَوَافِقٌ مَعَ مُفْرَدَاتِ المُقَرَّرِ فِي الكُلِّيَّاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَمُدَعَّمٌ بِالأَنْشِطَةِ

تأليف
أ. د. زياد بن حمد العامر
الأُسْتَاذُ فِي العَقِيدَةِ وَالمَذَاهِبِ الفِكْرِيَّةِ المُعَاصِرَةِ



الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ
طَبْعَةٌ جَدِيدَةٌ وَمَزِيدَةٌ
تَشْمَلُ إِضَافَاتٍ عِلْمِيَّةً وَإِثْرَائِيَّةً



بسم الله الرحمن الرحيم



سلسلة المقررات الأكاديمية
مقرر تعليمي
محكم علميًّا وتعليميًّا

المدخل إلى علم العقيدة

تأليف
أ.د. زياد بن حمد العامر
الأستاذ في العقيدة والمذاهب الفكرية المعاصرة

١٤٤٦ هـ


بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة الطبعة الرابعة



الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

فهذا هو كتاب المدخل إلى علم العقيدة، وقد كان الحرص فيه على استيفاء مفردات مقرر **(المدخل إلى علم العقيدة)** كما هو مقرر في المرحلة الجامعية، مع مراعاة تضمينه المعايير الأكاديمية المعتمدة لهذه المقررات في الجامعات، وأن يكون مقررًا تعليميًّا في أسلوبه وأهدافه وطريقته التعليمية، وقد ضُمِّنَ أهداف هذا المقرر؛ مما يساعد على الحصول على نتائج مرضية بعد مدارسته.

وقد كانت الاستفادة في جمع مادة هذا الكتاب من عدة مراجع علمية متفرقة، كما تم الإفادة من تجارب وملحوظات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، الذين مارسوا تدريس هذا المقرر علميًّا وتعليميًّا.

وهذه الطبعة الجديدة فيها زيادات كثيرة عن الطبعات السابقة، ومتفرقة في عدة مواضع، وفيها تصحيح لبعض الأخطاء الطباعية، وتم تحكيمها علميًّا وتعليميًّا.

وقد شمل التطوير التربوي لهذا المقرر ما يلي:

- تقسيم الكتاب إلى وحدات ودروس تعليمية.
- إعداد أهداف لكل وحدات ودروس المقرر.
- إعداد مقدمة لكل درس، تلخص فكرته الرئيسة، وعناصر محتوياته.





- تصميم خرائط مفاهيم وجداول وأشكال لأهم عناصر المحتوى العلمي.
- تمييز النصوص القرآنية والحديثية.
- إعداد أنشطة تعليمية، تتكامل مع المحتوى، وتثريه، وتنمي مهارات الطلاب، وتدربهم على التعامل مع مصادر المعرفة المختلفة.
- إعداد أسئلة التقويم في نهاية كل درس؛ تتميز بالتنوع والشمول؛ لتساعد الطلاب في قياس استيعابهم لمقاصد الدرس، وتقيس مدى تحقق أهدافه.
- وضع ملخص لكل وحدة في نهايتها.

والشكر والدعاء موصولان لشركة «عطاءات العلم»، هذا الكيان العلمي الرائد في خدمة العلم الشرعي وطلاب العلم على مساهمتهم في تطوير الكتاب ليخرج بأفضل صورة، داعين الله عز وجل أن ينفع به طلاب العلم، وأن يتقبَّل منَّا، إنه هو السميع العليم.

وشكر الله لكل من أفاد بقول أو عمل، ونأمل تزويدنا بما يكمل هذا العمل من مقترحات أو ملحوظات على وسائل التواصل:

المؤلف

٠٠٩٦٦٥٠٤١٥٠٦١٥

Zha1430@gmail.com

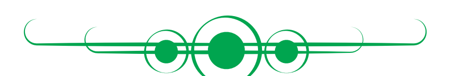


الأهداف العامة للمقرر



1. إيضاح المفاهيم والمصطلحات الأساسية في علم العقيدة.
2. بيان مبادئ علم العقيدة وعلاقته بالعلوم الشرعية الأخرى.
3. تتبع تاريخ تدوين العقيدة، ومناهج المؤلفين فيها.
4. تعظيم قدر علم العقيدة وجهود المؤلفين فيه.
5. بيان صفات وخصائص أهل السنة والجماعة.
6. التمييز بين مصادر التلقي الصحيحة وغير الصحيحة في العقيدة.
7. مناقشة طرق الاستدلال عند أهل السنة والجماعة.
8. تطبيق مهارات الاستدلال في الاحتجاج والبحث العقدي.
9. نشر أسس الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة.







مقدمة الوحدة:

إن مبادئ العلوم تمثل المفاتيح الأولى التي تميز لك معالم هذا العلم وحدوده وأهدافه على وجه الإجمال، مما يساعدك على تصور هذا العلم، ومعرفة الأبواب والموضوعات الرئيسة فيه، وحدود هذا العلم، وما يدخل فيه وما يخرج عنه.

وبهذا يسهل التعامل بعد ذلك مع هذا العلم، ومعرفة مظان مسائله وموضوعاته، وكما قيل: **(العلم معرفة المظَانِّ)**، يعني: أن معرفة مواضع المسائل في العلوم وأماكن ذكرها في كتب أهل العلم يختصر كثيرًا على طالب العلم في تصور هذا العلم، وسهولة الوصول إلى مسائله.

ولذلك فإن قراءة مداخل العلوم قبل البدء في دراسة موضوعات العلم مفيد جدًّا لطالب العلم؛ لأنها تجيب على كثيرٍ من الإشكالات التي تعرض للمبتدئ في هذا العلم، مثل: تعريف هذا العلم، وحدوده، وأسمائه، ومعرفة موضوعاته على سبيل الإجمال، ومصادر هذا العلم، وطريقة بحث مسائله، وحكم تَعَلُّم هذا العلم، وفضله، وثمرته، وفائدة تعلمه، ونحو ذلك من المسائل التي يحتاجها المبتدئ في هذا العلم.

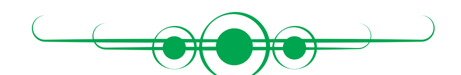
الأهداف العامة للوحدة:

يتوقع منك أخي الطالب بعد دراسة هذه الوحدة أن تستطيع:

١. تعريف علم العقيدة في اللغة.
٢. إيضاح المفاهيم والمصطلحات الأساسية في علم العقيدة.
٣. بيان مبادئ علم العقيدة وعلاقته بالعلوم الشرعية الأخرى.
٤. تتبع تاريخ تدوين العقيدة، ومناهج المؤلفين فيها.
٥. تعظيم قدر علم العقيدة وجهود المؤلفين فيه.

دروس الوحدة الأولى

الدرس الأول	تعريفات عقدية.
الدرس الثاني	موضوعات علم العقيدة.
الدرس الثالث	تابع موضوعات علم العقيدة.
الدرس الرابع	أهمية علم العقيدة وحكم تعلمه.
الدرس الخامس	الثمرات العملية لعلم العقيدة.
الدرس السادس	منهج القرآن في الدعوة إلى العقيدة.
الدرس السابع	علاقة العقيدة بالشريعة وبسائر العلوم.
الدرس الثامن	تدوين علم العقيدة.
الدرس التاسع	تاريخ تدوين علم العقيدة ومناهج التأليف فيه.





مقدمة الدرس:

يعد هذا الموضوع مدخلًا ضروريًا لسائر المباحث، فاستيعاب تعريف العلم وأسمائه هو أساس تمييزه بين العلوم، ودليل لمعرفة مصنفاته، وتصور موضوعاته، والبحث عنها.

ويتناول المبحث معنى كلمة العقيدة باعتبارها مفردة في اللغة والكتاب والسنة، وباعتبارها عَلَمًا على العلم المعروف، مع التنبيه إلى انقسام العقيدة لصحيحة وفاسدة، وتنوع مسائلها إلى خبرية وطلبية، ثم بيان أسماء علم العقيدة عند أهل السنة، وعند غيرهم من المخالفين.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. توضح معنى العقيدة في اللغة والاصطلاح.
٢. تقارن بين العقيدة الصحيحة والفاسدة.
٣. تفرق بين القطعي والظني في مسائل الاعتقاد.
٤. تصنف مسائل الاعتقاد إلى خبرية وطلبية.
٥. تميز بين أسماء علم العقيدة عند أهل السنة وغيرهم.
٦. تنقد أسماء علم العقيدة عند المخالفين لأهل السنة.
٧. تقدر أهمية علم العقيدة.

عناصر الدرس

- العقيدة لغة
- كلمة عقيدة في الكتاب والسنة
- انقسام العقيدة إلى صحيحة وفاسدة
- تعريف العقيدة الصحيحة
  - القطعي والظني في العقيدة
  - مسائل الاعتقاد بين الخبرية والطلبية
- أسماء علم العقيدة عند أهل السنة
- أسماء علم العقيدة عند غير أهل السنة

أولاً: معنى العقيدة لغة:

العقيدة: اسم على وزن فَعِيْلة من عَقَدَ، بمعنى مفعولة، أي: معقودة، والعقد هو: الشد والربط والجزم.

قال ابن فارس: «العين والقاف والدال أصل واحد يدل على شدٍ وشدةِ وثوق، وإليه ترجع فروع الباب كلها... وعقد قلبه على كذا فلا ينزع عنه»[١].

وقال الفيومي: «اعتقدت كذا: عقدت عليه القلب والضمير، حتى قيل: العقيدة: ما يدين الإنسان به، وله عقيدة حسنة: سالمة من الشك»[٢].

ويستعمل العقد في الأجسام المادية؛ كعقد الحبل، ثم حصل التوسُّع في معنى العقد فاستُعمل في الأمور المعنوية؛ كعقد البيع، وعقد النكاح، ونحو ذلك.

ثانيًا: كلمة عقيدة في الكتاب والسنة:

ذكر بعض أهل العلم أن لفظة العقيدة لم ترد في نصوص الكتاب والسنة[٣]، ويمكن أن يُستدرَك على ذلك[٤] بحديث زيد بن ثابت ﵁ أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**لَا يَعْتَقِدُ قَلْبُ مُسْلِمٍ عَلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ؛ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ**». قَالَ: قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَ: «**إِخْلَاصُ الْعَمَلِ، وَالنَّصِيحَةُ لِوُلَاةِ الْأَمْرِ، وَلُزُومُ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مَنْ وَرَاءَهُمْ**»[٥].

ابحث واربط:

بالفعل لم ترد كلمة (عقيدة) في القرآن الكريم، ولكن وردت لها مشتقات أخرى، مثل: {عقود}، و{عقدتم}، فابحث عن مواضع تلك الكلمات، وطالع تفسيرها، ثم اربط بين معانيها الشرعية واللغوية، موضحًا مدى التشابه أو الاختلاف بينهما.

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٤١٧/٥.
(٢) المصباح المنير ٤٢١/٢.
(٣) ينظر: معجم المناهي اللفظية، لبكر أبو زيد ص٦٦٦.
(٤) ينظر: الانتصار، عبد المحسن العباد ص٢٣.
(٥) أخرجه الدارمي في مسنده رقم (٢٣٥) وقال المحقق: إسناده صحيح.

ثالثًا: انقسام العقيدة إلى صحيحة وفاسدة:

تطلق العقيدة على حكم الذهن الجازم، سواء كان حقًّا أم باطلًا، فمن اعتقد الشيء على ما هو عليه فإن اعتقاده صحيح، ومن اعتقد الشيء على خلاف ما هو عليه فإن اعتقاده فاسد[1]، فتكون عقيدة صحيحة أو عقيدة فاسدة، فيقال: فلان عقيدته صحيحة، وفلان عقيدته فاسدة.

فكر وانقد:

تأمل العبارة الآتية وعبر عن رأيك فيها:

(كلما زاد الإيمان بعقيدةٍ دل ذلك على صحتها)

رابعًا: تعريف العقيدة الصحيحة:

يمكن تعريف العقيدة الإسلامية الصحيحة، بأنها: (ما يربط المسلم قلبه عليه، من أصول الإيمان وما يلحق بها).

شرح التعريف:

(ما يربط المسلم قلبه عليه) هذا مأخوذ من التعريف اللغوي للعقيدة.

(من أصول الإيمان) يشمل أركان الإيمان الستة: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

(وما يلحق بها) يشمل مباحث الكلام عن: مصادر التلقي وطرق الاستدلال، والصحابة، والإمامة، وكرامات الأولياء، والولاء والبراء، ونحو ذلك، والرد على المخالفين، وذكر ما يتميز به أهل العقيدة الصحيحة عن أهل العقائد الفاسدة، وما ينبغي الاتصاف به من جميل الأخلاق، ومحاسن العادات.

---

(١) ينظر: الحدود، للباجي ص ٩٨.

تنبيهان:

التنبيه الأول: القطعي والظني في العقيدة:

تجدر الإشارة إلى أن الجزم واليقين متوجه إلى أصول الإيمان، أما بعض المسائل الاحتمالية غير القطعية التي تلحق بأصول الإيمان فلا يلزم منه الجزم واليقين، وذلك من جنس اعتقاد دلالة قوله تعالى: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، هل المراد بها صفة الوجه لله؟ أم قِبْلَة الله؟

وذلك أن ما «غلبَ على الظنِّ صدقُه: اعتقدنا اعتقادًا راجحًا مضمونه، ولم نَجزِمْ به جَزْمَنا بالمتيقّنِ صدقُه، كما نقول في أدلة الأحكام الظواهر والأقيسة.

وخبر الواحد المجرَّد إذا لم يُفِدْنا إلَّا غلبةَ الظنِّ اعتقدنا غلبةَ الظنِّ بها، وهذا هو الواجب، بل هذا في الأمور الخبرية أجود، لأنه لا يترتب على ذلك فسادٌ ولا مضرَّةٌ، إذ كنا لا نُوجب به عملًا ولا نُحرِّمُه، وإنما نظنُّ مضمونها.

فكذلك فيما يتعلق بالإيمان بالله، إذا رُوِيَ خبرٌ في عظمةِ الله وبعض شؤونِه التي لم يُعلَم بهذا الخبر انتفاؤها ولا ثبوتُها، والخبر مما يَغلب على الظنّ صدقُه، اعتقدنا بموجبه، وظننَّا ذلك ظنًّا غالبًا، فإن كان صادقًا في نفسِ الأمر وإلَّا فعظمةُ الله أكبرُ. كما أن حديث الوعد والوعيد الذي لم يُعلَم انتفاءُ مضمونِه؛ إن كان صادقًا وإلَّا فثواب الله أعمُّ مما علمناه مفصَّلًا، إذ فيه ما لم يَخطُرْ على قلبِ بشر، فهذا هذا»[1].

التنبيه الثاني: مسائل الاعتقاد بين الخبرية والطلبية:

تنقسم مسائل الشريعة إلى:

1. خبرية اعتقادية.
2. طلبية عملية.
3. اعتقادية من وجه وعملية من وجه آخر.

ولذلك فإن «الدين نوعان: أمور خبرية اعتقادية، وأمور طلبية عملية.

فالأول: كالعلم بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، ويدخل في ذلك: أخبار الأنبياء، وأممهم، ومراتبهم في الفضائل، وأحوال الملائكة، وصفاتهم، وأعمالهم، ويدخل في

(١) جواب الاعتراضات المصرية. لابن تيمية ص ٤٩.

ذلك: صفة الجنة والنار، وما في الأعمال من الثواب والعقاب، وأحوال الأولياء، والصحابة، وفضائلهم، ومراتبهم، وغير ذلك...

والثاني: الأمور العملية الطلبية من أعمال الجوارح، والقلب: كالواجبات، والمحرمات، والمستحبات، والمكروهات، والمباحات.

فإن الأمر والنهي قد يكون بالعلم والاعتقاد، فهو من جهة كونه علمًا واعتقادًا أو خبرًا صادقًا أو كاذبًا يدخل في القسم الأول، ومن جهة كونه مأمورًا به أو منهيًا عنه يدخل في القسم الثاني، مثل: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله؛ فهذه الشهادة من جهة كونها صادقة مطابقة لمخبرها فهي من القسم الأول، ومن جهة أنها فرض واجب، وأن صاحبها بها يصير مؤمنًا يستحق الثواب، وبعدمها يصير كافرًا يحل دمه وماله فهي من القسم الثاني»[1].

تعاون وصنف:

تعاون مع زميلك في تصنيف المسائل العقدية الآتية كما في الجدول:

م	المسألة	قطعية	ظنية	خبرية	طلبية
١	علو الله تعالى على العرش.				
٢	اتصاف الملائكة بأنهم أولو أجنحة.				
٣	**دلالة قوله تعالى:** ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]				
٤	الشافي من أسماء الله الحسنى المختصة به عز وجل.				
٥	رؤية النبي ﷺ بعينه لله تعالى في المعراج.				

خامسًا: تعريف علم العقيدة:

علم العقيدة هو: (العِلْم الذي يتناول تقرير أصول الإيمان وما يلحق بها من مسائل، وبيان منهج الاستدلال على ذلك، والرد على المخالفين فيه).

وسيأتي مزيد بيان لذلك عند الحديث عن (موضوعات علم العقيدة) بإذن الله.

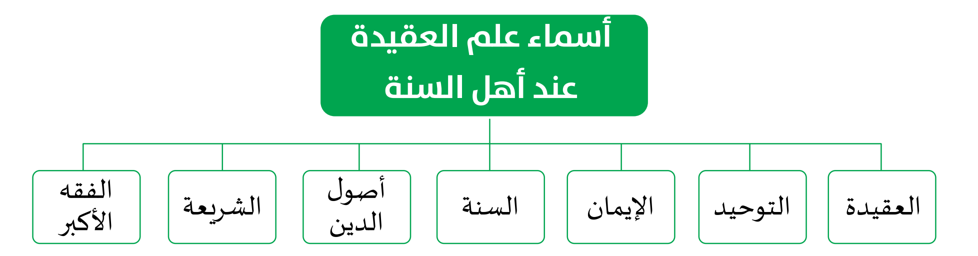
(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١١/ ٣٣٦.

سادسًا: أسماء علم العقيدة عند أهل السنة:

يطلق على علم العقيدة عند أهل السنة والجماعة عدة أسماء تداولها أهل العلم بينهم، وكلها ترجع إلى مضمون واحد، هو: (الحديث عن طريقة الاستدلال الصحيحة في إثبات أصول الإيمان وما يلحق بها من مسائل، وتقرير ذلك، والرد على المخالفين فيه).

ولعلم العقيدة عدة أسماء عند أهل السنة والجماعة، وكذلك عند المخالفين.

وسنتعرف أولًا على أهم الأسماء التي أطلقها علماء أهل السنة على علم العقيدة، مع ذكر أمثلة للكتب المصنفة بكل اسم:



(١) العقيدة:

وقد سبق في التعريف بها بيان وجه تعلق هذا الاسم بمسائل التوحيد والإيمان.

ومن الكتب التي تحمل اسم (العقيدة):

- أصول السنة واعتقاد الدين، لأبي حاتم الرازي (ت: ٢٧٧).
- اعتقاد أهل السنة، لأبي بكر الإسماعيلي (ت: ٣٧١).
- عقيدة السلف وأصحاب الحديث، للصابوني (ت: ٤٤٩).

(٢) التوحيد:

ولعل السبب في إطلاق اسم التوحيد على هذا العلم، هو: أن إفراد الله وتوحيده في ربوبيته وأسمائه وصفاته وألوهيته هو أهم مباحث علم العقيدة، فهو من باب تسمية الكل بأشرف أجزائه، أو تسمية العلم بأشهر بحوثه.

ومن الكتب التي تحمل اسم (التوحيد):

- كتاب التوحيد من صحيح الإمام البخاري (ت: ٢٥٦).
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، لابن خزيمة (ت: ٣١١).
- كتاب التوحيد، للشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦).

(٣) الإيمان:

ولعل السبب في إطلاق اسم (الإيمان) على هذا العلم، لما ورد في جواب النبي ﷺ عندما سُئل عن الإيمان؛ فأجاب بأركان الإيمان الستة، وهي أصول علم العقيدة ودعائمه، كما جاء في حديث جبريل عليه السلام: «**فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[١].

ومن الكتب المصنفة في باب الاعتقاد التي تحمل اسم (الإيمان):

- كتاب الإيمان ومعالمه وسننه واستكمال درجاته، لأبي عُبيد القاسم بن سلَّام (ت: ٢٢٤).
- كتاب الإيمان، لابن أبي شيبة (ت: ٣٢٥).
- كتاب الإيمان، لابن منده (ت: ٣٩٥).

(٤) السنة:

ولعل السبب في إطلاق (السنة) على العقيدة هو: أن المتمسك بسنة النبي ﷺ يكون على عقيدة سليمة، وهي: من كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

ولذلك كانت «تسمية سائر المصنفين في هذا الباب **(كتاب السنة)** كالسنة لعبد الله بن أحمد، والخلال، والطبراني، والسنة للجعفي، وللأثرم، ولخلق كثير صنفوا في هذه الأبواب، وسموا ذلك كتب السنة؛ ليميزوا بين عقيدة أهل السنة، وعقيدة أهل البدعة»[٢].

وذلك أن «لفظ (السنة) في كلام السلف يتناول السنة في العبادات وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات»[٣].

«ومراد هؤلاء الأئمة بالسنة: طريقة النبي ﷺ التي كان عليها هو وأصحابه، السالمة من الشبهات والشهوات.

ثم صار في عرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم السنة: عبارة عما سَلِمَ من الشبهات في الاعتقادات، خاصة في مسائل: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وكذلك في مسائل: القدر، وفضائل الصحابة، وصنفوا في هذا العلم باسم السنة؛ لأن خطره عظيم، والمخالف فيه على شفا هلكة»[٤].

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٨).
(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٣٠٧.
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٨/ ١٧٨.
(٤) كشف الكربة، لابن رجب ١/ ٣١٩.

ومن الكتب المصنفة في باب الاعتقاد التي تحمل اسم (السنة):

- السنة، للإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١).
- السنة، لابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧).
- صريح السنة، لابن جرير الطبري (ت: ٣١٠).

(٥) أصول الدين:

ولعل السبب في تسمية علم العقيدة بذلك هي: أن هذا العلم يشتمل على أهم علوم الدين وهو الاعتقاد، وهو الأساس الذي يقوم عليه الدين، وأن موضوعات هذا العلم تُعتبر أصلًا لباقي علوم الشريعة، فلا ثمرة من تعلُّم باقي العلوم مع فساد الاعتقاد، ومما يدل على أن الدين يُطلَق على الاعتقاد: حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**الْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»[1]، ومعلوم أن الأنبياء يتفقون في العقيدة، ويتفاوتون في الشرائع.

ومن الكتب المصنفة في باب الاعتقاد التي تحمل اسم (أصول الدين):

- الشرح والإبانة عن أصول السنة والديانة، لابن بطة العكبري (ت: ٣٨٧).
- الوصول إلى معرفة الأصول، لأبي عمر الطلمنكي (ت: ٤٢٩).
- البرهان في أصول الدين، لابن الحنبلي (ت: ٥٣٦).

(٦) الشريعة:

ولعل السبب في إطلاق اسم الشريعة على العقائد: أن موضوعات العقائد تُعتبر من أعظم ما شرعه الله وأمر به، مما تَوافَقَ عليه الأنبياء، وهو ما ذكره الله في قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾ [الشورى:١٣]، قال ابن تيمية: «اسم (الشريعة) و(الشرع) و(الشرعة) فإنه ينتظم كل ما شرعه الله من العقائد والأعمال، وقد صنف الشيخ أبو بكر الآجري (كتاب الشريعة)، وصنف الشيخ أبو عبد الله ابن بطة (كتاب الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية)، وغير ذلك.

وإنما مقصود هؤلاء الأئمة في التسمية باسم (الشريعة): العقائد التي يعتقدها أهل السنة من الإيمان، مثل: اعتقادهم أن الإيمان قول وعمل، وأن الله موصوف بما وصف به

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٤٤٣).

نفسه، ووصفه به رسوله، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأن الله خالق كل شيء، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه على كل شيء قدير، وأنهم لا يكفرون أهل القبلة بمجرد الذنوب، ويؤمنون بالشفاعة لأهل الكبائر، ونحو ذلك من عقود أهل السنة، فسموا أصول اعتقادهم (شريعتهم)، وفرقوا بين شريعتهم وشريعة غيرهم.

وهذه العقائد التي يسميها هؤلاء (الشريعة) هي التي يسمي غيرهم عامتها (العقليات)، و(علم الكلام)، أو يسميها الجميع (أصول الدين)، ويسميها بعضهم (الفقه الأكبر)»[1].

ومن الكتب المصنفة في باب الاعتقاد التي تحمل اسم (الشريعة):

- الشريعة، للآجري (ت: ٣٦٠).
- الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، لابن شاهين (ت: ٣٨٥).
- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، ومجانبة الفرق المذمومة، لابن بطة العكبري (ت: ٣٨٧).

(٧) الفقه الأكبر:

ولعل السبب في تسمية علم العقيدة بذلك هو: أن هذا العلم يعتبر «الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع، ولهذا سمى الإمام أبو حنيفة- رحمه الله تعالى- ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين (الفقه الأكبر)»[2]، وهذا الكتاب مشهور عن أبي حنيفة[3]، والراجح أنه لم تثبت نسبته إليه[4].

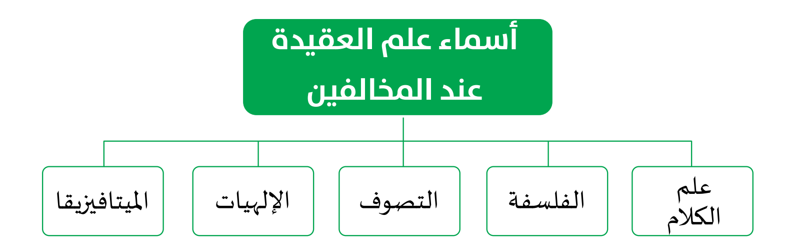
سابعًا: أسماء علم العقيدة عند غير أهل السنة:

توجد بعض التسميات عند غير أهل السنة تتشابه مع أسماء أهل السنة السابقة في اللفظ لكنها تخالفها في المضمون.

وتوجد عندهم أسماء تشابه علم العقيدة، لكنها تدل على معنى مخالف للشريعة، ومن تلك الأسماء:

---

(١) مجموع الفتاوى ١٩/ ٣٠٦.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ١/ ٥.
(٣) ينظر: مدخل لدراسة العقيدة الإسلامية، عثمان ضميرية ص٧٨.
(٤) ينظر: منهج أهل السنة في تدوين علم العقيدة، ص١٠٥٠.



(١) علم الكلام:

ويعتبر هذه الاسم من أشهر الإطلاقات عند الفرق الإسلامية، وحقيقته: أنه يطلق على من «يتكلم في الدين بغير طريقة المرسلين»[١]، وذلك أن «الجدال في علم العقائد يسمى كلامًا»[٢]، ولعل سبب ذلك هو: أنهم يستخدمون طرقًا باطلة في إثبات العقائد الدينية، ويجادلون بالباطل أو بالظنون.

وقد ورد عن السلف ذم هذه التسمية وتلك الطريقة، «والسلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم! ولا ذموا الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به رسوله، والاستدلال بما بينه الله ورسوله، بل ولا ذموا كلامًا هو حق؛ بل ذموا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنة، وهو المخالف للعقل أيضًا، وهو الباطل، فالكلام الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل، وهو المخالف للشرع والعقل»[٣].

«فالسلف ذموا أهل الكلام الذين هم أهل الشبهات والأهواء، لم يذموا أهل الكلام الذين هم أهل كلام صادق، يتضمن الدليل على معرفة الله تعالى، وبيان ما يستحقه وما يمتنع عليه»[٤].

وقد عرَّف ابن خلدون علم الكلام بأنه: «علم يتضمَّن الحجاج عن العقائد الإيمانيَّة بالأدلَّة العقليَّة، والرَّدَّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السَّلف وأهل السُّنَّة»[٥]، وهذا التعريف غير دقيق؛ فإن إثبات العقائد بالأدلة العقلية الصحيحة تعتبر طريقة سليمة، وهي طريقة أهل السنة والجماعة، وعلم الكلام المحذور هو: إثبات العقائد بأدلة عقلية فاسدة، أو تقديم الأدلة العقلية على النصوص الشرعية.

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٢/ ٤٦١.
(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١١/ ٣٣٦.
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٣/ ١٤٧.
(٤) درء التعارض، لابن تيمية ٧/ ١٨١.
(٥) تاريخ ابن خلدون ١/ ٥٨٠.

حلل وناقش:

حلل النقول السابقة لشيخ الإسلام ابن تيمية، ثم ناقش أستاذك في إمكانية استعمال اسم علم الكلام إذا طُبِّقت فيه قواعد أهل السنة والجماعة.
ثم لخص نتيجة تلك المناقشة في عدة أسطر.

(٢) الفلسفة:

ويراد بها هنا: البحث عن الحقائق والغيبيات[١]، بدون الاعتماد على الدين والوحي.

وما هو الظن بعقل يتيه في أمور لا يدركها، ولم يستضء بنور الوحي! وكثير ممن يعتني بالفلسفة هو ممن لا ينتسب لدين؛ إذ لا مرجعية للدين عندهم.

(٣) التصوف:

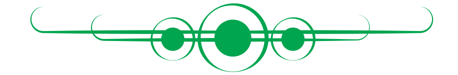
وهذه التسمية تطلق عند بعض المتصوفة والمستشرقين، ولعل سبب ذلك: أنهم يعتبرون التصوف هو غاية الدين ومقصده!

(٤) الإلهيات:

وهذه التسمية تطلق عند بعض أهل الكلام والفلاسفة والمستشرقين، ولعل سبب ذلك عندهم هو: أن أكثر موضوعات هذا العلم متعلقة بالإله، ويسمى (علم اللاهوت)، وهناك أقسام في بعض الجامعات الغربية تسمى بـ (أقسام الدراسات اللاهوتية).

(٥) الميتافيزيقيا (ما وراء الطبيعة):

وهذه التسمية تطلق عند بعض الفلاسفة والغربيين ونحوهم ممن لا يؤمن إلا بالمحسوسات، وينكر ما وراء ذلك من الغيبيات!



(١) وهي التي تسمى الميتافيزيقا (أي ما وراء الطبيعة)، وتسمى كذلك الإلهيات.



س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١- ترجع مادة (عقيدة) إلى العقد الحسي والمعنوي. (   )
٢- خلت آيات القرآن من ذكر كلمة (عقيدة). (   )
٣- قوة اليقين والإيمان تستلزم صحة المعتقد. (   )
٤- القطعيات العقدية تشمل أصول الإيمان. (   )
٥- تعد كرامات الأولياء من أصول الاعتقاد. (   )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١- **مما يلحق بأصول الإيمان:**

(صفات الملائكة – معجزات الأنبياء- الإمامة والصحابة)

٢- **من الأمور العقدية التي تجمع بين الخبر والطلب:**

(موجبات عذاب القبر – شروط قبول الشفاعة- صفة نعيم الجنة)

٣- **لابن بطة العكبري كتاب:**

(الشرح والإبانة- صريح السنة- كتاب الإيمان)

٤- **مؤلف كتاب الإيمان ومعالمه وسننه هو:**

(أبو عُبيد – ابن أبي شيبة – ابن منده)

س (٣): بم تفسر تسمية علم العقيدة بما يلي:

السنة – الشريعة- الإلهيات

س (٤): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- دلل على استعمال مادة (عقيدة) في السنة النبوية.
- فرق بين تعريف علم العقيدة وتعريف العقيدة الصحيحة.
- علل ذم السلف لعلم الكلام.



مقدمة الدرس:

تنوعت طرائق العلماء في تناول موضوعات الاعتقاد، وجمعها، وتقسيمها، ويأتي هذا الدرس ليلخص لك أخي الطالب تلك الطرق.

إلى جانب تنظيم موضوعات علم العقيدة بأسلوب علمي حديث يُظهِر لك العلاقات بين الموضوعات وأصولها المعرفية.

وهذا مهم لطالب علم العقيدة؛ حتى تتكون في ذهنه صورة كلية لمسائل الاعتقاد، ويدرك الحدود المعرفية لعلم العقيدة، فيميز بينها وبين سائر العلوم، ويميز كذلك بين كل مجال من مجالات العقيدة، ويستطيع- فيما بعد- اختيار المجال البحثي الذي يناسبه.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تُميز طرق تقسيم موضوعات العقيدة.
٢. تقترح تقسيمًا جديدًا لموضوعات العقيدة.
٣. توضح موضوعات العقيدة إجمالًا.
٤. تعدد موضوعات العقيدة تفصيلًا.
٥. تربط بين الموضوعات الأساسية وما يتفرع منها.



أولًا: من طرائق تقسيم موضوعات العقيدة:

الطريقة الأولى:

وهي طريقة كثير من أهل السنة، حيث جرت عادة كثير من المصنفين في الاعتقاد أن يُرتبوا مصنفاتهم على ما جاء في حديث جبريل عليه السلام[١] لما سَأَلَ النبي ﷺ عن الإيمان فقال له: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللّٰهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[٢].

وعلى ذلك سار كثير من أهل العلم في ترتيب موضوعات العقيدة، كما سيأتي بإذن الله.

الطريقة الثانية:

وهي طريقة المتأثرين بعلم الكلام حيث قسموا موضوعات العقيدة على ثلاثة أبواب[٣]: بناء على قدرة العقل على إثباتها:

 باب الإلهيات:

وهي ما يستقل العقل بإثباته، والنقل تابع له، ويشمل كلَّ ما يتعلق بالإله: من الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات، والإيمان بالقدر.

 باب النبوات:

ويشمل كل ما يتعلق بالإيمان بالرسل، وكالكتب المنزلة عليهم، وقد اختلفوا فيها؛ فجعلها أكثرهم تابعة للإلهيات من حيث ثبوتها بالعقل، وجعلها بعضهم تابعة للسمعيات.

 باب السمعيات:

وبعضهم يسميها (الغيبيات)، وهي الأمور التي لا يجزم العقل بإمكانها ثبوتًا ونفيًا، ولا طريق للعقل إليها، ولذلك سميت سمعيات؛ لأن مصدر تلقيها هو النصوص الشرعية السمعية، ويشمل كل ما لا يدرك بالعقل من مسائل اليوم الآخر: كالبعث، والجنة، والنار.

وعلى ذلك ذكروا أنه لا بد أن تُبحث هذه المباحث على هذا الترتيب: الإلهيات، ثم النبوات، ثم السمعيات.

---

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز ص٦٨٩.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم برقم (٨).

(٣) ينظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب ١/ ٩٩، مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات، محمد خليفة التميمي ص٢٥.

وبيان ذلك عندهم هو: أنه لا يمكن أن نُثبت نبوة نبي من الأنبياء، وأنه مُرسَل من عند الله عز وجل؛ إلا إذا أثبتنا قبل ذلك وجود المرسِل -بكسر السين- ويقصدون به الله عز وجل، ثم إنا لا يمكن أن نثبت صحة السمعيات من القرآن والسنة، وإمكان الاستدلال بها؛ إلا إذا أثبتنا أن من جاء بها نبي معصوم من عند الله عز وجل.

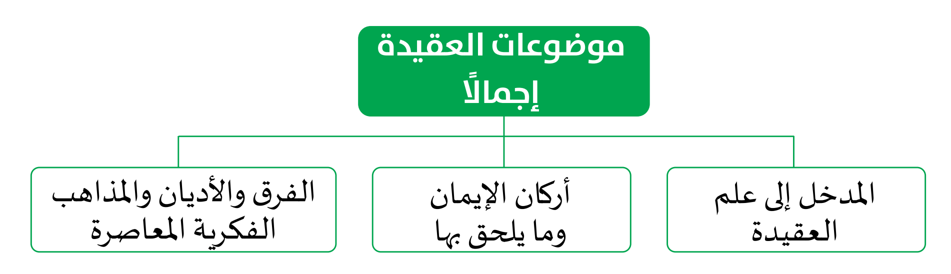
ناقش ثم اقترح:

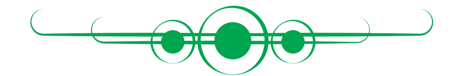
ناقش زملاءك في إمكانية الجمع بين الطريقتين السابقتين في دراسة العقيدة، أو ابتكار طريقة جديدة لذلك.

ثم قوموا بعرض نتائج ذلك على أستاذ المادة لتقييم تلك المقترحات.

ثانيًا: موضوعات علم العقيدة إجمالًا:

تنقسم موضوعات العقيدة إجمالًا إلى ثلاثة محاور، وهي:





ثالثًا: موضوعات علم العقيدة تفصيلاً:

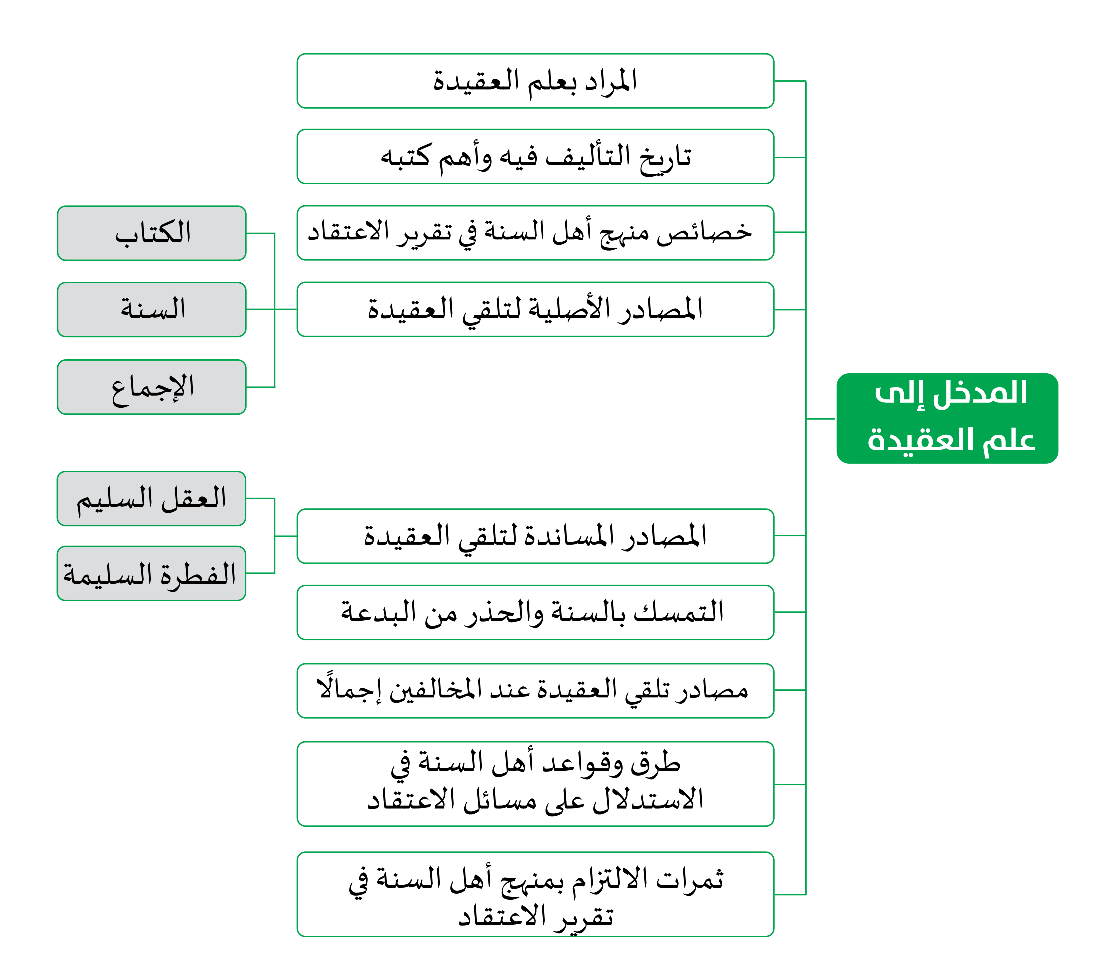
يمكن تقسيم موضوعات العقيدة إلى اثني عشر موضوعًا، بيانها كما يلي:



الموضوع الأول: المدخل إلى علم العقيدة:

وفيه: بيان للمقدمات المهمة في هذا العلم- كالتعاريف والمفاهيم-، وبيان مسميات هذا العلم، والمؤلفات فيه، وبيان مفهوم أهل السنة والجماعة، وخصائصهم التي تميزهم عن غيرهم، وبيان مصادر تلقي العقيدة الصحيحة، وبيان منهج الاستدلال الصحيح عند أهل السنة والجماعة، والثمرة العملية لعلم العقيدة.

وإليك تفصيل تقسيم هذه الموضوعات:



الموضوع الثاني: الإيمان:

وفيه: بيان معنى الإيمان، وأركانه، والعلاقة بين الإسلام والإيمان والإحسان، وزيادة الإيمان ونقصانه، والولاء والبراء، ومسائل الأسماء والأحكام؛ أي: الأسماء الشرعية التي يوصف بها الإنسان، مثل: (مؤمن- فاسق- منافق- كافر)، وكذلك الأحكام الشرعية المترتبة على هذه الأسماء، مثل: (الشهادة للشخص المعيَّن بالجنة- الشهادة للشخص المعيَّن بالنار- الردة- الكفر- حكم مرتكب الكبيرة)، ونواقض الإيمان وأقسامها، والبدعة وأقسامها، وثمرات الإيمان، والرد على المخالفين في هذا الباب.

وإليك تفصيل تقسيم هذه الموضوعات:



الموضوع الثالث: الإيمان بالله تعالى:

وفيه: بيان الإيمان بوجود الله، ومناقشة الشُّبه الإلحادية في ضوء الكتاب والسنة ومنهج أهل السنة والجماعة، وبيان الإيمان بربوبيته، والإيمان بأسمائه وصفاته، والإيمان بألوهيته، ومعنى العبادة، وما يخالف أنواع التوحيد، وثمرات الإيمان بالله، والرد على المخالفين في هذا الباب.

وإليكم خرائط ذهنية بالموضوعات المتعلق بالإيمان بالله تعالى وما يعارضه:

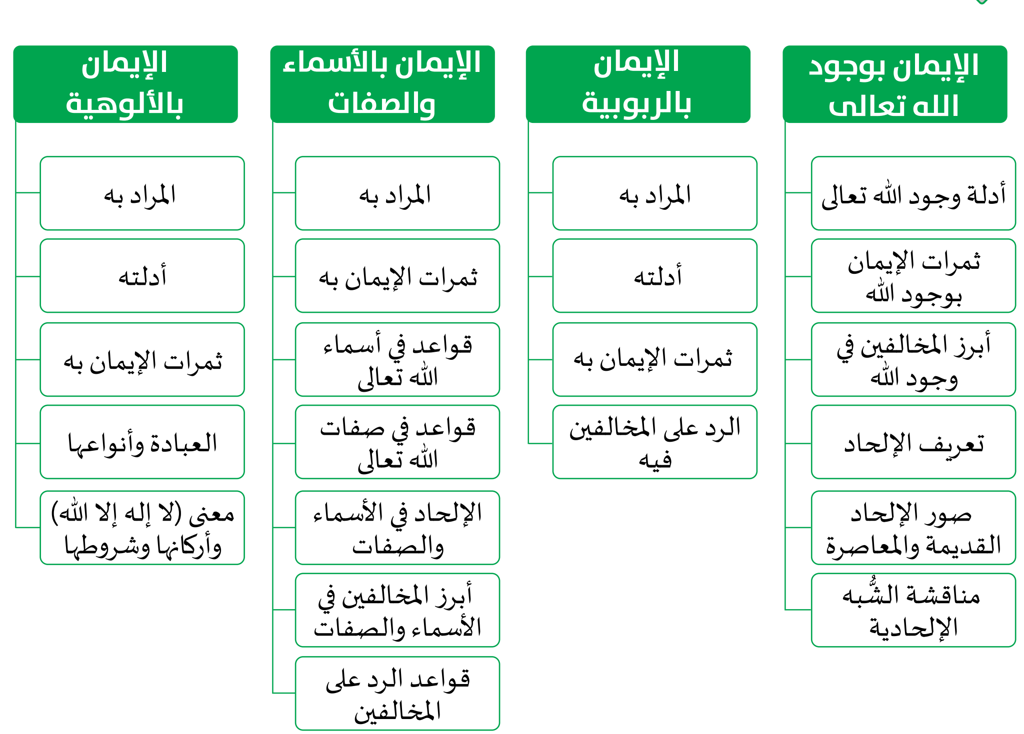


أصول الموضوعات المتعلقة بالإيمان بالله تعالى وما يعارضه:





تفصيل الموضوعات المتعلقة بأقسام الإيمان بالله تعالى:

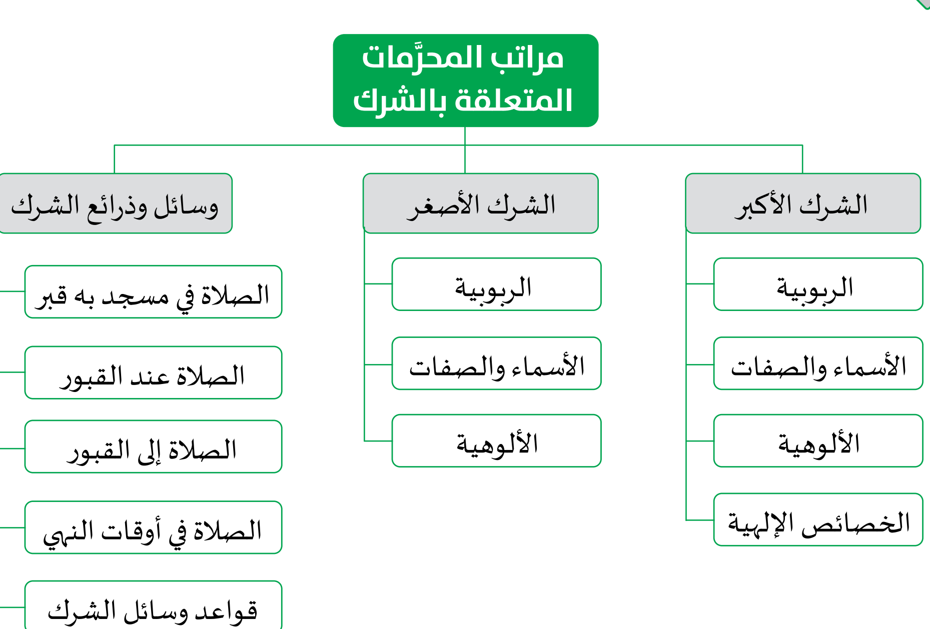


تشاور ثم اقترح:

تشاور مع زملائك في اقتراح بعض الكتب التي تناسبكم في دراسة الموضوعات الآتية، ثم اعرض تلك المقترحات على أستاذ المادة؛ لتقييمها والزيادة عليها.

الموضوع	كتب مناسبة لدراسته
التعريف بالإلحاد الجديد	
ثمرات الإيمان بالربوبية	
شرح أسماء الله الحسنى	
قواعد أهل السنة في صفات الله تعالى	
تقسيم التوحيد والرد على المخالفين	
العلاقة بين البدعة والتوحيد	
الشرك في العبادة	
كتب جامعة لأغلب موضوعات العقيدة	

٣ مراتب المحرَّمات المتعلقة بالشرك:





موضوعات تتعلق بشرك الربوبية:

ما يتعلق بشرك الربوبية

- ادعاء علم الغيب
  - الكهانة
  - العرافة
  - التنجيم
  - الطيرة
  - العيافة
- الحاكمية
  - تشريع ما يخالف ما أنزل الله
  - الحكم بغير ما أنزل الله
  - شرك الطاعة
  - التحاكم إلى غير ما أنزل الله
- التصوير
- ألفاظ تتعلق بالربوبية
  - قول ما شاء الله وشئت
  - الجمع بين الله وخلقه بحرف "الواو"
  - الجمع بين الله وخلقه بحرف "الفاء"
  - الجمع بين الله وخلقه في ضمير واحد
  - إضافة النعم لغير الله في الألفاظ
  - القول للمخلوق: ربي، ربك، ونحو ذلك
  - القول للمخلوق: عبدي، أَمَتِي، ونحو ذلك
  - القول للمخلوق: مولاي، مولانا، ونحو ذلك
  - القول للمخلوق: سيدي، سيدنا، ونحو ذلك
  - الإقسام على الله
  - قول المخلوق: هذا حكم الله
  - الالتزام للغير بذمة وعهد الله
  - الالتزام للغير بذمة وعهد نبيّه
  - استخدام لفظة: لو، وأمثالها
  - سب الدهر والريح ونحوهما

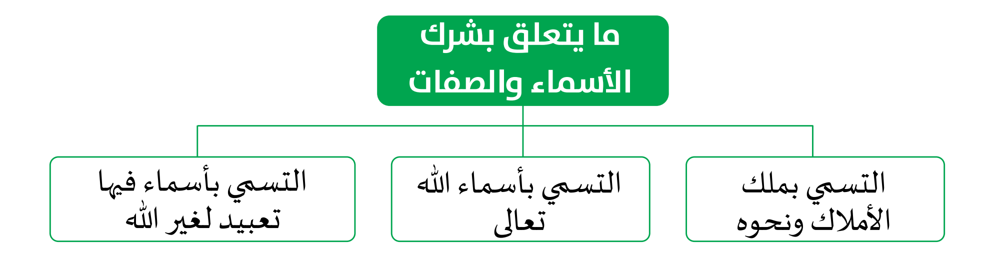
ابحث ثم أجب:

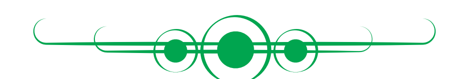
ابحث عن مثال لكل قول مما يأتي مع بيان حكمه:

القول	مثال له	حكمه
الجمع بين الله وخلقه في الألفاظ		
الجمع بين الله وخلقه بحرف "الفاء"		
الجمع بين الله وخلقه بحرف "الواو"		
الجمع بين الله وخلقه في ضمير واحد		
إضافة النعم لغير الله في الألفاظ		



٥ موضوعات تتعلق بشرك الأسماء والصفات:



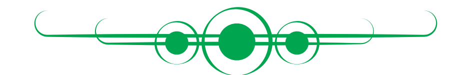




موضوعات تتعلق بشرك الألوهية:

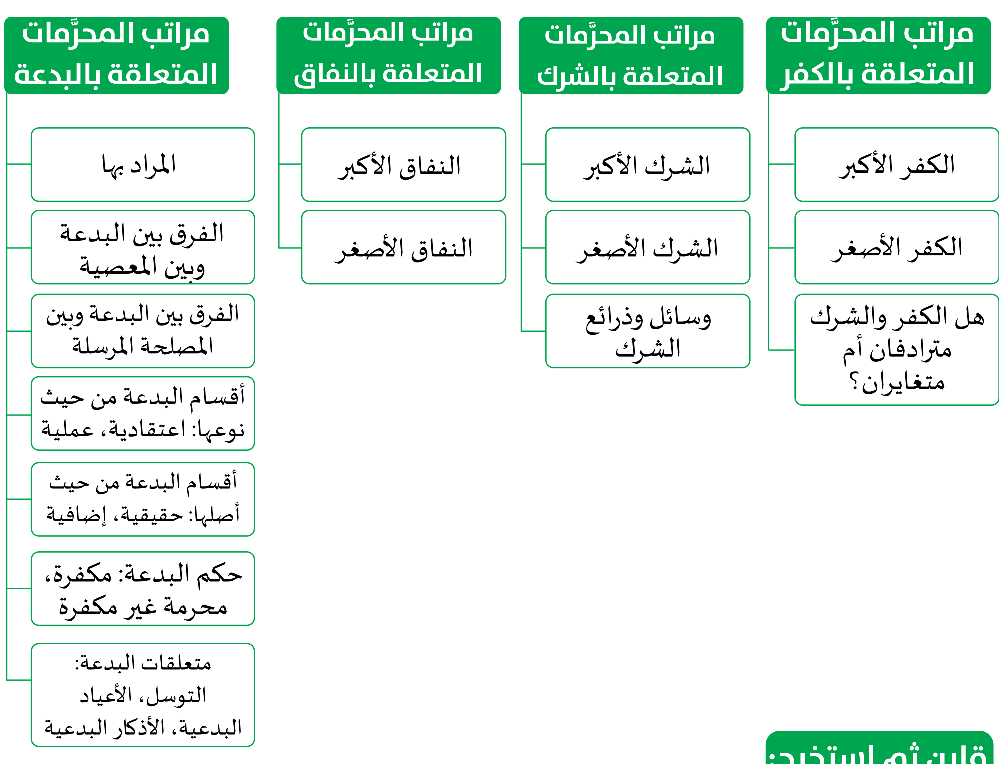
ما يتعلق بشرك الألوهية

- الرقى
- التمائم
- الذبح
- الحلف بغير الله
- النذر
- الدعاء وما يشمله، مثل:
  - الاستعانة
  - الاستعاذة
  - الاستغاثة
  - الاستجارة
- الأمور المتعلقة بالقبور
- السحر
- العبادات القلبية مثل:
  - المحبة
  - الرجاء
  - الخوف
  - التوكل





موضوعات تختص بمراتب المحرَّمات المتعلقة بالكفر والشرك والنفاق والبدعة:



قارن ثم استخرج:

تميز كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب بذكر الموضوعات المتعلقة بما يخالف التوحيد بأنواعه.

فتعاون مع زميلك في مقارنة ما ورد هنا من تلك الموضوعات بما ورد في كتاب التوحيد، واستخرج الاختلافات بينهما من خلال إكمال الجدول التالي:

موضوعات هنا لم ترد في كتاب التوحيد	موضوعات انفرد بها كتاب التوحيد



أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١ يمكن ابتكار طرق جديدة لتقسيم مسائل العقيدة. (   )

٢ تتضمن مباحث الربوبية مناقشة صور الإلحاد. (   )

٣ تشتمل مسائل الإيمان على البدعة وأقسامها. (   )

٤ تفتقد موضوعات العقيدة للترابط فيما بينها. (   )

٥ التشريع والحكم من خصائص الربوبية. (   )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١ وضع المتكلمون الإيمان بالقدر ضمن:

(الإلهيات– النبوات– السمعيات)

٢ تدرس أصول أهل السنة والجماعة ضمن:

(مدخل الاعتقاد– أقوال الفرق– أبواب الإيمان)

٣ يتناول العلماء الولاء والبراء في باب:

(الأسماء والأحكام– ما يلحق بأركان الإيمان– مسائل الإيمان)

٤ تتعلق أعمال القلوب بتوحيد:

(الربوبية– الأسماء والصفات– الألوهية)

٥ من أمثلة وسائل الشرك وذرائعه:

(الطيرة والعيافة– الصلاة إلى القبور– الطاعة في غير ما أنزل الله)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- فرِّقْ بين طريقة أهل السنة والمتكلمين في تقسيم موضوعات العقيدة.
- حدِّدْ موضوعات العقيدة إجمالًا.
- مثِّلْ لثلاثة موضوعات تتعلق بالشرك في الربوبية.



الدرس الثالث
تابع موضوعات علم العقيدة

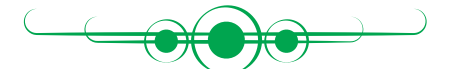
مقدمة الدرس:

هذا الدرس مكمِّلٌ للدرس السابق في بيان موضوعات علم العقيدة، حيث يعرض لموضوعات خمسة من أركان الإيمان، إلى جانب موضوعات ملحقات الاعتقاد والفرق والأديان والمذاهب المعاصرة.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

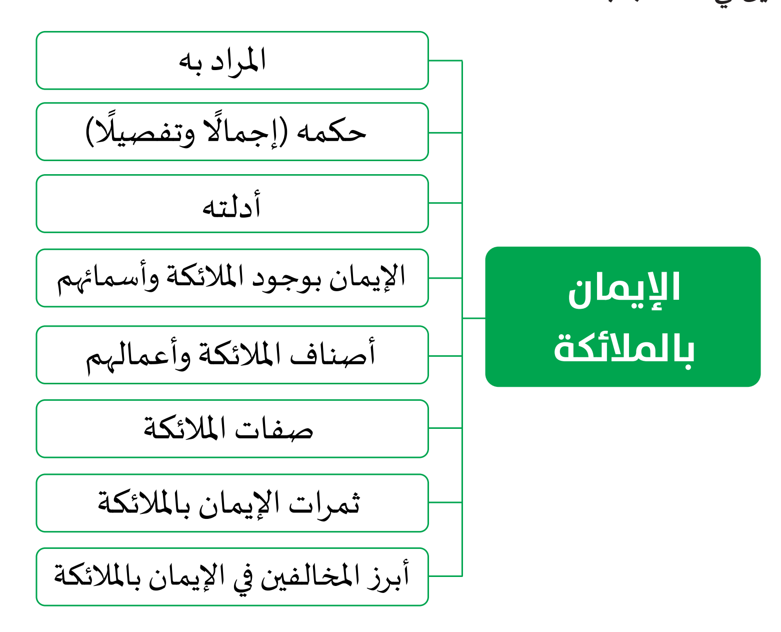
١. تعدد موضوعات علم العقيدة تفصيلًا.
٢. تميز بين موضوعات الفرق والأديان والمذاهب المعاصرة.
٣. تفرق بين موضوعات الاعتقاد وما يلحق بها.
٤. تربط بين الموضوعات الأساسية وما يتفرع منها.
٥. تصنف موضوعات جديدة حسب أبوابها في الاعتقاد.
٦. تصمم خريطة ذهنية لموضوعات أركان الإيمان.





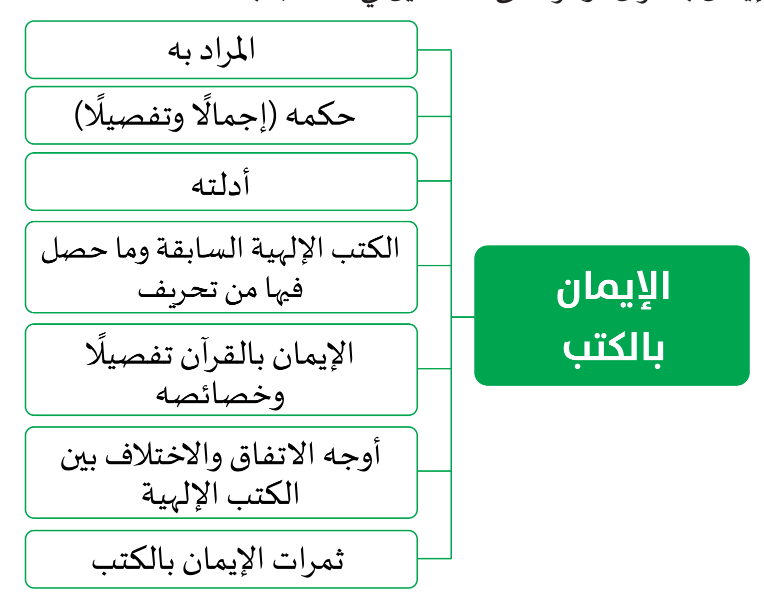
الموضوع الرابع: الإيمان بالملائكة:

وفيه: بيان الإيمان بالملائكة، وما يخالف الإيمان بالملائكة، وثمرات الإيمان بالملائكة، والرد على المخالفين في هذا الباب.



الموضوع الخامس: الإيمان بالكتب:

وفيه: بيان الإيمان بالكتب، وما يخالف الإيمان بالكتب، وثمرات الإيمان بالكتب، وتفصيل الإيمان بالقرآن، والرد على المخالفين في هذا الباب.



الموضوع السادس: الإيمان بالرسل:

وفيه: بيان الإيمان بالرسل، وما يخالف الإيمان بالرسل، وثمرات الإيمان بالرسل، وتفصيل الإيمان بنبينا محمد ﷺ، والرد على المخالفين في هذا الباب.



الموضوع السابع: الإيمان باليوم الآخر:

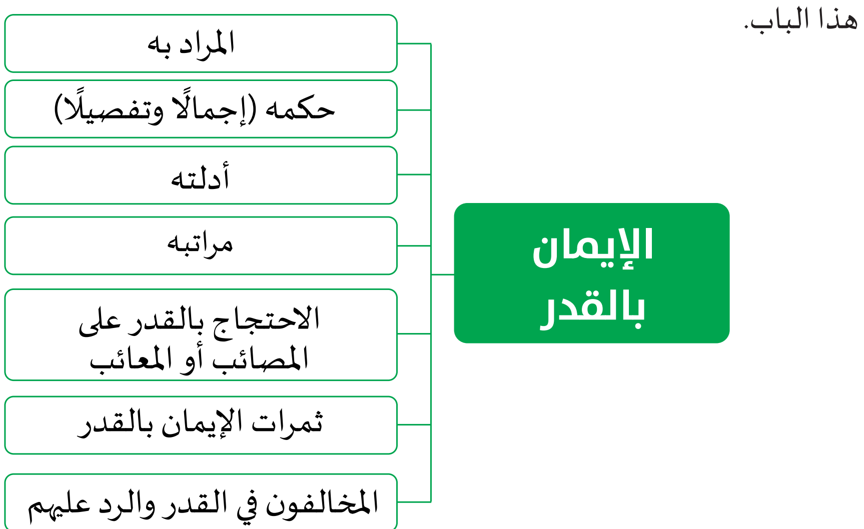
وفيه: بيان الإيمان باليوم الآخر، والإيمان بأشراط الساعة، والبرزخ، والبعث، والحشر، والعرض، والميزان، والحوض، والمرور على الصراط، والشفاعة، والجنة، والنار، وما يخالف الإيمان باليوم الآخر، وثمرات الإيمان باليوم الآخر، والرد على المخالفين في هذا الباب.

الإيمان باليوم الآخر

- المراد به
- أسماؤه
- حكمه (إجمالًا وتفصيلًا)
- أدلته
- الإيمان بالبرزخ ومنازله وأدلته (فتنة القبر ونعيم القبر وعذابه)
- الإيمان بالروح وأدلة ذلك
- النفخ في الصور وأدلته
- البعث وأدلته والرد على المخالفين فيه
- الحشر وأدلته
- الحوض وأدلته والرد على من أنكره
- العرض والصحف والحساب وأدلتها
- الميزان وأدلته والرد على من أنكره
- المرور على الصراط وأحوال الناس في ذلك وأدلته
- الجنة وأدلتها وما يتعلق بها من أحكام
- النار وأدلتها وما يتعلق بها من أحكام
- رؤية الله وما يتعلق بها من أحكام
- الشفاعة وأنواعها وأدلتها والرد على المخالفين فيها
- ثمرات الإيمان باليوم الآخر

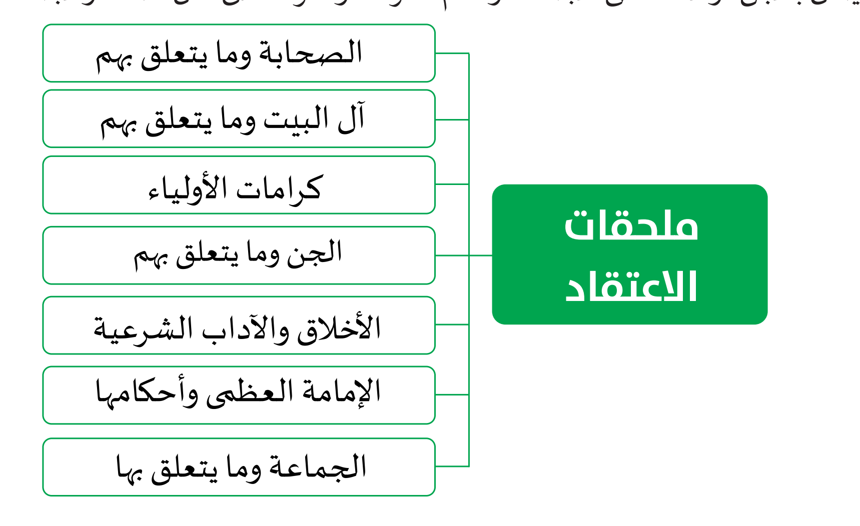
الموضوع الثامن: الإيمان بالقدر:

وفيه: بيان الإيمان بالقدر خيره وشره، وبيان مراتب القدر، وما يخالف الإيمان بالقدر، وثمرات الإيمان بالقدر، والاحتجاج بالقدر على المصائب أو المعائب، والرد على المخالفين في هذا الباب.



الموضوع التاسع: ملحقات الاعتقاد:

وفيه: بيان ما يلحق بالاعتقاد مما لا يندرج تحت الموضوعات السابقة، مثل: مسائل الصحابة ومراتبهم، وحكم سبّهم، وآل البيت وحقوقهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإمامة العظمى وشروطها وحقوقها وواجباتها، وكرامات الأولياء والفرق بينها وبين الدجل والشعوذة، والإيمان بالجن، والحث على الجماعة وعدم الفرقة، وذكر أخلاق أهل السنة والجماعة.



فكر ثم قيم:

تأمل الموضوعات الملحقة بالعقيدة، ثم من خلال العصف الذهني الفردي، والجماعي مع زملائك؛ قم بتوضيح أوجه إلحاق كلٍّ منها بعلم العقيدة، ثم قيم ما توصلت إليه من خلال مطالعة كلام أهل العلم في ذلك.

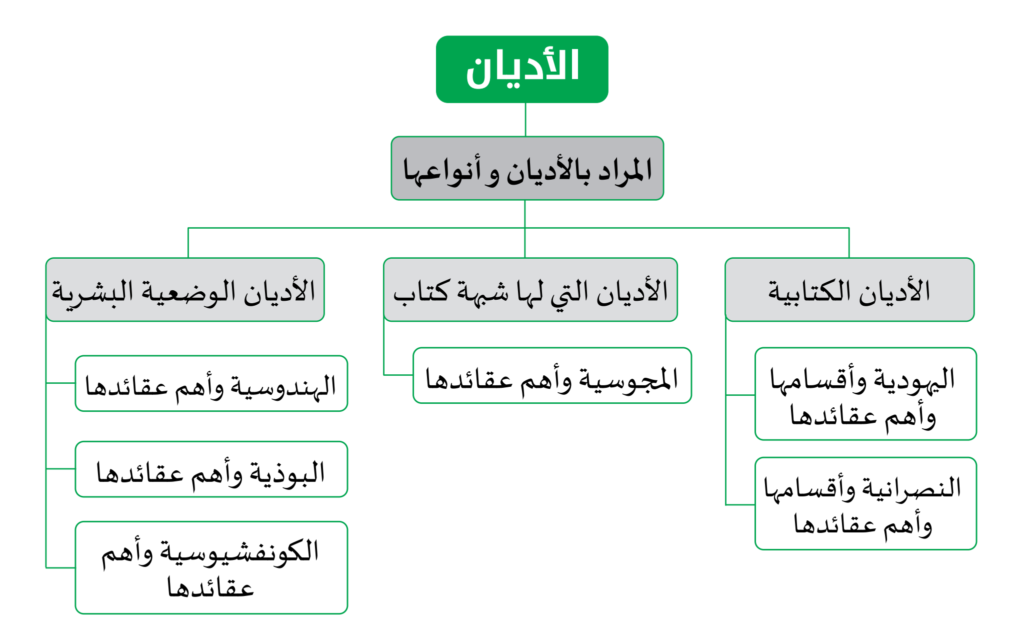
الموضوع العاشر: الفِرَق:

وفيه: بيان معنى الافتراق، وأنواعه، وأحكامه، ومعرفة حديث الافتراق رواية ودراية، والفرقة الناجية وصفاتها، ومنهج أهل السنة في التعامل مع المخالفين، ودراسة لأبرز الفرق المنتسبة للإسلام، مع تقويمها في ضوء الكتاب والسنة، مثل: الخوارج، والرافضة، والباطنية، والصوفية، والمعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، والمرجئة، والجهمية، وكذلك الفرق المعاصرة المنتسبة للإسلام.

الفرق
- المراد بالفرق وأنواعها وأحكامها
- المراد بالافتراق وأنواعه وحكمه
- حديث الافتراق رواية ودراية
- الفرقة الناجية وصفاتها
- الخوارج
- الشيعة
- المعتزلة
- المرجئة
- الباطنية
- الصوفية
- الأشعرية
- الماتريدية

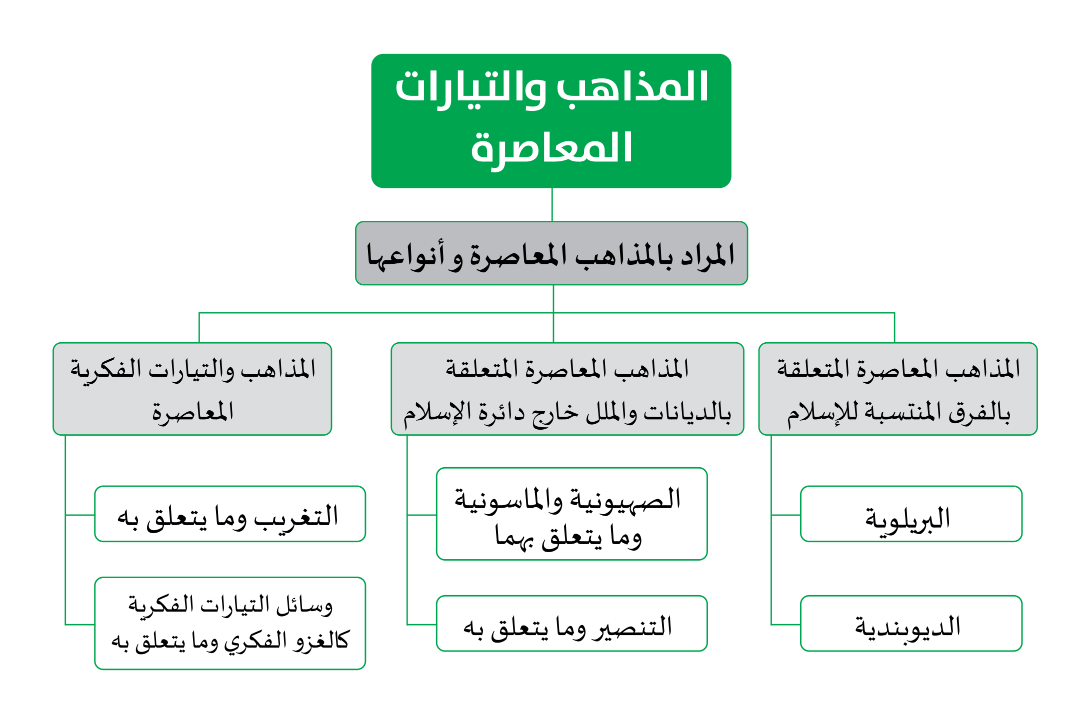
الموضوع الحادي عشر: الأديان:

وفيه: بيان معنى الأديان والملل والنحل، وأنواعها، وأحكامها، ودراسة لأبرز الديانات، مع بيان وجه الضلال فيها، مثل: اليهودية وأقسامها وأهم عقائدها، والنصرانية وأقسامها وأهم عقائدها، والمجوسية وأهم عقائدها، والهندوسية وأهم عقائدها، والبوذية وأهم عقائدها، وكذلك الديانات المعاصرة.



الموضوع الثاني عشر: المذاهب المعاصرة:

وفيه: بيان المراد بالمذاهب المعاصرة، وأنواعها وأحكامها، ودراسة لأبرز المذاهب المعاصرة، مع بيان وجه انحرافها وتقويمها، وبيان المذاهب المعاصرة المتعلقة بالفرق المنتسبة للإسلام، مثل: البريلوية، والديوبندية، وبيان المذاهب المعاصرة المتعلقة بالديانات والملل خارج دائرة الإسلام، مثل: الصهيونية، والماسونية، والتنصير، والمذاهب والتيارات الفكرية المعاصرة مثل: التغريب، وكذلك وسائل هذه التيارات مثل: الغزو الفكري.



ابحث ثم صنف:

ابحث عن الطوائف الآتية ثم صنف كلًّا منها بين الفرق والأديان.

م	الطائفة	تصنيفها
١	الدروز	
٢	الصابئة المندائيون	
٣	الطاوية	
٤	القاديانية	
٥	البهرة	
٦	النصيرية	
٧	السيخية	
٨	البهائية	....

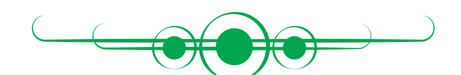
تشاور ثم اقترح:

تشاور مع زملائك في اقتراح بعض الكتب التي تناسبكم في دراسة الموضوعات الآتية، ثم اعرض تلك الاقتراحات على أستاذ المادة؛ لتقييمها والزيادة عليها.

الموضوع	كتب مناسبة لدراسته
إثبات النبوة	
أحداث اليوم الآخر	
عقيدة أهل السنة في القدر	
عقيدة أهل السنة في آل البيت	
عقيدة أهل السنة في الصحابة	
أصول الفرق الإسلامية	
مقارنة الأديان	
نقد المذاهب الفكرية المعاصرة	

راجع ثم ابتكر:

تعاون مع زملائك في مراجعة موضوعات العقيدة ثم ابتكر تصميمًا لخريطة ذهنية تضم أصول تلك الموضوعات.





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١ دراسة ثمرات أركان الإيمان تتبع علم الرقائق. ( )

٢ ندرس أخلاق أهل السنة في أبواب الفرق الإسلامية. ( )

٣ الكونفشيوسية من الديانات الوضعية. ( )

٤ الصهيونية إحدى الفرق اليهودية. ( )

٥ البريلوية مذهب معاصر ينتسب للإسلام. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١ تتعلق دراسة أنواع الوحي بموضوعات:

(الإيمان بالله– الإيمان بالكتب- الإيمان بالرسل)

٢ يدرس موضوع الشفاعة وأدلتها في باب الإيمان:

(بالكتب- بالرسل- باليوم الآخر)

٣ تتضمن ملحقات الاعتقاد:

(حقوق آل البيت– آداب الخلاف– الشمائل النبوية)

٤ تلحق دراسة الباطنية بـ:

(الأديان الوضعية– الفرق الإسلامية– التيارات الفكرية)

٥ من الأديان التي لها شبهة كتاب:

(الهندوسية- المجوسية- البوذية)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- صمِّمْ خريطة ذهنية مبتكرة لموضوعات اليوم الآخر.
- **بم تفسر:** إلحاق الإيمان بالجن بأمور الاعتقاد؟
- فرِّقْ بين التنصير والغزو الفكري.



مقدمة الدرس:

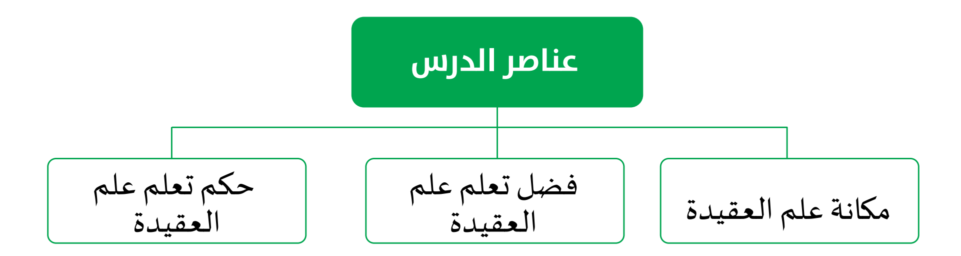
علم العقيدة من أهم علوم الدين؛ لتعلقه بأشرف معلوم وهو الله تعالى، ولأن صحة الاعتقاد هي أساس الدين، وسبب الفلاح في الدنيا والآخرة.

ومن خلال هذا الدرس أخي الطالب؛ تبرهن على تلك المكانة والفضل، وتتعرف ما يجب تعلمه في العقيدة، سواء على المستوى العيني أم الكفائي.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تعظم مكانة علم العقيدة.
٢. تحرص على تعلم علم العقيدة.
٣. تستدل على فضائل علم العقيدة.
٤. تميز بين الاعتقاد الإجمالي والتفصيلي.
٥. توضح ما يجب اعتقاده عينيًّا وكفائيًّا.
٦. تربط بين الواجب العيني والاعتقاد الإجمالي.
٧. تربط بين الواجب الكفائي والاعتقاد التفصيلي.



أولاً: مكانة علم العقيدة:

تظهر أهمية وفضل علم العقيدة من خلال أهمية العقيدة نفسها، ويدل على ذلك أمور كثيرة، منها ما يلي:

١ عقيدة التوحيد هي أصل الدين.

وأساس دعوة المرسلين، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

٢ عقيدة التوحيد هي الغاية التي خلق لأجلها الخلق.

يقول تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

٣ الإيمان شرط لصحة الأعمال وقبولها.

قال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢].

وفساد الإيمان سبب لردها في الدنيا، وحبوطها في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: من الآية ٥٤].

وقال: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣].

٤ الإيمان سبب لسعادة الدنيا والآخرة.

قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

كما أن الإعراض عنها سبب للشقاء في الدنيا والآخرة. قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤].

٥ الإيمان عصمة للدم والمال.

وفساد الإيمان يوجب إهدارهما. فقد قال النبي ﷺ: **«أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»** متفق عليه[١].

(١) البخاري برقم (٢٥) واللفظ له، ومسلم برقم (٣٦).

٦ الإيمان شرط لحصول النصر والتمكين.

للأمة الإسلامية، وتحقيق الأمن للمجتمع، قال تعالى: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ﴾ [النور: ٥٥].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٨٢].

٧ العقيدة الصحيحة تُخلِّص العقل من الشبهات.

والخرافات السقيمة، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ﴾ [النساء: ١٧٤].

فالوحي يشتمل على أقوى البراهين التي تمنح العقل القناعة التامة، والاطراد العقلي السالم من التناقض والخلل. قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴾ [النساء: ٨٢].

عبر واستدل:

كما أن للعقيدة الصحيحة أثرًا على العقل؛ فإن لها تأثيرًا كبيرًا على صفاء القلب وطمأنينة النفس، فعبِّرْ عن ذلك، مع بيان بعض أدلته.

استنبط ثم عبر:

استنبط الآثار السيئة للجهل بالعقيدة، والبعد عن العقيدة الصحيحة، ثم عبر عن ذلك في مقال تتناول فيه تلك الآثار على كلٍّ مما يأتي:

١. حياة الإنسان الدنيوية.
٢. عقل وقلب الإنسان.
٣. المجتمع الإنساني.
٤. الجزاء في الآخرة.

ثانيًا: فضل تعلم علم العقيدة:

١ تعلم العقيدة هو أول الواجبات:

التي يجب معرفتها، والعلم بها، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذا رضي الله عنه على اليمن قال: «**إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ...**» الحديث متفق عليه[١].

وفي رواية للبخاري: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى**»[٢].

وفي رواية لمسلم: «**فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ**»[٣].

٢ بيان العقيدة هو آخر الواجبات:

فالعقيدة هي آخر ما يخرج به الإنسان من الدنيا، وآخر واجب؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»[٤]، فيلزمه البقاء على التوحيد إلى خروج الروح.

قال ابن أبي العز الحنفي: «اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عز وجل... ولهذا كان **الصحيح أن أول واجب** يجب على المكلَّف: شهادة أن لا إله إلا الله،... بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد: الشهادتان.

فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا،...وهو أول واجب وآخر واجب»[٥].

ثالثًا: حكم تعلم علم العقيدة:

علم العقيدة كسائر علوم الشريعة؛ منه فرض العين، ومنه فرض الكفاية:

و «قد أجمع العلماء على أن من العلم ما هو فرض مُتعيَّن على كل امرئ في خاصة نفسه، ومنه ما هو فرض على الكفاية؛ إذا قام به قائم سقط فرضه عن أهل ذلك الموضع»[٦].

(١) البخاري برقم (١٤٥٨)، ومسلم برقم (٣١).
(٢) أخرجها البخاري برقم (٧٣٧٢).
(٣) أخرجها مسلم برقم (٢٩).
(٤) أخرجه مسلم برقم (٩١٦).
(٥) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز ١/ ٢١.
(٦) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر ١/ ٥٦.

ويرتبط هذا أيضًا بما يجب اعتقاده إجمالًا أو تفصيلًا.

الاعتقاد الإجمالي والتفصيلي:

وأما «الذي يجب على المكلَّف اعتقاده؛ فهذا فيه إجمال وتفصيل:

١ الإجمالي:

فإنه يجب على المكلَّف أن يؤمن بالله ورسوله، ويقر بجميع ما جاء به الرسول ﷺ من أمر الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وما أمر به الرسول ﷺ ونهى، بحيث يقر بجميع ما أخبر به، وما أمر به، فلا بد من تصديقه فيما أخبر، والانقياد له فيما أمر.

٢ التفصيلي:

فعلى كل مكلف أن يقر بما ثبت عنده؛ من أن الرسول ﷺ أخبر به وأمر به، وأما ما أخبر به الرسول ﷺ ولم يبلغه أنه أخبر به؛ ولم يمكنه العلم بذلك؛ فهو لا يُعاقَب على ترك الإقرار به مفصلًا، وهو داخل في إقراره بالمجمل العام، ثم إن قال خلاف ذلك متأوِّلًا؛ كان مخطئًا يغفر له خطؤه إذا لم يحصل منه تفريط ولا عدوان.

ولهذا يجب على العلماء من الاعتقاد ما لا يجب على آحاد العامة، ويجب على من نشأ بدار علم وإيمان من ذلك ما لا يجب على من نشأ بدار جهل»[1].

الاعتقاد العيني والكفائي:

ومما سبق، فإن علم العقيدة على نوعين:




١ فرض عين:

وهو ما يحقق أصول أركان الإيمان الستة على وجه الإجمال والتفصيل كما سبق؛ من الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وهو ما يُسأل عنه الإنسان في قبره: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟

وهذه هي الأصول الثلاثة التي عليها مدار الدين، وذلك أن «الإيمان بوجوب الواجبات

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٣٢٧.



الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرَّمات الظاهرة المتواترة؛ هو من أعظم أصول الإيمان وقواعد الدين»[1].

وهذا هو ما يسميه بعض العلماء (الإيمان الإجمالي)، أو (الإيمان المجمل).

 فرض كفاية:

والمراد بفرض الكفاية: هو الذي إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين.

والمراد بفرض الكفاية في تعلم علم العقيدة هو ما زاد على فرض العين السابق من المسائل، والاستدلال لها، ورد الشبهات عنها.

وهذا ما يسميه بعض العلماء (الإيمان التفصيلي).

«ولا ريب أنه يجب على كل أحد أن يؤمن بما جاء به الرسول ﷺ إيمانًا عامًا مجملًا.

ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول ﷺ على التفصيل فرض على الكفاية، فإن ذلك داخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله، وداخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه، وعلم الكتاب والحكمة، وحفظ الذكر، والدعاء إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعاء إلى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة بالتي هي أحسن، ونحو ذلك مما أوجبه الله على المؤمنين، فهو واجب على الكفاية منهم.

وأما ما يجب على أعيانهم؛ فهذا يتنوع بتنوع قدرهم، وحاجتهم ومعرفتهم، وما أمر به أعيانهم، ولا يجب على العاجز عن سماع بعض العلم أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك.

ويجب على من سمع النصوص، وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك»[2].

راجع ولخص:

لخص أوجه الارتباط بين الاعتقاد العيني والكفائي وما يجب اعتقاده إجمالًا وتفصيلًا.

---

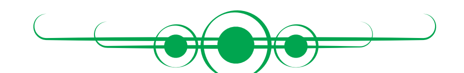
(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٢/ ٤٩٦.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ١/ ٨.

صنف ثم مثِّل:

صنف المسائل الآتية بحسب الاعتقاد العيني والكفائي مع التعليل، ثم زد أمثلة لكلٍّ منهما:

م	المسائل	عيني أم كفائي	التعليل
١	أدلة الإيمان بالقدر.		
٢	التشريع حق لله تعالى.		
٣	حكم الطواف بالقبور.		
٤	الحلف بغير الله تعالى.		
٥	حملة العرش من الملائكة.		
٦	أنزل الله كتبًا على أنبيائه.		
٧			
٨			
٩			
١٠			





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١- دراسة العقيدة تضبط مشاعر المسلم وتفكيره. ( )

٢- الإيمان شعور وجداني بين العبد وربه. ( )

٣- هناك تلازم بين الواجب العيني والاعتقاد الإجمالي. ( )

٤- يتضمن الإيمان المجمل معرفة صفة الجنة والنار. ( )

٥- يجب عينًا الإيمان بجميع الفرائض الشرعية. ( )

س (٢): اكتب دليلًا على كلٍّ مما يأتي:

١- العقيدة هي أساس دعوة الأنبياء.

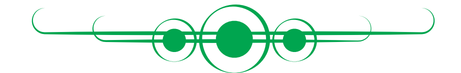
٢- الإعراض عن العقيدة سبب للشقاء.

٣- العقيدة الصحيحة تحقق الأمن للمجتمع.

٤- فساد العقيدة سبب لحبوط الأعمال.

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- وضح كيف أن العقيدة هي أول الواجبات وآخرها.
- لخص ما يجب على كل مسلم تعلمه من العقيدة.
- علل اختلاف درجات الواجب الكفائي في تعلم العقيدة.





الدرس الخامس: ثمرات تعلم العقيدة

مقدمة الدرس:

لا ينبغي أن يكون علم العقيدة علمًا نظريًّا جافًّا لا روح فيه، بل هو علم يوقد روح الإيمان في سائر أفعال المكلفين وأخلاقهم، وأن يكون واقعًا عمليًّا في حياة المؤمن اليومية؛ من استحقاق إفراد الله بأفعاله وآثار ذلك، واستحقاقه للعبادة وحده لا شريك له، وآثار ذلك، واستحضار آثار أسمائه وصفاته.

وكذلك سائر ما يتعلق بباقي أركان الإيمان؛ من: الملائكة، والكتب، والرسل، واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وتزكية المؤمن لنفسه، وحسن خُلُقه وتعامله مع الخَلْق.

ولذلك خصصنا هذا الدرس لعرض أهم ثمرات تعلم العقيدة وموضوعاتها المختلفة.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. توضح الثمرات الإجمالية لتعلم علم العقيدة.
٢. تميز بين الثمرات العلمية والعملية لتعلم الاعتقاد.
٣. تمثل لثمرات تعلم موضوعات العقيدة تفصيلًا.
٤. تُقيِّمْ تحصيلك لثمرات تعلم موضوعات العقيدة.
٥. تحرص على تحقيق ثمرات تعلم العقيدة.

عناصر الدرس

- الثمرات الإجمالية لتعلم علم العقيدة
- الثمرات التفصيلية لتعلم موضوعات العقيدة

أولًا: الثمرات الإجمالية لتعلم علم العقيدة:

وذلك أنَّ تَعلُّم عِلم العقيدة يُثمر عدة أمور، منها:

١ الثمرة العملية الحاصلة للعبد في الحياة الدنيا:

وذلك بحصول الحياة الطيبة في سائر المجالات، قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧].

وكذلك حصول العبد بتعلمه للعقيدة الصحيحة على الزاد الذي يتقوَّى به على طاعة الله، ويثبته في جانب حسن التعبُّد والاجتهاد في طاعة الله.

٢ الثمرة العلمية الحاصلة للعبد في الحياة الدنيا:

وذلك أنه كلما ازداد المؤمن معرفة بالتوحيد والإيمان؛ ازداد ترقيًّا في مدارج اليقين والعبودية لرب العالمين، كما جاء في الحديث: أن النبي ﷺ سُئل: أي الأعمال أفضل؟ فقال: «إيمانٌ لا شكَّ فيه...» الحديث[1].

وكذلك تزداد قدرة المسلم العلمية على تمييز الحق والصواب من بين ركام الضلالات، ويزداد قدرة على كشف مناهج الضلال والانحراف، وتزول عنه كثير من المعارضات المفتعلة بين النقل والعقل.

٣ الثمرة الحاصلة للعبد في الآخرة:

وذلك بحصوله على الدرجات العلا في الجنة، وامتناعه من الخلود في النار.

٤ الثمرة الحاصلة لعلم الاعتقاد:

- وذلك بحفظ أصول هذا العلم، وتعليم الجاهلين به، وتحقيق مسائله، والاستدلال لها بأنواع الأدلة، ورد الشبهات عنها.
- والقيام بواجب أهل العلم تجاه النصوص الشرعية؛ من نفي تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وتحقيق القول فيما يستجد من صور معاصرة في هذا العلم، وتنزيل الأحكام الشرعية على الطوائف المعاصرة.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم (١٥٤٠١)، والنسائي برقم (٤٩٨٦)، وصححه الألباني.

فكر وعبر:

تكون مسؤولية حفظ العلم الصحيح ونشره على عاتق العلماء وغيرهم من المتعلمين، ويأتي علم العقيدة في الصدارة من ذلك لأن به قوام الدين.
فما خطتك المستقبلية للقيام بدورك في حفظ علم العقيدة؟

ثانيًا: الثمرات التفصيلية لتعلم موضوعات العقيدة:

بالنظر إلى موضوعات علم العقيدة فإنه يمكن ذكر نماذج من الثمرات العملية لعلم العقيدة، وبيانها كما يلي:

الموضوع الأول: المدخل إلى علم العقيدة:

وفيه يستحضر المؤمن عظيم نعمة الله عليه؛ بسلوك طريق أهل السنة الذين كانوا فيه على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، ويحرص على الاتصاف بخصائص أهل السنة التي تميزوا بها.

ويتذكر عظيم جهد أهل العلم في حفظ علم العقيدة تعليمًا وتأليفًا.

ويطمئن لصحة طريقه بدراسة مصادر التلقي وطرق الاستدلال الصحيحة التي بنى عقيدته عليها، في حين انحرف كثيرون في مصادر التلقي، أو طرق الاستدلال المبتدعة.

الموضوع الثاني: الإيمان:

وفيه يستحضر أركان الإيمان التي لا يصح إيمان عبد إلَّا بها، ويجتهد في الترقي إلى أعلى مراتب الدين، ويراقب إيمانه زيادة فيزداد، أو نقصًا فيتوب ويرجع.

ويتعرف على أوثق عرى الإيمان؛ من الحب في الله والبغض في الله، ويحقق ذلك واقعًا في حياته، ويجتهد في جمع كلمة المسلمين ووحدة صفِّهم، والحذر مما يُسبِّب تفرُّقهم واختلافهم.

ويجتهد في تحرِّي الأسماء التي شرعها الله، ويضعها في مواضعها، ويتذكَّر ما أعدَّه الله لأصحابها في الدنيا والآخرة، ويحذر مما يخدش إيمانه من نواقص الإيمان ونواقضه.

الموضوع الثالث: الإيمان بالله:

وهذا الباب هو لبُّ الإيمان، وأساس الاعتقاد، وجميع مسائل الاعتقاد راجعة إليه.

ففيه يتعرَّف المؤمن على ربه الذي رباه بنعمه، وخالقه وسيده، وينظر في حال من تكبر وأنكر وجود خالقه ورازقه ومُحييه ومُميته.

ويتعرف على أسمائه الحسنى وصفاته العلا؛ فيستحضر أن الله معه، وقريب منه، ويحبه؛ فيطمئن قلبه، ويعلم أن ربه هو الحي القيوم، العظيم الجليل، الجبار القهار؛ فيتوكل عليه، ويفوض أمره إليه، ويأوي إلى ركن شديد.

ويتذكر أن ربه سميع بصير خبير؛ فيحذر من معاصي الخلوات، ويتذكر أن ربه غفور رحيم تواب، يفرح بتوبة عبده؛ فيلين قلبه، وتفيض عينه ذلة وانكسارًا بين يديه، ويعلم أن ربه شديد العذاب لمن خالف أمره، وهو المنتقم ذو البطش الشديد؛ فيتوقى مخالفة أمره.

هذا الرب الذي تعرَّف عليه بأسمائه وصفاته؛ هو الأحد الذي لا يستحق أن يُعبَد إلا هو، ولا يُشكَر إلا هو؛ فيحذر من الزلل في هذا الباب، وينظر فيمن حوله ممن قصر في عبادته، أو صرف شيئًا منها لغير ربه الذي لا يستحق العبادة إلا هو.

اقرأ ثم عبر:

كمثال على ثمرات الأسماء الحسنى؛ طالع كتاب طريق الهجرتين وباب السعادتين، للإمام ابن القيم ١/ ٣٦-٥٢، ثم قيِّد خمسة فوائد مما استفدت منه.

الموضوع الرابع: الإيمان بالملائكة:

وفيه يتعرَّف المؤمن إلى خلق من خلق الله، عباد مكرمون، لا يعصون الله، قائمون بما أمرهم الله تعالى به.

فيجتهد على التخلُّق بما يمكن من أخلاقهم، والتحلِّي بجميل صفاتهم، وإكرام مصاحبة الكرام الكاتبين بالأعمال الصالحة، والاستعداد لجواب الملكين في القبر.

الموضوع الخامس: الإيمان بالكتب:

وفيه يتذكر المؤمن عظيم نعمة الله عليه؛ بإنزال الكتب ليهتدي بها إلى الصراط المستقيم، وتزداد هذه النعمة: بإنزال القرآن الذي تكلَّم الله به لهذه الأمة تبيانًا لكل شيء، ونورًا وروحًا، وهداية من الظلمات إلى النور.

الموضوع السادس: الإيمان بالرسل:

وفيه يتعرف المؤمن على أنبياء الله الذين بلغوا رسالات الله، وكانوا هُداة لأقوامهم مبشرين ومنذرين، وجاهدوا في الله حق جهاده، وقاموا بما أمرهم الله به من تبليغ الدين، والدعوة إلى عبادة الله وتوحيده.

واستشعار نعمة الله علينا؛ بأن أرسل لنا ولكافة الناس خاتم النبيين، وأفضلهم، رحيمًا بأُمَّته، وشفيعًا لهم.

الموضوع السابع: الإيمان باليوم الآخر:

وفيه يتعرف المؤمن على دار البقاء والدوام، من حين مفارقة روح الإنسان لجسده، إلى استقراره في الجنة أو النار.

فيتعرف على فتنة القبر وأسئلته الثلاثة، ويجتهد في تحصيل أجوبتها؛ ليبقى في النعيم إلى بعث الناس، ويتعرف على أشراط الساعة، والقيامة الكبرى، وبعث الناس لرب العالمين.

فيجتهد المؤمن فيما يخفف عنه طول الوقوف لفصل القضاء، ويقيه من شمس ذلك اليوم، ويجتهد في تحصيل شفاعة الشافعين له؛ بتكميل مراتب الإيمان، ويستحضر ذلك الموقف الذي يناجيه ربه فيه؛ فيذكِّره بما حصل منه في الدنيا، وستره له؛ فينكسر قلبه، وتفيض عينه.

ويتذكر عدل الله وفضله عليه بإقامة الموازين بين الحسنات والسيئات، ويجتهد في تكميل متابعته للنبي ﷺ؛ ليشرب من حوضه الشريف شربة لا يظمأ بعدها أبدًا.

ويعلم أن سرعة مروره على الصراط هي بقدر قوة إيمانه وزيادته، وإن كان مُستحِقًّا لدخول النار فيدخلها بقدر ما لديه من الذنوب، وأنه لا يدخل أحدٌ الجنة إلا إذا طابت نفسه، ولم يبق بينه وبين إخوانه شيء من المظالم.

فإذا دخل الجنة بفضل الله ورحمته- جعلنا الله منهم- رأى من نعيمها ودرجاتها ما لا رأت عينه، ولا سمعت أذنه، ولا خطر على قلبه.

وأما أهل النار- أعاذنا الله منها- ففيها من الدركات والسَّموم والحميم والعذاب ما لا طاقة لأحد بشيء منه.

الموضوع الثامن: الإيمان بالقدر:

وفيه يعلم المؤمن سعة علم الله فيما كان في الماضي، وما يكون في الحاضر، وما لم يكن في المستقبل لو كان كيف يكون، وأن كل ذلك مكتوب في اللوح المحفوظ.

وأن مشيئة الله عامة لكل شيء، ولا يمكن أن يكون في ملك الله ما لا يشاء، وأن كل شيء مخلوق لله؛ من العباد وأعمالهم ونتاج أعمالهم؛ فيجتهد المؤمن في فعل الأسباب التي تقربه إلى الخير وتيسره له وتعينه عليه- بتوفيق الله له-، ويحذر من الأسباب التي تقربه إلى الشرِّ وتُزيّنه له وتوقعه فيه، ويحذر من تلبيس إبليس عليه بالاحتجاج بالقدر على ما يفعله من المعاصي أو ما يتركه من الواجبات.

راجع وقيم:

قيِّمْ مدى تحقُّق ثمرات الإيمان في وجدانك وسلوكك من خلال إكمال الجدول التالي:

م	الثمرات الإيمانية والسلوكية	درجة تحقُّقها في الوجدان والسلوك		
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة
١	مطالعة أسماء الله وصفاته.			
٢	الحب في الله تعالى والبغض في الله تعالى.			
٣	عبادة الله تعالى والتعلُّق به.			
٤	صفات الملائكة وعباداتهم.			
٥	اليقين في الحساب والميزان والصراط.			
٦	الاقتداء بأعمال الأنبياء.			
٧	تقدير الله تعالى للأرزاق والآجال.			

الموضوع التاسع: ملحقات الاعتقاد:

وفيه يعرف المؤمن مكانة أصحاب النبي ﷺ، ومراتبهم في نصرة الدين وتبليغ الشريعة، ومكانة آل بيت النبي ﷺ، وحقوقهم.

ويدرك أثر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في حفظ الشريعة، وحماية الأمة من فتن الشبهات والشهوات.

ويتعرف على أهمية الإمامة العظمى في انتظام أمر المسلمين ووحدة كلمتهم، وما يتعلق بذلك من حقوق وواجبات.

ويتعرف أيضًا على تثبيت الله لبعض عباده؛ بما يجريه على أيديهم من الكرامات، وأعظم الكرامة هي: لزوم الاستقامة على دين الله.

ويتخلق بأخلاق أهل الإيمان، ويمتثل ذلك واقعًا عمليًّا في حياته.

الموضوع العاشر: الفرق:

وفيه يتذكر المؤمن عظيم نعمته عليه بهدايته إلى منهج الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة ويمتثل صفاتها، ويلتزم منهج أهل السنة في تعاملهم مع الفرق المخالفة من أهل القبلة.

ويتعرف على أسباب افتراق الفرق المنتسبة للإسلام، وأصول انحرافها ليتمكن من تقويمها أو الرد عليها سواء القديمة أو المعاصرة.

ناقش ثم قيم:

يدَّعي البعض أن دراسة الفرق وبيان آرائهم المخالفة يؤدي إلى مزيد من تفرق المسلمين. ناقش ذلك مع زملائك في ضوء الثمرات العلمية والعملية لتعلم عقائد الفرق، ثم قيم هذا الرأي مع التعليل.

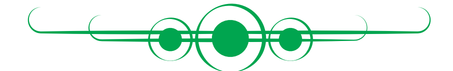
الموضوع الحادي عشر: الأديان:

وفيه يتذكر المؤمن عظيم نعمة الله عليه بهدايته إلى دين الإسلام عندما انحرف عنه أكثر أهل الأرض، فلم يحفظ اليهود التوراة، ولم يحفظ النصارى الإنجيل، وانحرف عن التوحيد غيرهم من أصحاب الديانات الباطلة.

ويتعرف على أصول ضلال هذه الديانات؛ ليتمكن من الرد عليها، سواء القديمة أو المعاصرة.

الموضوع الثاني عشر: المذاهب المعاصرة:

وفيه يتعرف المؤمن على أصول انحرافات المذاهب المعاصرة بسائر توجهاتها؛ فيتمكن من الحذر منها، وتحذير أهل الإسلام من سلوكها، وتقويم ما يمكن تقويمه منها، والرد على أصحابها، وتعزيز ثقة أهل الإسلام بما هم عليه من الهدى والنور.





س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١. يتجنب المسلم دخول النار لتمسكه بالعقيدة الصحيحة. (   )
٢. يزداد دارس مدخل الاعتقاد يقينًا بصحة طرق الاستدلال. (   )
٣. يجتهد المسلم في الدعوة والإصلاح اقتداء بالملائكة. (   )
٤. ينبغي على متعلم العقيدة تقييم تحققه بثمرات تعلمها. (   )
٥. عبادات الخلوات من آثار تعلم أسماء الله وصفاته. (   )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١. من الثمرات العملية لتعلم العقيدة:

(تمييز الحق – زيادة التقوى – الرد على الباطل)

٢. تحقيق البغض في الله من ثمرات تعلم:

(نواقض الإيمان – مدخل الاعتقاد – مباحث الإيمان)

٣. يتخلق المسلم بأخلاق المؤمنين مع تعلم:

(مدخل الاعتقاد – الإيمان بالقدر – ملحقات الاعتقاد)

٤. نزداد ثقة بصحة دين الإسلام مع تعلم:

(أقوال الفرق – الأديان والمذاهب – ملحقات الاعتقاد)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- تعود ثمرات تعلم العقيدة على العقيدة نفسها. وضح ذلك.
- لخص ثمرات تعلم موضوعات الإيمان باليوم الآخر.
- اشرح ثمار تعلم مسائل الإيمان بالقدر.



مقدمة الدرس:

القرآن الكريم هو الحجة العظمى لله على عباده، والمرجع الأعلى لأهل العلم في تحصيل العلوم وتلمُّس مناهجها، لا سيما علم العقيدة الذي هو أساس الدين وأصل بناء العلوم.

ولذلك اهتم العلماء باستنباط منهج القرآن الكريم في التعريف بالعقيدة، والدعوة إليها، وذبِّ الشكوك عنها، وهذا من أصول تعلُّم العقيدة وتعليمها.

ولذلك خصَّصنا له هذا الدرس الذي يفيدك أخي الطالب بمعالم منهج الدعوة إلى العقيدة؛ ليكون نبراسًا لك في جميع مسالك العلم والعمل والدعوة والبيان.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تستدل على بيان القرآن لدلائل الفطرة.
٢. تبرهن على عناية القرآن بدلائل العقل.
٣. تمثل لردود القرآن على الضلالات العقدية.
٤. تذكر شواهد لعناية القرآن بالتفكر في خلق الله تعالى.
٥. تستخرج شواهد لمنهج القرآن في الدعوة إلى العقيدة.
٦. تقدر أهمية تلمُّس المنهج القرآني في الدعوة إلى العقيدة.

منهج القرآن في الدعوة إلى العقيدة

- العناية بدلائل الفطرة
- العناية بدلائل العقل
- العناية بالرد على الضلالات
- الدعوة إلى التفكر

يمكن إجمال منهج القرآن في الدعوة إلى العقيدة من خلال ما يلي:

أولًا: عناية القرآن الكريم بدلائل الفطرة:

وذلك لأنها تلامس كل قلب سالم من عوارض الانحراف، فيأتي تقرير العقيدة من خلال الاستدلال عليها بالأدلة الفطرية التي يدركها عامة الناس بفطرتهم، وذلك مثل:

١ الاستدلال بأن الله هو المتفرِّد بالرزق:

ومنه قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ ۚ بَل لَّجُّوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ﴾ [الملك: ٢١].

٢ الاستدلال بأن الله هو المتفرِّد بالخلق والرزق و إنبات الأرض و إنزال المطر:

كما في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ﴿٥٩﴾ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَالَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّشْأَةَ الْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ﴿٦٣﴾ أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ ﴿٦٧﴾ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿٧٠﴾ أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ﴿٧١﴾ أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِئُونَ ﴿٧٢﴾ نَحْنُ جَعَلْنَاهَا تَذْكِرَةً وَمَتَاعًا لِّلْمُقْوِينَ ﴿٧٣﴾﴾ [الواقعة: ٥٨ - ٧٣].

٣ التذكير بنعمه تعالى على الناس:

كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ ﴿٥١﴾ وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا ۚ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ ﴿٥٢﴾ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ۖ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [النحل: ٥١ - ٥٤].

ثانيًا: عناية القرآن الكريم بدلائل العقل:

وذلك لسهولة أن يدركها كل عقل سالم من مزالق الانحراف، فيأتي تقرير العقيدة من خلال الاستدلال لها بالأدلة العقلية التي يتفق عليها العقلاء. وذلك مثل:

١ الاستدلال على أن الله هو الخالق:

حيث يقول تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الطور: ٣٥، ٣٦].

٢ الاستدلال على نفي الولد والشريك:

كما في قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴿٢١﴾ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنبياء: ٢١، ٢٢].

٣ الاستدلال على صحة القرآن الكريم:

حيث يقول تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾

[النساء: ٨٢].

٤ الاستدلال على البعث:

كما في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾﴾ [القيامة: ٣٦ - ٤٠].

طالع ثم لخص:

لمزيد من التعمق في باب عناية القرآن بدلائل العقل؛ قم بقراءة كتاب (الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد) لمؤلفه سعود العريفي.

ثم لخص خصائص الأدلة العقلية النقلية، الواردة في الفصل الثالث من الباب الأول.

ابحث ثم عبر:

لإثبات البعث في القرآن الكريم مسالك كثيرة، اهتم العلماء باستخراجها وذكر شواهدها.

فتعاون مع زميلك في البحث عنها، وكتابة مقال يلخص أهمها، مع ذكر شواهدها.

ثالثًا: عناية القرآن بالرد على الضلالات العقدية المخالفة لدين الإسلام:

من خلال الرد على اليهود والنصارى والمشركين وغيرهم، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١ الرد على من اتخذ شريكًا مع الله:

كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٥٩﴾ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ ﴿٦٠﴾ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَٰسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦٓ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ تَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [النمل: ٥٩-٦٣].

٢ الرد على اليهود والنصارى:

وذلك في عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨].

٣ الرد على اليهود:

وذلك في عدة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ كُلَّمَآ أَوْقَدُوا۟ نَارًا لِّلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا ٱللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [المائدة: ٦٤].

راجع واستشهد:

رد القرآن الكريم على ضلالات كثيرة، خاصة في باب الاعتقاد.

١ فإليك بعضها، وعليك إتمامها، وذكر شواهد عليها:



م	الضلالات	شواهد الرد عليها
١	نسبة الولد لله تعالى.	
٢	القول بأن الملائكة بنات الله عز وجل.	
٣	القول بأن النبي ﷺ تعلم القرآن من غيره.	
٤		
٥		
٦		



تأمل شواهد الرد على تلك الضلالات، واستخرج منهج القرآن الكريم في الرد عليها.

رابعًا: عناية القرآن بالدعوة إلى التفكر.

والتأمل والنظر وذلك للوصول إلى الحق، مثل قول الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٤٦].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَجْعَلُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٠﴾ قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾﴾

[يونس: ٩٩ - ١٠١].

وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية: ١٧ - ٢٢].

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٢﴾﴾

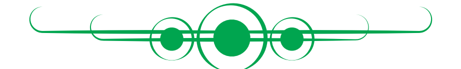
[عبس: ٢٤ - ٣٢].

وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا ﴿١٤﴾ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ﴿١٥﴾ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا ﴿١٦﴾ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴿١٨﴾ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ بِسَاطًا ﴿١٩﴾ لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ﴿٢٠﴾﴾ [نوح: ١٣ - ٢٠].

عبر ثم اقترح:

للتفكر أثر عظيم في زيادة الايمان واليقين، لكن نمط حياتنا المعاصرة أسهم في قلة عنايتنا به.

فعبر عن ذلك، مع اقتراح آليات تساعد على التفكر في نمط حياتنا المشتت.





س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

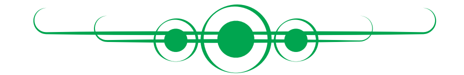
١. اهتم القرآن بدلائل الفطرة لاختلاف الآراء حولها. (   )
٢. يصعب فهم الأدلة العقلية في القرآن الكريم. (   )
٣. العقل يثبت نفي الصاحبة والولد عن الله تعالى. (   )
٤. اهتم القرآن بتقرير العقيدة وليس الرد على المخالفين. (   )
٥. التفكر في خلق الله تعالى يساعد في الوصول للحق. (   )

س (٢): اكتب دليلًا من القرآن الكريم على كل مما يأتي:

١. دعوة القرآن الكريم للتفكر.
٢. دليل عقلي على نفي الولد عن الله تعالى.
٣. الرد على ضلالات اليهود.
٤. الرد على المشركين بالله تعالى.

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- وضح كيف أثبت القرآن الكريم البعث، ورد على منكريه.
- مثل لعناية القرآن الكريم بدلائل الفطرة.
- اضرب أمثلة لمجالات التفكر كما وردت في القرآن الكريم.





الدرس السابع: علاقة العقيدة بالشريعة وبسائر العلوم

مقدمة الدرس:

يتكون الدين الإسلامي من أمرين متلازمين، وهما العقيدة والشريعة، غير أن عقيدة التوحيد لا تتغير، بينما قد تتغير فروع الشريعة مع تغير الرسل عليهم السلام.

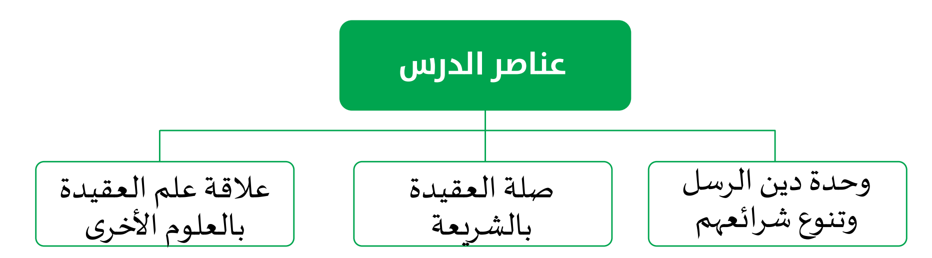
وهذا هو محور درسنا هذا مع بيان علاقة العقيدة كعلم، مع علوم الشريعة الأخرى. وذلك ضروري لطالب علم العقيدة؛ ليستكمل أدواته المعرفية، ويستوعب مسائل العلم، ويتمكن من البحث في مصادره الفرعية، وغير المتخصصة.

ثم إنه لا ينبُغُ طالب في علم شرعي إلا بتحصيل أسس سائر العلوم الشرعية، والعربية، وإدراك العلاقات التكاملية بينها.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تبرهن على وحدة دين جميع المرسلين.
٢. تمثل للأصول الاعتقادية والعملية التي اتفقت عليها الرسالات.
٣. تربط بين العقيدة والشريعة.
٤. توضح العلاقة بين علم العقيدة وبقية علوم الشريعة.
٥. تميز المباحث المشتركة بين علم العقيدة واللغة العربية.
٦. تحرص على التكامل العلمي في علوم الشرعية.



أولًا: وحدة دين الرسل، وتنوع شرائعهم:

بالنظر إلى النصوص الشرعية الدالة على مضامين دعوات الأنبياء السابقين سنجد أنهم متفقون في أصول الدين، ومقاصد التشريع العامة، وأصول الأخلاق؛ فقد جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالْأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلَّاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ**»(١)، يعني عقيدتهم واحدة، وتفاصيل شرائعهم مختلفة.

«فالرسل متفقون في الدين الجامع للأصول الاعتقادية والعملية، فالاعتقادية كـ: الإيمان بالله، وبرسله، وباليوم الآخر، والعملية كـ: الأعمال العامة المذكورة في (الأنعام) و(الأعراف) و(سورة بني إسرائيل)، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ...﴾ [الأنعام: ١٥١] إلى آخر الآيات الثلاث.

وقوله: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩].

وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وقوله: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ...﴾ [الإسراء: ٢٣] إلى آخر الوصايا.

فهذه الأمور هي من الدين الذي اتفقت عليه الشرائع كعامة ما في السور المكية؛ **فإن السور المكية تضمنت: الأصول التي اتفقت عليها رسل الله**؛ إذ كان الخطاب فيها يتضمن الدعوة لمن لا يقر بأصل الرسالة.

وأما السور المدنية ففيها الخطاب لمن يقر بأصل الرسالة؛ كأهل الكتاب الذين آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض، وكالمؤمنين الذين آمنوا بكتب الله ورسله.

ولهذا قرر فيها الشرائع التي أكمل الله بها الدين: كالقبلة، والحج، والصيام، والاعتكاف، والجهاد، وأحكام المناكح، ونحوها، وأحكام الأموال بالعدل كالبيع، والإحسان كالصدقة، والظلم كالربا، وغير ذلك مما هو من تمام الدين»(٢).

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٤٤٣) واللفظ له، ومسلم برقم (٢٣٦٥).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٥/ ١٥٩.

راجع واستدل:

قم بالتأكيد على اتفاق الأنبياء في عقيدة التوحيد والدعوة إليها من خلال ذكر أدلة من دعوتهم، مع مزيد بيان لذلك في دعوة نبينا محمد ﷺ.

ثانيًا: صلة العقيدة بالشريعة:

يُقصَد بالعقيدة في هذا المبحث: ما يتعلق بالاعتقادات، ويقصد بالشريعة: ما يتعلق بالأعمال، ووجه العلاقة بينهما هي التلازم؛ فلا عقيدة بدون شريعة، ولا تصح الشريعة بدون عقيدة، فأساس العمل هو الاعتقاد، ولا ينفع اعتقاد بدون عمل.

ومما يبين التلازم بين الاعتقاد وبين العمل: أن الإيمان يتكون من اعتقاد، وقول، وعمل، فلا يصح إيمان شخص حتى يجمع هذه الأمور الثلاثة، فلا يصح إيمان من اعتقد بلا عمل، وكذلك لا يصح إيمان مَنْ عَمِلَ بلا اعتقاد؛ كحال أهل النفاق.

وأثر العمل على الاعتقاد ظاهر؛ من حيث إن العمل الصالح يزيد من الإيمان وهو الاعتقاد، وفي مقابل ذلك؛ العمل الباطل ينقص من الإيمان وهو الاعتقاد.

وأهل السنة والجماعة قد جمعوا- فيما يصنفونه في الاعتقاد- بين العقيدة والشريعة، كما جمع بينهما شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية، فبعد أن ذكر جملة من أركان الإيمان وما يتعلق بها من الاعتقادات؛ ختم ذلك بالكلام حول مسائل في الشريعة من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما توجبه الشريعة، وأشار إلى أن أهل السنة يدعون إلى مكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، ويأمرون بمعالي الأخلاق وينهون عن سفسافها.

وشريعة الله صالحة ومناسبة للعمل بها في كل زمان ومكان، وأبلغ من ذلك أنها ليست صالحة فقط؛ بل مُصلِحة لكل زمان ومكان، فأي زمان أو مكان وجدت فيه شريعة الله كان معها الخير والصلاح في أمور الدنيا والآخرة.

وهذا بخلاف من يزعم من أهل الضلال أن شريعة الله لا يناسب أن يُعمَل بها في هذه الأزمان المتأخرة؛ لأنها لا تستطيع أن تواكب المستجدات المعاصرة! وهذه الدعوة كفر وضلال؛ فإن الله الذي شرعها وجعلها قائمة إلى يوم القيامة؛ عالم بما يُصلِح الناس في كل زمان ومكان.

ابحث ثم حرر:

مما يدل على صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان هو ما تميزت به من الشمول لكل مجالات الأحكام، ووضع القواعد التي يبني عليها الفقهاء أحكام النوازل في كل عصر ومصر.

اكتب مقالًا عن ذلك، مع ذكر أمثلة وتطبيقات من حياتنا المعاصرة.

استمع ثم عبر:

لمزيد من الثراء العلمي في التلازم بين العقيدة والشريعة، استمع إلى محاضرة للشيخ صالح آل الشيخ، ثم قيّد خمس فوائد منها.



ثالثًا: علاقة علم العقيدة بالعلوم الأخرى:

كل العلوم بينها تداخل وترابط، وعلم الاعتقاد هو الأساس لسائر العلوم؛ وذلك أنه «من المعلوم أن العلم أصل العمل، وصحة الأصول توجب صحة الفروع»[1].

وعلم العقيدة «هو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع، ولهذا سمَّى الإمام أبو حنيفة رحمة الله عليه ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين: (الفقه الأكبر)، وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة؛ لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا طمأنينة؛ إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها، بأسمائه وصفاته وأفعاله، ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه»[2].

وقد بين البزار سبب اهتمام ابن تيمية وإكثاره من التأليف في مسائل أصول الدين فقال: «لَقَد أكثر رَضِي الله عَنهُ التصنيف فِي الأصول فضلًا عَن غَيره من بَقِيَّة الْعُلُوم، فَسَأَلتُه عَن سَبَب ذَلِك، والتمستُ مِنْهُ تأليف نَصٍّ فِي الْفِقْه، يجمع اختياراته وترجيحاته؛ ليَكُون عُمْدَة فِي الإفتاء؛ فَقَالَ لي مَا مَعْنَاهُ:

الْفُرُوع أمرها قريب، وَمن قَلَّد الْمُسلم فِيهَا أحد الْعلمَاء المقلدين جَازَ لَهُ الْعَمَل بقوله مَا لم يتَيَقَّن خطأه.

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٤/ ٥٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ١/ ٦.

وأما الأصول فَإِنِّي رأيت أهل الْبدع والضلالات والأهواء...قد تجاذبوا فِيهَا بأزِمَّة الضلال وَبَان لي أن كثيرًا مِنْهُم إنما قصد إبطال الشَّرِيعَة المقدسة المحمدية الظَّاهِرَة العلية على كل دين، وأن جمهورهم أوقع النَّاس فِي التشكيك فِي أصول دينهم، وَلِهَذَا قلَّ أن سَمِعت أَوْ رَأَيْت مُعرضًا عَن الْكتاب وَالسُّنة مُقبلًا على مقالاتهم؛ إِلَّا وَقد تزندق أَوْ صَار على غير يَقِين فِي دينه واعتقاده.

فَلَمَّا رَأَيْتُ الأمر على ذلك؛ بَان لي أنه يجب على كل من يقدر على دفع شبههم وأباطيلهم، وقطع حجتهم وأضاليلهم؛ أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيف دلائلهم؛ ذبًّا عن الملة الحنيفية، والسُّنة الصحيحة الجلية.

فَهَذَا وَنَحْوه هُوَ الَّذِي أوجب أني صرفتُ جلَّ همِّي إلى الأصول، وألزمني أن أوردتُ مقالاتهم وأجبتُ عنها بما أنعم الله تعالى به من الأجوبة النقلية والعقلية»[1].

فسائر العلوم إن لم تكن قد بُنيتْ على أساس صحيح من الاعتقاد؛ فإنه يدخل عليها الخلل في كثير من مباحثها؛ لأنها كالفروع لعلم التوحيد والاعتقاد:

وبعد فاعلم أن كل العلم ... كالفرع للتوحيد فاسمع نظمي

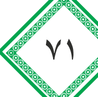
لأنه العلم الذي لا ينبغي ... لعاقل لفهمه لم يبتغ [2]

ويمكن بيان علاقة علم العقيدة بالعلوم الأخرى من عدة جهات:



(١) الأعلام العلية، للبزار ص٣٣.

(٢) لوامع الأنوار، للسفاريني ١/ ٥٥.





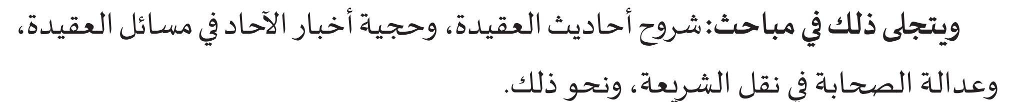
١ علاقة علم العقيدة بعلم أصول الفقه:

ويتجلى ذلك في مباحث: التلقي، والاستدلال، والأسماء والأحكام، وتنزيل النصوص العقدية على الواقع، ومن ذلك: تكفير المعيَّن وضوابطه، والتصور الصحيح للنوازل العقدية ودراستها.

٢ علاقة علم العقيدة بعلم التفسير:

ويتجلى ذلك في مباحث: تفسير آيات العقيدة في القرآن الكريم، واعتبار تفاسير الصحابة للنصوص الشرعية المتعلقة بأبواب الاعتقاد، ونحو ذلك.

٣ علاقة علم العقيدة بعلم الحديث:



ويتجلى ذلك في مباحث: شروح أحاديث العقيدة، وحجية أخبار الآحاد في مسائل العقيدة، وعدالة الصحابة في نقل الشريعة، ونحو ذلك.

٤ علاقة علم العقيدة بعلوم اللغة العربية:

ويتجلى ذلك في مباحث: تفسير وفهم ألفاظ النصوص الشرعية المتعلقة بالاعتقاد، وفق أساليب العرب في كلامهم وبيانهم؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين.

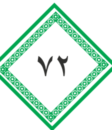
ابحث ثم استخرج:

لعلم العقيدة علاقة وثيقة بعلم الفقه، ويظهر ذلك في أبواب الردة.
فطالع كتاب الردة في أحد دواوين الفقه، ثم استخرج خمسة مسائل لها تعلق بعلم العقيدة، وناقشها مع زملائك.

ابحث ثم صنف:

تتنوع صور التداخل بين علم العقيدة وغيره من العلوم إلى عدة أنواع، فابحث عنها، ثم بين معناها، ومثل لكلٍّ منها، في الجدول التالي:

نوع التداخل	معناه	مثاله
الاستمدادي		
التحصيلي		
الموضوعي		
التأثيري		





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١. اتفقت الرسالات على الأصول الاعتقادية دون العملية. (   )
٢. أجمعت الشرائع على بر الوالدين وتحريم الفواحش (   )
٣. الأعمال الباطلة تنقص من درجة الاعتقاد والإيمان. (   )
٤. تطبيق الشريعة غير مناسب لبعض المجتمعات الحديثة. (   )
٥. تناولت أحكام الشريعة الإسلامية جميع مجالات الحياة. (   )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١. تظهر علاقة علم العقيدة بعلم أصول الفقه في مباحث:

(أخبار الآحاد- تكفير المعيَّن– مباحث الألفاظ)

٢. من المباحث التي تربط علم العقيدة بعلوم الحديث:

(عدالة الصحابة– الجرح والتعديل– أنوع الردة)

٣. يلتقي علم التفسير بعلم العقيدة في:

(طرق نقل التفسير– تفسير آيات الصفات– عقائد المفسرين)

٤. يرتبط علم العقيدة بعلوم اللغة العربية بسبب:

(صعوبة مصطلحات العقيدة- نزول القرآن بها– كتابة العقائد بها)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- استدِل على اتفاق الرسل في العقيدة.
- برهن على التلازم بين العقيدة والشريعة.
- علم العقيدة هو الأساس لسائر العلوم. وضح ذلك.



الدرس الثامن: تدوين علم العقيدة

مقدمة الدرس:

يعد تدوين العلوم من أهم طرق حفظها ونشرها عبر الأماكن والأزمان، وعلم العقيدة هو أهم ما يُدوَّن؛ ليحفظ على الأجيال المتعاقبة أصول دينهم، ويوثق اعتقاد أسلافهم.

وقد اجتهد العلماء في تدوين العقيدة منذ العصور الأولى وحتى الآن، وتنوعت طرقهم في ذلك عبر الأزمان، وسنتعرف في هذا الدرس على الأسباب الداعية للتدوين، وأهم الأبحاث التي رصدت حركة التدوين العقدي عبر القرون.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. توضح أسباب تدوين علم العقيدة.
٢. تستنتج فوائد تدوين علم العقيدة.
٣. تمثل للأبحاث التي رصدت حركة التدوين العقدي.
٤. تستشعر أهمية دراسة تاريخ تدوين الاعتقاد.

عناصر الدرس

- أسباب تدوين علم العقيدة
- الكتب المؤلَّفة في تدوين علم العقيدة

أولًا: أسباب تدوين علم العقيدة:

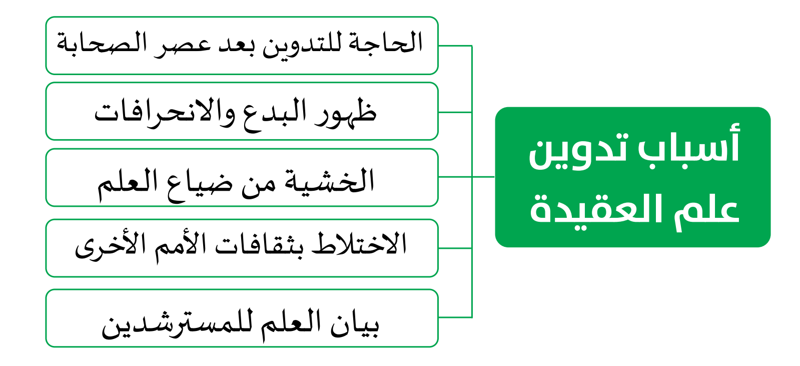
يحسن قبل ذكر الأسباب الداعية لتدوين علم العقيدة: بيان أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا بحاجة إلى تدوين العلوم في العقيدة والشريعة وغيرها؛ فقد كانوا يتلقون عن النبي ﷺ مباشرة، وكانوا على عقيدة نقية صافية؛ ببركة صحبة النبي ﷺ، ولما فُطروا عليه من سليقةٍ عربية تمكنهم من الفهم لنصوص الكتاب والسنة.

ومَنْ أمعن النظر في كتب الحديث النبوي، ووقف على الآثار السلفية؛ علم أنه لم يرد قط عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم؛ أنه ردَّ صفة من صفات الله عز وجل، أو تأوَّل معناها، وإنما أثبتوا ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ، على الوجه اللائق به، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.

ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى، وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ سوى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

فما عرف أحد منهم شيئًا من الطرق الكلامية، ولا المناهج الفلسفية، ولهذا لم يكن الصحابة والتابعون بحاجة إلى تدوين علم العقيدة، وترتيب مسائله على النحو الذي نجده اليوم.

ويمكن بيان أبرز الأسباب والعوامل التي أدت إلى تدوين علم العقيدة، فيما يلي:



١ الحاجة للتدوين بعد عصر الصحابة:

الصحابة بشكل عام لم يكونوا بحاجة لتدوين علم العقيدة؛ لأن الكتاب والسنة محفوظان في صدورهم.

فإنه لمَّا لحق الرسول ﷺ بالرفيق الأعلى- بعد أن بلَّغ رسالة ربه تبارك وتعالى- ترك في هذه الأمة ما إن تمسكت به لن تضل بعده أبدًا- كتاب الله وسنة نبيِّه ﷺ- وكان كتاب الله محفوظًا في صدور الصحابة، ومكتوبًا في الصحف، ثم جُمِع في مصحف واحد في عهد أبي بكر رضي الله عنه، ثم كان الجمع الثاني ونسخ المصاحف وتوزيعها في الأمصار في عهد عثمان رضي الله عنه.

أما الحديث النبوي فلم يدوَّن في عهد الرسول ﷺ كما دُوِّن القرآن الكريم، وإنما كان محفوظًا في الصدور، ثم نقله صحابة رسول الله ﷺ إلى مَن بعدهم من التابعين مشافهة وتلقينًا.

وعلى ذلك فقد انقضى عصر الصحابة ولم تدوَّن فيه السنة إلا قليلًا، **وأول من اشتهر عنه الأمر بالجمع والتدوين للسنة من التابعين**: عمر بن عبد العزيز؛ إذ أرسل إلى أبي بكر بن حزم- عامله وقاضيه على المدينة- قائلًا له: «انظر ما كان من حديث رسول ﷺ فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء»[1]؛ فكتب شيئًا من السنة.

وقام محمد بن شهاب الزهري بتدوين ما سمعه من أحاديث الصحابة غير مبوَّب على أبواب العلم، ثم شاع التدوين في الجيل الذي يلي جيل الزهري، في النصف الأول من القرن الثاني الهجري، مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض في كتاب واحد على ما فعله الإمام مالك في (الموطأ).

ثم من بعده البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأصحاب السنن، فبعد أن كان أهل الحديث يجمعون الأحاديث المختلفة في الصحف والكراريس؛ أصبحوا يرتبون الأحاديث على الأبواب، مثل: باب الإيمان، باب العلم، باب الطهارة، باب التوحيد، باب السنة، وهكذا.

فكان هذا التبويب للأحاديث النواة الأولى في استقلال كل باب فيما بعد بالبحث والنظر والعناية وبيان الأحكام، وتعتبر أبواب الإيمان، والوحي، والسنة، والتوحيد... هي بداية نشأة علم العقيدة واستقلاله عن العلوم الأخرى المستنبطة من الكتاب والسنة.

استخرج ثم قارن:

تعاون مع زميلك في إعداد قائمة بالمباحث العقدية التي تضمنها كتاب الإيمان في كلٍّ من صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ثم قارن بينهما.

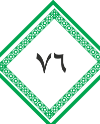


ظهور البدع والانحرافات:

فاحتاج التابعون لكتابة الردود عليها، فقد كان المسلمون عند وفاة الرسول ﷺ على منهاج واحد في أصول الدين وفروعه، وكانوا على كلمة واحدة في أبواب العقيدة، وإنما كانوا يختلفون في فروع المسائل الفقهية، وكان اختلافهم هذا لا يورث تضليلًا أو تفسيقًا.

---

(١) صحيح البخاري ١/ ٣١.



ثم ظهرت البدع والانحرافات عن العقيدة الصحيحة التي كان عليها الصحابة رضي الله عنهم بعد سنوات من خلافة علي رضي الله عنه؛ حيث خرجت القدرية على يد معبد الجهني، وخرجت الخوارج والشيعة في زمن علي رضي الله عنه، ثم بعد عصر الصحابة ظهرت: الجهمية، والمعتزلة، والكلابية، والأشاعرة، والماتريدية، والصوفية، والفرق الباطنية...إلخ.

فلمَّا ظهرت هذه البدع؛ وقف علماء السلف يردُّون عليها، ويُحذِّرون منها، ويوضِّحون أصول العقيدة، ويدعون للتمسك بها، فكان ذلك واحدًا من أهم العوامل التي ساعدت على تدوين علم العقيدة واستقلاله في كتب ومؤلفات خاصة.

وكان هذا أحد أسباب جمع السلف لأحاديث العقيدة، فإن «الذي أوجب لهم جمع هذه الأحاديث وتبويبها؛ ما أحدثته الجهمية من التكذيب بموجبها، وتعطيل صفات الرب المستلزمة لتعطيل ذاته، وتكذيب رسوله والسابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان، وما صنفوه في ذلك من الكتب وبَوَّبوه أبوابًا مبتدعة، يردون بها ما أنزله الله على رسوله، ويخالفون بها صرائح المعقول وصحائح المنقول!

وقد أوجب الله تعالى تبليغ ما بعث به رسله، وأمر ببيان العلم، وذلك يكون بالمخاطبة تارة، وبالمكاتبة أخرى، فإذا كان المبتدعون قد وضعوا الإلحاد في كتب، فإن لم يكتب العلم الذي بعث الله به رسوله في كتب لم يظهر إلحاد ذلك، ولم يحصل تمام البيان والتبليغ، ولم يعلم كثير من الناس ما بعث الله به رسوله من العلم والإيمان المخالف لأقوال الملحدين المحرِّفين، وكان جمع ما ذكره النبي ﷺ وأخبر به عن ربِّه أهم من جمع غيره»[1].



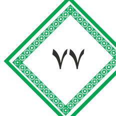
٣ الخشية من ضياع العلم:

وذلك بعد موت العلماء من الصحابة ومن بعدهم، فأرسل عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم- عامله وقاضيه على المدينة- قائلًا له: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء»[2]؛ فكتب شيئًا من السنة، وقام محمد بن شهاب الزهري بتدوين ما سمعه من أحاديث الصحابة غير مبوَّب على أبواب العلم، ثم شاع التدوين بعد ذلك.

---

(١) التسعينية، لابن تيمية ٣/ ٩٣٨، الفتاوى الكبرى، لابن تيمية ٦/ ٦٢٠.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٣١.





الاختلاط بثقافات الأمم الأخرى:

بسبب ترجمة كتب الفلسفة؛ مما استدعى الرد عليها وبيان زيفها.

فقد كان من أسباب نشأة علم العقيدة واستقلاله عن العلوم الأخرى؛ احتكاك المسلمين بغيرهم من أصحاب الديانات والمذاهب الفلسفية، عن طريق اللقاء المباشر والجدل مع أصحابها، أو عن طريق الترجمة التي بدأت في عهد الدولة الأموية، ثم اتسعت في عهد الدولة العباسية.

وكان للخليفة المأمون أثر كبير في هذا؛ حيث فعل ما لم يفعله السابقون، وهو أنه ترجم الكتب الخاصة بالإلهيات والأخلاق وأمثال ذلك! وكان لترجمة كتب الفلسفة اليونانية والرومانية وإقبال بعض المسلمين عليها؛ أثر في بعض المسلمين الذين فتنوا بها، وتأثروا بها منهجًا وموضوعًا؛ حين راحوا يفسرون تعاليم الإسلام في ضوء هذه الفلسفة، وحاولوا التوفيق بينها وبين الإسلام! فهبَّ علماء العقيدة يُزيِّفون آراء الفلاسفة وتهافتهم، ويوضِّحون العقيدة الإسلامية الصحيحة الصافية، ومن خلال المناقشات والردود نشأت الكتابة في العقيدة الإسلامية.



بيان العلم للمسترشدين، وإفتاء السائلين:

فقد «كتب الخليفة إلى الإمام أحمد يسأله عن القول في القرآن- سؤال استرشاد واستفادة لا سؤال تعنت ولا امتحان ولا عناد- فكتب إليه أحمد رحمه الله رسالة حسنة، فيها آثار عن الصحابة وغيرهم، وأحاديث مرفوعة»[١].

وقال أبو عثمان الصابوني: «سألني إخواني في الدين أن أجمع لهم فصولًا في أصول الدين التي استمسك بها الذين مضوا من أئمة الدين وعلماء المسلمين والسلف الصالحين... فاستخرت الله وأثبتُّ في هذا الجزء ما تيسَّر منها على سبيل الاختصار؛ رجاء أن ينتفع به أولو الألباب والأبصار»[٢].

وقال ابن تيمية لما مُنع من الكلام في مسائل الاعتقاد: «يجيئني الرجل المسترشد المستفتي بما أنزل الله على رسوله، فيسألني مع بُعْده، وهو محترق على طلب الهدى؛ أفيسعني في ديني أن أكتمه العلم!»[٣].

---

(١) البداية والنهاية، لابن كثير ١٤/ ٤٢٠.

(٢) عقيدة السلف وأصحاب الحديث، للصابوني ص ١٥٩.

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٢٥٨.



ابحث ثم أجب:

يعد شيخ الإسلام ابن تيمية أشهر الذين كتبوا في الاعتقاد بسبب سؤال أو فتوى، فاضرب أمثلة على ذلك بثلاثة من كتبه، مع بيان موضوع كل كتاب، ومناسبة تأليفه.

اسم الكتاب	موضوعه	مناسبة تأليفه

راجع ثم استنبط:

من خلال أسباب تدوين العقيدة؛ استنبط الفوائد الشرعية والمنهجية من هذا التدوين.

ثانيًا: أهم الكتب المؤلَّفة في تدوين علم العقيدة:

اعتنت عدة مصنفات بذكر مؤلفات علم العقيدة وما يلحق بذلك، وقد تعرضت هذه المؤلفات لأسباب تدوين علم العقيدة، ومراحله، وتصنيف المؤلفات في ذلك على أبواب متعددة.

ومن أبرز الكتابات المتعلقة بتدوين علم العقيدة:



١ سلسلة رسائل علمية في تدوين علم العقيدة عند أهل السنة والجماعة ومنهجهم في ذلك.

وفيها ذكر مقدمة عن نشأة علم العقيدة، والكلام حول مناهج العلماء في مؤلفات علم العقيدة، ثم منهج أهل السنة في تدوين علم العقيدة من خلال الجوامع الحديثية، ثم منهج أهل السنة في تقرير مسائل الاعتقاد من خلال المصنفات المستقلة، ثم بيان منهج أهل السنة وطرائقهم في التصنيف، ثم سرد المؤلفات العقدية مع نبذة عنها.

وبعض هذه الرسائل كان حدود البحث فيها من بداية القرن الأول إلى نهاية القرن الثالث الهجري، وبعضها كان حدود البحث فيها من بداية القرن الرابع إلى نهاية القرن السادس.

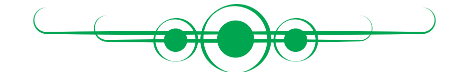
٢ (تاريخ تدوين العقيدة السلفية) تأليف د. عبد السلام بن برجس العبد الكريم.

وقد قام المؤلف بذكر مقدمة عن نشأة تدوين علم العقيدة، ثم قام بسرد المؤلفات العقدية مع نبذة عن كل كتاب، ابتداء من سنة ١٦٧هـ، حتى سنة ٧٠٠ هـ.

اعلم ثم ابحث:

لعلك لاحظت أن هذه الكتب رصدت التدوين العقدي حتى نهاية القرن السابع، وبعض الباحثين وصل لنهاية القرن الثامن، في بحث بعنوان (منهج أهل السنة والجماعة في تدوين علم العقيدة خلال القرنين السابع والثامن الهجريين).

والآن عليك البحث عن كتب أخرى، ساهمت في كتابة تاريخ التدوين العقدي، مع بيان الفترة الزمنية التي اهتمت بها.





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١) انقسم الصحابة في تأويل صفات الله تعالى أو إثباتها. (   )

٢) بدأ تدوين العقيدة مع كتابة مرويات الحديث النبوي. (   )

٣) رفض الصحابة التعامل مع المناهج الفلسفية والكلامية. (   )

٤) تضمنت كتب الحديث أبوابًا في موضوعات علم العقيدة. (   )

٥) طلب الخليفة من ابن تيمية كتابة رسالة عن خلق القرآن. (   )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١) أول من اشتهر بالتدوين من العلماء هو:

(الشعبي- الزهري– مجاهد)

٢) ظهرت القدرية على يد:

(معبد الجهني– الجعد بن درهم– جهم بن صفوان)

٣) خرجت فرقة الخوارج في عهد:

(النبوة– عثمان رضي الله عنه– علي رضي الله عنه)

٤) أكثر الخلفاء أثرًا في حركة الترجمة من الثقافات الأخرى هو:

(هارون الرشيد– المأمون– المعتصم)

٥) مؤلف كتاب (تاريخ تدوين العقيدة السلفية) هو:

(يوسف الطريف- عبد السلام بن برجس)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- وضح دور عمر بن عبد العزيز في تدوين العقيدة.
- كيف أثر ظهور البدع في تدوين الاعتقاد؟
- نتج عن تدوين العقيدة عدة فوائد، استنتج ثلاثة منها.



مقدمة الدرس:

نكمل في هذا الدرس رحلتنا مع تدوين علم العقيدة، حيث نتعرف بدايات التدوين، وملخصًا عن تاريخه؛ تأكيدًا لأصالة منهج أهل السنة، وارتباطهم بمنهج الصحابة وتابعيهم بإحسان.

ثم نوضح أهم المعالم المنهجية في تدوين العقيدة عند السلف، ومناهج التأليف فيه، مع ذكر أمثلة من الكتب المصنفة لكل منهج.

وهذا لا تخفى أهميته عليك أخي الطالب، فأهل السنة لهم أصول منهجية تخالف أهل البدع، ولهم مصنفات عقدية متنوعة، وعلينا دراستها، والإفادة منها إيمانيًّا وعلميًّا ودعويًّا.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تبرهن على تقدم التدوين في علم العقيدة.
٢. تقدر فوائد معرفة بداية التدوين في العقيدة.
٣. تميز منهج السلف في تدوين علم العقيدة.
٤. تعدد مناهج التأليف في علم العقيدة.
٥. تمثل لمناهج التأليف في علم العقيدة.
٦. تقترح أفكارًا جديدة في تدوين الاعتقاد.
٧. تقدر جهود العلماء في تدوين العقيدة.



أولًا: تاريخ تدوين علم العقيدة:

ذكر بعض الباحثين[1] أن أول من كتب في العقيدة هو: الصحابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت: ٢٣)؛ فقد كتب رسالة في (القدَر)، وكتب أيضًا عبد الله بن عباس رضي الله عنه (ت: ٦٨) رسالة في (التوحيد)، ثم كتب أبو الأسود الدؤلي (ت: ٦٩) رسالة في (ذم القدَر)، وبعد ذلك كتب عمر بن عبد العزيز (ت: ١٠١) عدة رسائل في الحث على التمسك بالسنة، والبعد عن البدعة، ثم تتابع التأليف بعد ذلك.

وأشار بعض الباحثين[2] أن أول من كتب في العقيدة هو: حماد بن سلمة (ت: ١٦٧)؛ فقد صنف كتابًا في (الصفات)[3]، وبعده كتب عبد الله بن فروخ الخراساني (ت: ١٧٥) كتابًا في (الرد على أهل البدع).

ولعل الأقرب أن التأليف في أبواب العقائد ابتدأ من زمن الصحابة رضي الله عنهم.

فوائد معرفة بداية التدوين في العقيدة:

فمن تلك الفوائد[4]:

١. تثبيت أهل السنة؛ بأن ما هم عليه من الاعتقاد هو امتداد لما تعلمه الصحابة رضي الله عنهم من النبي ﷺ، ثم نقله السلف الصالح بعد ذلك قرنًا بعد قرن.

٢. الرد على من زعم بأن عقيدة أهل السنة هي فهم خاص لأحمد بن حنبل، أو ابن تيمية، أو محمد بن عبد الوهاب.

٣. الرد على من زعم- من الأشاعرة والماتريدية- أن واضعي علم العقيدة هما: أبو الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤)، وأبو منصور الماتريدي (ت: ٣٣٣)، وبهذا يتبيَّن أنهما قد سُبقا بتآليف كثيرة كُتبت على منهج أهل السنة والجماعة.

---

(١) ينظر: منهج أهل السنة في تدوين علم العقيدة، ص١٠٤٦.

(٢) ينظر: تاريخ تدوين العقيدة السلفية، عبد السلام العبد الكريم ص١٣.

(٣) ينظر: الفتاوى الكبرى، لابن تيمية ٦/ ٣٣٦.

(٤) ينظر: تاريخ تدوين العقيدة السلفية. ص١٣، علم العقيدة عند أهل السنة والجماعة، محمد يسري ص٢١١.

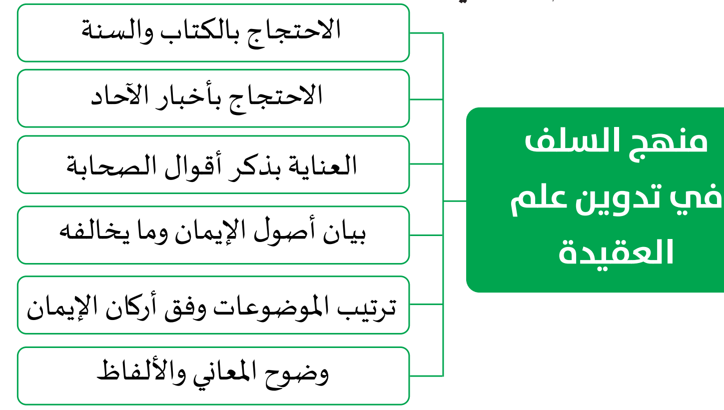
طالع ثم عبر:

للاستزادة عن علم العقيدة في هذا العصر المبكر؛ طالع كتاب (جهود الصحابة والتابعين في تقرير العقيدة والرد على الفرق حتى نهاية العصر الأموي) لمؤلفه عطا الله بخيت حماد المعايطة.

ثم عبر عن تقديرك لتلك الجهود، وبيان أثرها في تأسيس علم الاعتقاد.

ثانيًا: معالم منهج السلف في تدوين علم العقيدة:

يمكن بيان أبرز تلك المعالم فيما يلي[1]:





١ الاحتجاج بالكتاب والسنة في جميع مسائلهم

ولذلك فهم يُحكِّمون الكتاب والسنة الصحيحة في كل مسألة من مسائل العقيدة، ولا يقابلون نصوص الكتاب والسنة بالرد أو التأويل.

فأما الاستشهاد بالقرآن الكريم فهو أمر متفق عليه بين المنتسبين إلى الإسلام، إلا أن أصحاب الاتجاه العقلي يؤولون كثيرًا من آيات الصفات عن ظاهرها، وأما أهل السنة فيحملونها على ظاهرها، ولا يؤولون شيئًا منها.

وأما الاستشهاد بالسنة فقد وقع الخلاف فيه بين أهل السنة وأصحاب الاتجاه العقلي، فأما أهل السنة فيستشهدون بما ورد عن رسول الله ﷺ من الأحاديث الصحيحة، ولا يردون شيئًا منها أو يؤولونه.

(١) ينظر: منهج أهل السنة في تدوين علم العقيدة: ص٧١، تدوين علم العقيدة عند أهل السنة والجماعة، يوسف الطريف ص٤٧.



٢ الاحتجاج بأخبار الآحاد على مسائل العقيدة.

وسيأتي بيان ذلك بإذن الله في مبحث (منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة).

٣ العناية بذكر أقوال الصحابة في الاعتقاد.

وذلك لأنهم عاصروا التنزيل، وهم أكثر الناس فهمًا لمعاني الكتاب والسنة، وتقديم أقوالهم على أقوال من بعدهم؛ لِما فُضِّلوا به من مشاهدة التنزيل، ومعاصرة الوحي الإلهي، وصفاء أذهانهم مما جَدَّ من البدع الضالة، إلى جانب ما يتمتعون به من الفهم اللغوي للنصوص الشرعية.

٤ بيان أصول الإيمان وما يتميزون به عن المخالفين في عقائدهم المختصرة:

فقد اتسمت أغلب المؤلفات المختصرة في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة أنها شملت أصول الإيمان، وما يتميزون به عن الكفار وأهل البدعة.

ولذلك فإن «من شأن المصنفين في العقائد المختصرة على مذهب أهل السنة والجماعة؛ أن يذكروا ما يتميز به أهل السنة والجماعة عن الكفار والمبتدعين.

فيذكرون إثبات الصفات، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، وأنه تعالى يُرى في الآخرة -خلافًا للجهمية من المعتزلة وغيرهم-.

ويذكرون أن الله خالق أفعال العباد، وأنه مريد لجميع الكائنات، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن- خلافًا للقدرية من المعتزلة وغيرهم-.

ويذكرون مسائل الأسماء والأحكام، والوعد والوعيد، وأن المؤمن لا يكفر بمجرد الذنب، ولا يخلد في النار- خلافًا للخوارج والمعتزلة-.

ويحققون القول في الإيمان، ويثبتون الوعيد لأهل الكبائر مجملًا- خلافًا للمرجئة-، ويذكرون إمامة الخلفاء الأربعة وفضائلهم- خلافًا للشيعة من الرافضة وغيرهم-.

وأما الإيمان بما اتفق عليه المسلمون من توحيد الله تعالى، والإيمان برسله، والإيمان باليوم الآخر؛ فهذا لا بد منه»[١].

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية ص١٤.





٥ ترتيب الموضوعات وفق أركان الإيمان:

من عادة المصنفين في الاعتقاد[١] أن يُرتبوا مصنفاتهم على ما جاء في حديث جبريل عليه السلام لما سَأَلَ النبي ﷺ عن الإيمان فقال له: «**أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ**»[٢].

٦ الوضوح في المعاني والسهولة في العبارات والألفاظ.

والبعد عن الألفاظ الغريبة، والمصطلحات الكلامية، والتراكيب المولدة.

ثالثًا: مناهج التأليف في علم العقيدة:

وينقسم إلى قسمين:

(أ) منهج العرض، وأهم الكتب المؤلفة فيه:

ويقصد به: عرض مسائل العقيدة الصحيحة أصالة، دون التعرض للمخالفين فيها أو الرد عليهم، بل الاكتفاء بذكر عقيدة أهل السنة والجماعة، وقد يأتي الرد على المخالفين عرَضًا، وأحيانًا يكون هناك استدلال من النصوص الشرعية على مسائل الاعتقاد، وفي البعض الآخر تكون المتون مجردة من ذلك.

ومنهج العرض يمكن تقسيمه إلى أربعة أقسام:

أولًا: العرض الشامل لأبواب العقيدة:

ويمثل هذا المنهج مؤلفات كثيرة، منها ما يلي

- (السنة): لعبد الله بن أحمد بن حنبل ت: ٢٩٠.
- (العقيدة الطحاوية): أبو جعفر الطحاوي ت: ٣٢١.
- (شرح السنة): أبو الحسن البربهاري ت: ٣٢٩.
- (لمعة الاعتقاد): لابن قدامة المقدسي ت: ٦٢٠.
- (العقيدة الواسطية): لشيخ الإسلام ابن تيمية ت: ٧٢٨.

---

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز ص٦٨٩.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم. برقم (٨).

طالع ثم عرف:

ظهرت مناهج حديثة لعرض مسائل العقيدة، كالموسوعات والمعاجم التي تُعرِّف بالمصطلحات العقدية، مثل كتاب: معجم التوحيد، لمؤلفه إبراهيم بن سعد أبي حسين. فطالع هذا الكتاب، وعرِّف بمنهجه في عشرة أسطر.

ثانيًا: العرض لباب معين من أبواب العقيدة:

ويمثل هذا المنهج مؤلفات كثيرة، منها ما يلي:

الكتاب	المؤلف	موضوع الكتاب
التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل	لمحمد بن خزيمة الشافعي ت: ٣١١	صفات الله عز وجل.
كتاب البعث	لابن أبي داود السجستاني ت: ٣١٦	اليوم الآخر.
كتاب الصفات	لعلي بن عمر الدارقطني ت: ٣٨٥	صفات الله عز وجل.
كتاب الإيمان	لمحمد بن إسحاق بن منده ت: ٣٩٥	مسائل الإيمان.
كتاب دلائل النبوة	لأبي القاسم الأصبهاني ت: ٥٣٥	دلائل نبوة النبي ﷺ.

ثالثًا: العرض لمسألة معينة من مسائل العقيدة:

ويمثل هذا المنهج مؤلفات كثيرة، منها ما يلي:

الكتاب	المؤلف	موضوع الكتاب
كتاب العظمة	لأبي الشيخ الأصبهاني ت: ٣٦٩	عظمة الله عز وجل.
الرؤية	لعلي بن عمر الدارقطني ت: ٣٨٥	رؤية الله عز وجل.
صفة الجنة	لأبي نعيم الأصبهاني ت: ٤٣٠	أوصاف الجنة الواردة في النصوص الشرعية.
القول في علم النجوم	للخطيب البغدادي ت: ٤٦٣	أحكام التنجيم وما يتعلق بها.
الرؤية	لمحمد بن عبد الواحد الأصبهاني ت: ٥١٦	رؤية الله عز وجل.

رابعًا: القصائد والمنظومات العقدية:

ويمثل هذا المنهج مؤلفات كثيرة، منها ما يلي:

- (قصيدة في السنة): لعبد الله بن سليمان السجستاني ت: ٣١٦.
- (قصيدة في معتقد أهل السنة): لأبي الخطاب الكلوذاني ت: ٥١٠.
- (قصيدة الكافية الشافية في عقيدة الفرقة الناجية): لابن قيم الجوزية ت: ٧٥١.
- (قصيدة النهي عن الابتداع): لمحمد بن إسماعيل الصنعاني ت: ١١٨٢.
- (قصيدة أصل التوحيد): لأحمد بن علي المشرف ت: ١٢٨٥.

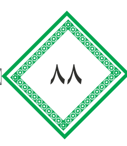
طالع ثم مثّل:

طالع كتاب المنظومات العقدية عند أهل السنة والجماعة حتى نهاية القرن الثامن الهجري، للدكتور خالد بن عبد العزيز النمر، ثم اكتب أمثلة لأنواع المنظومات كما في الجدول:

م	منظومات لتقرير الاعتقاد	منظومات في الرد على المخالفين
١		
٢		
٣		
٤		
٥		

(ب) منهج الرد، وأهم الكتب المؤلفة فيه:

ويقصد به: الرد على المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة، سواء كان ردًّا شاملًا لمسائل العقيدة، أو ردًّا في باب معين من أبواب العقيدة، أو ردًّا في مسألة معينة من مسائل العقيدة، أو ردًّا على فرقة معينة من الفرق المخالفة، أو قصيدة أو نظمًا في الرد على المخالفين.



ومن أمثلة منهج الرد المؤلفات التالية:

١ (الرد على من يقول: القرآن مخلوق): لأبي بكر البغدادي الحنبلي ت: ٣٤٨.

٢ (التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع): لمحمد الملطي الشافعي ت: ٣٧٧.

٣ (الرد على الجهمية): لمحمد بن إسحاق بن منده ت: ٣٩٥.

٤ (الإمامة والرد على الرافضة): لأبي نعيم الأصبهاني ت: ٤٣٠.

٥ (الرد على من أنكر الحرف والصوت): لعبيد الله السجزي ت: ٤٤٤.

٦ (الحوادث والبدع): لمحمد الطرطوشي المالكي ت: ٥٢٠.

٧ (الرسالة الواضحة): لشرف الإسلام ابن الحنبلي ت: ٥٣٦، وهي في الرد على الأشاعرة.

٨ (قصيدة في مدح السلف وذم المبتدعة): لأبي طاهر السلَفِي ت: ٥٧٦.

٩ (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة): قام بإعدادها مجموعة بإشراف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

وغير ذلك من المصنفات الكثيرة.

ابحث ثم مثِّل:

تعددت الجهود الحديثة في دراسة الفرق والرد عليها، فإليك بعضها، وعليك البحث عن مثال لكل منها:

م	جهود بحثية حديثة	أمثلة عليها
١	دراسات تقارن بين أقوال الفرق في مسألة عقدية معينة.	
٢	دارسات نقدية للفرق في عقائدها سواء في جميع العقائد أو بعضها.	
٣	تاريخ الفرق وتطورها وأقسامها.	
٤	رجال الفرق ودورهم فيها.	
٥	التداخل في الآراء بين الفرق.	



أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١ اتفق أهل السنة والمتكلمون على مرجعية القرآن في الاعتقاد. (   )

٢ اهتم أهل السنة ببيان أصول الإيمان دون ذكر مخالفيهم. (   )

٣ لعلي بن عمر الدارقطني كتاب في صفات الله تعالى. (   )

٤ تعد قصيدة الكافية الشافية أول ما نظم في العقيدة. (   )

٥ تنوعت الجهود الحديثة في الرد على أهل البدع. (   )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١ أول من نسبت إليه الكتابة في العقيدة هو:

(عمر بن الخطاب- أبو الأسود الدؤلي- عمر بن عبد العزيز)

٢ يستشهد أهل السنة بالأحاديث النبوية في العقيدة بشرط:

(التواتر – الشهرة- الصحة)

٣ من المؤلفات التي شملت أبواب الاعتقاد:

(شرح السنة للبربهاري – الإيمان لابن منده – التوحيد لابن خزيمة)

٤ من المسائل التي اهتم الأئمة بالتصنيف فيها:

(صفات الله – رؤية الله – دلائل النبوة)

٥ خصص ابن الحنبلي كتابه (الرسالة الواضحة) في الرد على:

(الرافضة – الجهمية – الأشعرية)

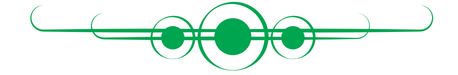
س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- علل: عناية أهل السنة بأقوال الصحابة في الاعتقاد.
- كيف رتب أهل السنة مسائل الاعتقاد؟
- مثِّل لكتب أهل السنة في الرد على المبتدعة.

ملخص الوحدة الأولى

- تطلق العقيدة على حكم الذهن الجازم، سواء كان حقًّا أم باطلًا، وأما العقيدة الإسلامية فهي: (ما يربط المسلم قلبه عليه من أصول الإيمان وما يلحق بها).
- تتنوع مسائل الاعتقاد بين القطعية والظنية، وبين الخبرية والطلبية.
- علم العقيدة هو: (العِلْم الذي يتناول تقرير أصول الإيمان وما يلحق بها من مسائل، وبيان منهج الاستدلال على ذلك، والرد على المخالفين فيه).
- تعددت أسماء علم العقيدة عند أهل السنة، فمنها: العقيدة، والتوحيد، والإيمان، والسنة، وأصول الدين، والشريعة، والفقه الأكبر.
- واشتهر من أسماء علم العقيدة عند المخالفين: علم الكلام، والفلسفة، والتصوف، والإلهيات، الميتافيزيقيا.
- تنوعت تقسيمات موضوعات الاعتقاد، وأشهرها: التقسيم على أركان الإيمان الستة، والتقسيم إلى: إلهيات، ونبوات، وسمعيات.
- تقسم موضوعات الاعتقاد إجمالًا إلى ثلاثة محاور، وهي: المدخل إلى علم العقيدة، وأركان الإيمان وملحقاتها، والفرق والأديان والمذاهب المعاصرة.
- وتقسم العقيدة إلى اثني عشر موضوعًا، وهي تفصيل لموضوعات المحاور الإجمالية.
- علم العقيدة هو أهم علوم الدين قاطبة؛ لأنه يتعلق بالإيمان، وهو أصل الدين، والغاية من الخلق، وبه تُقبَل الأعمال، وتتحقق السعادة في الدنيا والآخرة.
- كما يتميز علم العقيدة بأنه أول الواجبات وآخرها.
- ينقسم تعلم العقيدة إلى فرض عين، وفرض كفاية، فيجب عينًا معرفة ما يحقق الإيمان بالله تعالى وبسائر أركان الإيمان، والإقرار بجميع ما جاء به الرسول ﷺ.
- ويجب على الكفاية كل ما زاد على فرض العين من مسائل العقيدة، والاستدلال لها، ورد الشبهات عنها.
- لتعلم العقيدة ثمرات عقدية وإيمانية وسلوكية كثيرة، إلى جانب الثمرات الأخروية بالنجاة من الخلود في جهنم.

- لكل موضوع عقدي أثر على عقل وقلب وسلوك من يتعلمه ويعمل به.
- اعتنى القرآن الكريم بالدعوة إلى العقيدة من خلال بيان دلائل الفطرة، ودلائل العقل، والرد على الضلالات، والدعوة إلى التفكر في خلق الله تعالى.
- اتفقت رسالات الأنبياء على الأصول الاعتقادية والعملية للإسلام، واختلفت في تفاصيل التشريعات.
- يتكوَّن الإسلام من أمرين متلازمين، وهما العقيدة والشريعة، ويظهر التلازم بينهما من مباحث عقدية كثيرة مثل: حقيقة الإيمان وزيادته وثمراته، كما يظهر التلازم في مؤلفات أهل السنة في الاعتقاد.
- كل العلوم الشرعية بينها تداخل وترابط، وعلم العقيدة هو الأساس لسائر العلوم، ويتجلَّى هذا التداخل في مباحث عقيدة متنوعة، تتم دراستها في أصول الفقه، والتفسير والحديث إلى جانب اللغة العربية.
- بدأ تدوين العقيدة منذ العصور الأولى، خاصة بعد عصر الصحابة، وانتشار الإسلام، وظهور البدع، واختلاط المسلمين بالثقافات الأخرى، وخشية العلماء من ضياع العلم.
- تنوعت طرق العلماء في تدوين العقيدة، وتعددت مناهجهم في تناولها، بين العرض الشامل لأبوابها، أو التأليف في باب واحد، أو في مسألة واحدة.
- كما كتبوا المتون، ونظموا الأشعار في مسائل العقيدة، وصنفوا في الرد على أهل البدع والأهواء.





مقدمة الوحدة:

الفرق المنتسبة للإسلام كثيرة جدًّا، وفي هذه الوحدة نتعرف أقرب المناهج شبهًا بما كان عليه النبي ﷺ وصحابته، من الاعتقادات والأعمال والسلوك؛ وهو: (منهج أهل السنة والجماعة).

فأهل السنة والجماعة هم الفرقة التي يتحقق فيها وصف النبي ﷺ بأنها: من كان على مثل ما هو عليه وأصحابه، وذلك أنه «لما أخبر النبي ﷺ أن أمَّته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»[1]، وفي حديث عنه أنه قال: «**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**»[2]؛ صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب؛ هم (أهل السنة والجماعة)»[3].

ولذلك كان من المناسب التعرُّف على المراد بهم، والألقاب التي أُطلِقت عليهم، والصفات والخصائص التي تميزوا بها عن غيرهم من سائر الفرق المنتسبة للإسلام، وبهذا يُعلَم أن مقدار تحقق الشخص بوصف (أهل السنة والجماعة) هو بقدر تمسكه ومشابهته لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، من الاعتقادات، والأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة.

---

(١) كما أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٣٩٩٣) وصححه الألباني، قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ».

(٢) أخرجه الترمذي برقم (٢٦٤١) بلفظ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً» قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي». وأخرجه الحاكم رقم (٤٤٤) بلفظ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً» فَقِيلَ لَهُ: مَا الْوَاحِدَةُ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي». وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط برقم (٧٨٤٠) بلفظ: «تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ ثَلَاثَةً وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً». قَالُوا: وَمَا تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي». وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وحسنه الألباني.

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٩.

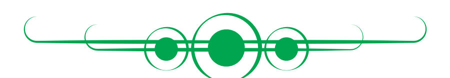
الأهداف العامة للوحدة:

يتوقع منك أخي الطالب بعد دراسة هذه الوحدة أن تستطيع:

١. بيان المراد بأهل السنة والجماعة.
٢. تمييز أهل السنة والجماعة عن غيرهم.
٣. ذكر ألقاب أهل السنة والجماعة.
٤. بيان خصائص الدين الإسلامي.
٥. توضيح خصائص أهل السنة والجماعة.

دروس الوحدة

- التعريف بأهل السنة والجماعة
- خصائص عقيدة أهل السنة والجماعة





الدرس الأول: التعريف بأهل السنة والجماعة

مقدمة الدرس:

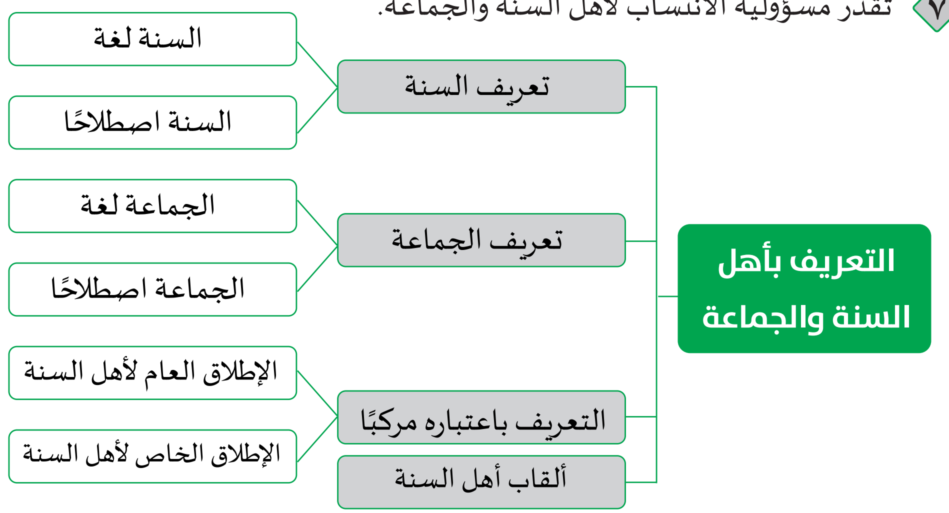
يحسن بنا قبل دراسة خصائص أهل السنة، ومنهجهم في الاعتقاد؛ أن نتعرف معاني هذا اللقب الشريف، وما يحمله من دلالات شرعية، وعلمية، وكذلك سائر ألقاب أهل السنة.

فهذه الألقاب كما تحمل تشريفًا ومكانةً؛ فإنها تشير إلى تبعات شرعية ومنهجية تقع على كاهل المنتمين لأهل السنة بأن يتمثلوا عقائد وأخلاق ومنهج أهل السنة والجماعة.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. توضح معنى السنة لغة واصطلاحًا.
٢. تبين معنى الجماعة لغة واصطلاحًا.
٣. تفرق بين الإطلاق العام والإطلاق الخاص لأهل السنة.
٤. تميز أهل السنة والجماعة عن غيرهم.
٥. توضح ضابط الخروج عن مسمى أهل السنة والجماعة
٦. تعدد ألقاب أهل السنة والجماعة.
٧. تقدر مسؤولية الانتساب لأهل السنة والجماعة.



أولًا: تعريف السنة:

١ تعريف السنة لغة:

تطلق (السُّنة) لغة على: السيرة والطريقة، حسنة كانت أو قبيحة،[١] وهي مأخوذة من السَنَن، وهي: الطريق.

وقد ورد هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء:٢٦]، يعني: طرائقهم الحميدة.

ومن ذلك: الحديث: «**مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا، وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**»[٢].



تعريف السنة اصطلاحًا:

ويُقصد بها هنا: الهدي الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، علمًا واعتقادًا، وقولًا وعملًا.

وهي السنة التي يجب اتباعها، ويحمد أهلها، ويُذم من خالفها، فإن «السنة: هي الطريقة المسلوكة، فيشمل ذلك: التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون؛ من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف قديمًا لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله»[٣].

قال ابن رجب رحمه الله بعد ذكره لبعض كلام السلف في السنة: «ومراد هؤلاء الأئمة بالسنة: طريقة النبي ﷺ التي كان عليها هو وأصحابه، السالمة من الشبهات والشهوات....

ثم صار في عرف كثير من العلماء المتأخرين من أهل الحديث وغيرهم السنة: عبارة عما سَلِمَ من الشبهات في الاعتقادات، خاصة في مسائل الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وكذلك في مسائل القدر، وفضائل الصحابة، وصنفوا في هذا العلم باسم السنة؛ لأن خطره عظيم، والمخالف فيه على شفا هلكة.

وأما السنة الكاملة فهي: الطريق السالمة من الشبهات والشهوات»[٤].

(١) ينظر: مختار الصحاح ص١٥٥، لسان العرب ١٣/ ٢٢٥، المصباح المنير ١/ ٢٩١.
(٢) أخرجه مسلم برقم (١٠١٧).
(٣) جامع العلوم والحكم، لابن رجب ٢/ ١٢٠.
(٤) كشف الكربة ١/ ٣١٩.

ولذلك فإن «لفظ (السنة) في كلام السلف يتناول: السنة في العبادات، وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات»[١].

«فقولهم: فلان على السنة، ومن أهل السنة، أي: هو موافق للتنزيل والأثر في الفعل والقول، ولأن السنة لا تكون مع مخالفة الله ومخالفة رسوله»[٢].

ثانيًا: تعريف الجماعة:

الجماعة لغة:

تطلق الجماعة لغة ويراد بها الاجتماع، وهو ضد التفرق، قال الجوهري: «جمعت الشيء المتفرق فاجتمع... وتَجَمَّعَ القومُ، أي: اجتمعوا من هاهنا وهاهنا... والجمع: مصدر قولك جمعت الشيء، وقد يكون اسمًا لجماعة الناس»[٣].

وقال ابن منظور: «جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعًا، وجمعه، وأجمعه فاجتمع... والجمع: اسم لجماعة الناس، والجمع: مصدر قولك: جمعت الشيء، والجمع: المجتمعون... والمجمع: يكون اسمًا للناس وللموضع الذي يجتمعون فيه»[٤].

الجماعة اصطلاحًا:

ورد لفظ الجماعة في بعض النصوص الشرعية، فمن ذلك:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ**»[٥].

وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**مَنْ أَرَادَ بُحْبُوحَةَ**[٦] **الجَنَّةِ فَلْيَلْزَمِ الجَمَاعَةَ**»[٧].

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٨/ ١٧٨.
(٢) الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني ٢/ ٤١١.
(٣) الصحاح ٣/ ١١٩٨.
(٤) لسان العرب ٨/ ٥٣.
(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم (٣٩٩٣) وهذا لفظه، وأبو داود في سننه برقم (٤٥٩٧) وصححه الألباني.
(٦) بضم الباء في الموضعين، أي: وسط الجنة وأفضلها.
(٧) أخرجه الترمذي في سننه برقم (٢١٦٥) وصححه الألباني.

ويمكن القول: إن أفضل تعريف للجماعة أنها:

(ما اجتمع عليه الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين)[١].

وسبب تسميتهم «أهل الجماعة»:

«لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة، وإن كان لفظ الجماعة قد صار اسمًا لنفس القوم المجتمعين»[٢].

وكذلك لأنهم يعتبرون الإجماع مصدرًا من مصادر تلقي العقيدة، «فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة»[٣].

مع الإشارة إلى أن العبرة في الجماعة بموافقة الحق دون النظر إلى القلة أو الكثرة، قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إنما الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كنت وحدك»[٤].

«وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به: لزوم الحق واتباعه وإن كان المتمسك بالحق قليلًا، والمخالف كثيرًا؛ لأن الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ وأصحابه رضى الله عنهم، ولا نظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم»[٥].

وهناك تلازم بين (السنة) و(الجماعة)، وتقابل بينها وبين (البدعة) و(الفرقة)؛ فإن «البدعة مقرونة بالفرقة، كما أن السنة مقرونة بالجماعة، فيقال: أهل السنة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة والفرقة»[٦].

ثالثًا: تعريف أهل السنة والجماعة باعتباره مركبًا(٧):

لقب أهل السنة والجماعة باعتباره مركبًا له إطلاقان: إطلاق عام، وإطلاق خاص، وبيان ذلك فيما يلي:

---

(١) ينظر: الباعث على إنكار البدع والحوادث، لأبي شامة ص٢٢، مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١/ ١٥٣، شرح الطحاوية، لابن أبي العز ٢/ ٥٤٤.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٧.

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٣٤٦.

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٢١.

(٥) الباعث على إنكار البدع والحوادث، لأبي شامة ص٢٢.

(٦) الاستقامة، لابن تيمية ١/ ٤٢.

(٧) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٤/ ١٥٥، منهاج السنة، لابن تيمية ٢/ ٢٢١.

١ الإطلاق العام لأهل السنة والجماعة:

فيطلق لقب (أهل السنة) بالمعنى العام ويراد به ما يقابل الرفض، فيقال: فلان من أهل السنة، وفلان من الرافضة، وفلان سني، وفلان رافضي، وعلى هذا الإطلاق يشمل لقب (أهل السنة) جميع الطوائف المنتسبة للإسلام ما عدا الرافضة، فيشمل الأشاعرة، والماتريدية، والمعتزلة، ونحوهم.

وضابط ذلك: أن «لفظ (أهل السنة) يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة»[١].

ومثله لفظ (السلف) فإن الخوارج والمعتزلة والروافض لا ينتسبون للسلف، فإن «الطوائف المشهورة بالبدعة كالخوارج والروافض لا يدعون أنهم على مذهب السلف بل هؤلاء يكفرون جمهور السلف»[٢].

بل حتى المعتزلة[٣] «لهم من الطعن في علماء السلف وفي علمهم ما ليس لأهل السنة والجماعة، وليس انتحال مذهب السلف من شعائرهم وإن كانوا يقررون خلافة الخلفاء الأربعة، ويعظمون من أئمة الإسلام وجمهورهم ما لا يعظمه أولئك[٤] فلهم من القدح في كثير منهم ما ليس هذا موضعه...

فالمقصود هنا: أن المشهورين من الطوائف- بين أهل السنة والجماعة- العامة بالبدعة ليسوا منتحلين للسلف، بل أشهر الطوائف بالبدعة: الرافضة، حتى أن العامة لا تعرف من شعائر البدع إلا الرفض، والسني في اصطلاحهم: من لا يكون رافضيًا، وذلك لأنهم أكثر مخالفة للأحاديث النبوية، ولمعاني القرآن، وأكثر قدحًا في سلف الأمة وأئمتها، وطعنًا في جمهور الأمة من جميع الطوائف، فلما كانوا أبعد عن متابعة السلف كانوا أشهر بالبدعة، فعُلِم أن شعار أهل البدع: هو ترك انتحال اتباع السلف»[٥].

---

(١) منهاج السنة ٢/ ٢٢١.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٤/١٥٣.

(٣) لعل الخوارج والمعتزلة ينتسبون للسنة، ولكنهم لا ينتسبون للسلف.

(٤) أي الخوارج والروافض.

(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٤/١٥٥.

ومما ينبغي الإشارة إليه هنا: أن بعض الفرق المنتسبة للإسلام ممن وقع عندها انحراف في المعتقد تُلقب نفسها بأنها: أهل السنة والجماعة، كما يذكر ذلك كثير من متأخري الأشاعرة في مصنفاتهم[1].

 **الإطلاق الخاص لأهل السنة والجماعة:**

يطلق لقب (أهل السنة) بالمعنى الخاص ويراد به: من كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه في أمور الاعتقاد والعمل والاستدلال، فكل من تمسك بالسنة المحضة الخالصة عن الشوب فهو من أهل السنة والجماعة بالمعنى الخاص.

فإن هذا الإطلاق «يراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى، ويقول: إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يُرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة»[2].

وهذا الإطلاق الخاص لـ (أهل السنة) هو المقصود في كتب عقائد أهل السنة، فإنهم يقصدون إلى بيان السنة المحضة، وهي: ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وذلك أنه «لما أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة».[3]

وفي حديث عنه ﷺ أنه قال: «هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي» [4]، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب هم: أهل السنة والجماعة»[5]

ولذلك فإن أهل السنة والجماعة هم «الصحابة رضي الله عنهم، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمة الله عليهم، ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلًا فجيلًا إلى

---

(١) ينظر: زيادة الإيمان ونقصانه، للبدر ص٣٦٢، وسطية أهل السنة، محمد باكريم ص٥٥.

(٢) منهاج السنة، لابن تيمية ٢/ ٢٢١.

(٣) كما أخرجه ابن ماجه في سننه رقم (٣٩٩٣) وصححه الألباني، قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ».

(٤) أخرجه الترمذي برقم (٢٦٤١) بلفظ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً» قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي». وأخرجه الحاكم رقم (٤٤٤) بلفظ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً» فَقِيلَ لَهُ: مَا الْوَاحِدَةُ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي». وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط برقم (٧٨٤٠) بلفظ: «تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ ثَلَاثَةً وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً» قَالُوا: وَمَا تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي». وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وحسنه الألباني.

(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٩.

يومنا هذا، أو من اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم»[١].

و «أهل السنة: هم الثابتون على اعتقاد ما نقله إليهم السلف الصالح رحمهم الله عن الرسول ﷺ، أو عن أصحابه رضي الله عنهم فيما لم يثبت فيه نص في الكتاب ولا عن الرسول ﷺ؛ لأنهم رضي الله عنهم أئمة، وقد أُمرنا باقتداء آثارهم، واتباع سُنَّتهم، وهذا أظهر من أن يحتاج فيه إلى إقامة برهان»[٢].

ولقب (أهل السنة والجماعة) ليس خاصًّا بمذهب معين، بل «(أهل السنة والجماعة) مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكًا والشافعي وأحمد.

فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيّهم، ومن خالف ذلك كان مبتدعًا عند أهل السنة والجماعة... وأحمد بن حنبل، وإن كان قد اشتهر بإمامة السنة، والصبر في المحنة، فليس ذلك لأنه انفرد بقول، أو ابتدع قولًا! بل لأن السنة التي كانت موجودة معروفة قبله علِمها ودعا إليها وصبر على من امتحنه ليفارقها، وكان الأئمة قبله قد ماتوا قبل المحنة...

ولكن بسبب المحنة كثر الكلام، ورفع الله قدر هذا الإمام، فصار إمامًا من أئمة السنة، وعَلَمًا من أعلامها؛ لقيامه بإعلائها وإظهارها، واطلاعه على نصوصها وآثارها، وبيانه لخفي أسرارها، لا لأنه أحدث مقالة أو ابتدع رأيًا»[٣].

استنتج ثم انقد:

يدعي بعض المخالفين أن العقائد السلفية إنما هي من وضع شيخ الإسلام ابن تيمية، وبعضهم ينسبها للشيخ محمد بن عبد الوهاب.

فتأمل هذا الادعاء واستنتج آثاره على منهج أهل السنة، ثم تعاون مع زملائك في نقده.

تنبيهٌ حول طرق نسبة الأقوال العقدية لأهل السنة:

ومن المهم التنبيه على أن نسبة قول من الأقوال إلى جميع أهل السنة لا يكون إلا بنقل عن جميعهم، ولا يكفي فيه حكاية ذلك بناء على فهم كلامهم.

---

(١) الفصل، لابن حزم ٢/ ٩٠.

(٢) رسالة السجزي إلى أهل زبيد ص١٤٤.

(٣) منهاج السنة، لابن تيمية ٢/ ٦٠١.

فإن حكاية قولٍ على أنه هو قول جميع أهل السنة الذي لا يجوز الخروج عنه، ويُضلل المخالف فيه، **يكون بأحد طريقين:**

١- نقل إجماعهم في هذه المسألة، وهو طريق صحيح، ولكنه لا يكاد ينضبط بعد عصر الصحابة؛ لكثرة الاختلاف، وانتشار الأمة.

٢- أن يكون ذلك بناء على فهم يفهمه الشخص لكلام السلف، وهذا طريق غير صحيح، فإن الفُهوم تختلف، ولا يصح إخراج أحد عن أهل السنة بناء على فهم لبعضهم.

ولذلك قال ابن تيمية إنه: «من المعلوم أن مذهب السلف:

إن كان يُعرَف بالنقل عنهم؛ فليرجع في ذلك إلى الآثار المنقولة عنهم.

وإن كان إنما يُعرَف بالاستدلال المحض، بأن يكون كل من رأى قولًا عنده هو الصواب قال: (هذا قول السلف؛ لأن السلف لا يقولون إلا الصواب وهذا هو الصواب)! فهذا هو الذي يجرئ المبتدعة على أن يزعم كل منهم أنه على مذهب السلف، فقائل هذا القول قد عاب نفسه بنفسه؛ حيث انتحل مذهب السلف بلا نقل عنهم، بل بدعواه: أن قوله هو الحق.

وأما أهل الحديث: فإنما يذكرون مذهب السلف بالنقول المتواترة، يذكرون من نقل مذهبهم من علماء الإسلام، وتارة يروون نفس قولهم في هذا الباب، كما سلكناه في جواب الاستفتاء، فإنا لما أردنا أن نبين مذهب السلف ذكرنا طريقين:

أحدهما: أنا ذكرنا ما تيسر من ذكر ألفاظهم، ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة.

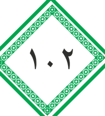
والثاني: أنا ذكرنا من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين، من طوائف الفقهاء الأربعة، ومن أهل الحديث، والتصوف، وأهل الكلام كالأشعري وغيره، فصار مذهب السلف منقولًا بإجماع الطوائف وبالتواتر، لم نثبته بمجرد دعوى الإصابة لنا والخطأ لمخالفنا كما يفعل أهل البدع»[1].

٣- ضابط الخروج عن مسمى أهل السنة والجماعة:

لما كانت الفرق المنتسبة للإسلام كثيرة جدًّا؛ احتجنا لمعرفة أقرب المناهج شبهًا بما كان عليه النبي ﷺ وصحابته من الاعتقادات والأعمال والسلوك.

---

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ١٥١.



وذلك أن أهل السنة والجماعة هم الفرقة التي يتحقق فيها وصف النبي ﷺ بأنها: على مثل ما هو عليه وأصحابه.

و«لما أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة؛ كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة[1]، وفي حديث عنه ﷺ أنه قال: «**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي**»[2]؛ صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب: هم أهل السنة والجماعة»[3].

ولذلك كان من المناسب معرفة متى يخرج الإنسان عن مسمى أهل السنة والجماعة ليحذر، وضابط ذلك هو:

(مخالفة أهل السنة في أصل كلي من أصول الاعتقاد، أو فروع كثيرة، وكانت موالاته ومعاداته على هذه المخالفة).

وبهذا يُعلَم أن مقدار تحقق الشخص بوصف أهل السنة والجماعة هو بقدر تمسكه ومشابهته لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من الاعتقادات والأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة.

فإن «مما ينبغي أيضًا أن يُعرَف: أن الطوائف المنتسبة إلى متبوعين في أصول الدين والكلام على درجات:

منهم من يكون قد خالف السنة في أصول عظيمة.

ومنهم من يكون إنما خالف السنة في أمور دقيقة.

ومَنْ يكون قد رد على غيره من الطوائف الذين هم أبعد عن السنة منه.

وهذه حال أكثر أهل الكلام المنتسبين إلى السنة والجماعة، ومثل هؤلاء إذا لم يجعلوا ما ابتدعوه قولًا يفارقون به جماعة المسلمين، يوالون عليه ويعادون؛ كان من نوع الخطأ، والله سبحانه وتعالى يغفر للمؤمنين خطأهم في مثل ذلك.

---

(١) كما أخرجه ابن ماجه في سننه رقم (٣٩٩٣) وصححه الألباني، قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ».

(٢) أخرجه الترمذي برقم (٢٦٤١) بلفظ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً» قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي». وأخرجه الحاكم رقم (٤٤٤) بلفظ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً ،كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً» فَقِيلَ لَهُ: مَا الْوَاحِدَةُ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي». وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط برقم (٧٨٤٠) بلفظ: «تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ ثَلَاثَةً وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ،كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً» قَالُوا: وَمَا تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي». وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وحسنه الألباني.

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٩.

ولهذا وقع في مثل هذا كثيرٌ من سلف الأمة وأئمتها؛ لهم مقالات قالوها باجتهاد وهي تخالف ما ثبت في الكتاب والسنة، بخلاف من والى موافِقَه وعادى مخالِفَه، وفرَّق بين جماعة المسلمين، وكَفَّر وفَسَّق مخالفه دون موافقه في مسائل الآراء والاجتهادات، واستحل قتال مخالفه دون موافقه؛ فهؤلاء من أهل التفرق والاختلافات»[1].

ومَنْ تأمل حال الفرق المنتسبة للإسلام وجد أن انحرافها وخروجها من السنة إلى البدعة بسبب مخالفتها في مناهج كلية أو فروع كثيرة، فإنها:

«إنما تصير فِرَقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين، وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرق شيعًا، وإنما ينشأ التفرق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأن الكليات تقتضي عددًا من الجزئيات غير قليل، وشاذها في الغالب أن لا يختص بمحل دون محل، ولا بباب دون باب... ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات»[2].

وعلى ذلك فأمثلة الخروج عن منهج أهل السنة والجماعة ما يلي:

١ المخالفة في أصل كلي:

مثل التأويل في جميع نصوص الكتاب والسنة بلا دليل أو قرينة صحيحة، فهذا يُخرج من أهل السنة والجماعة.

٢ المخالفة في فروع كثيرة أو مسائل عقدية ليست كلية ولكنها كثيرة:

مثل: إثبات بعض صفات الله مع تأويل عشرين من نصوص صفات الله في الكتاب والسنة، فهذا يُخرج من أهل السنة والجماعة.

أما المخالفة في فروع يسيرة، أو مسائل عقدية ليست كلية، وهي قليلة أو يسيرة أو نادرة.

مثل: التأويل في نص أو نصين ونحو ذلك من نصوص صفات الله عز وجل بسبب عارض من العوارض وليس بسبب منهج كلي، فهذا لا يُخرج من أهل السنة والجماعة، وإنما يعتبر بمثابة الخطأ والزلة في العلم.

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٣٤٨.

(٢) الاعتصام، للشاطبي ص٧١٢.

ناقش ثم طبق:

بعد دراستك لهذه الضوابط: ناقش مع أستاذك وزملائك موقف الطوائف الآتية من الدخول تحت مظلة أهل السنة والجماعة، ثم لخص نتائج هذا النقاش، في هذا الجدول:

الطائفة	مدى انتسابها لأهل السنة	أسباب ذلك
الزيدية		
الكلابية		
الأشعرية		
الماتريدية		

رابعًا: ألقاب أهل السنة والجماعة:

تنبيه حول إطلاق الألقاب الشرعية:

مما ينبغي أن يُعلَم: أن الله ارتضى لنا تسمية، وقد سمانا (المسلمين)[1]، كما قال تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الحج: ٧٨] وهذا هو الأصل في تسمية من ينتسب للإسلام.

لكن لـمَّا ظَهَر أقوام ينتسبون للإسلام ويخالفون السُنَّة النبوية، وسنة الخلفاء الراشدين والصحابة أجمعين؛ تَمَيَّز مَنْ كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه بأوصاف وألقاب وأسماء دلت عليها النصوص الشرعية؛ ليفارقوا الخوارج والقدرية والمرجئة والرافضة ونحوهم.

وذلك أنه «لما أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة [2]، وفي حديث عنه ﷺ أنه قال: «**هُمْ مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ**

---

(١) على القول الصحيح، والقول الثاني: أن إبراهيم عليه السلام هو الذي سمَّانا. ينظر: تفسير الطبري ١٦/ ٦٤٦، تفسير ابن كثير ٥/ ٤٥٦.

(٢) كما أخرجه ابن ماجه في سننه رقم (٣٩٩٣) وصححه الألباني، قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ».

وَأَصْحَابِي»[1]؛ صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب: هم أهل السنة والجماعة»[2].

«وليس لأحد أن يعلق الحمد والذم، والحب والبغض، والموالاة والمعاداة، والصلاة واللعن بغير الأسماء التي علق الله بها ذلك، مثل: أسماء القبائل، والمدائن، والمذاهب، والطرائق المضافة إلى الأئمة والمشايخ، ونحو ذلك مما يراد به التعريف.

فمن كان مؤمنًا وجبت موالاته من أي صنف كان، ومن كان كافرًا وجبت معاداته من أي صنف كان، ... ومن كان فيه إيمان وفيه فجور أُعطي من الموالاة بحسب إيمانه، ومن البغض بحسب فجوره، ولا يخرج من الإيمان بالكلية بمجرد الذنوب والمعاصي»[3].

فكل من التزم هدي النبي ﷺ وهدي أصحابه؛ كان من (أهل السنة والجماعة)، سواء كان فردًا أو جماعة أو فِرْقة.

و(أهل السنة والجماعة) لهم عدة ألقاب، وكلها تدل على مضمون واحد، وهو: أنهم من كان على مثل ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه.

أشهر ألقاب أهل السنة:

- **(أهل السنة والجماعة):**

وقد سبق التعريف بهذا اللقب.

- **(أهل السنة):**

وذلك أن بعض أهل العلم قد يكتفون بوصف السنة؛ لأن هذا الوصف هو أعظم ما يميزهم، وباقي الأوصاف ترجع إلى هذا الوصف.

---

(١) أخرجه الترمذي برقم (٢٦٤١) بلفظ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً» قالوا ومن هي يا رسول الله؟ قال: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي». وأخرجه الحاكم رقم (٤٤٤) بلفظ: «تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً» فَقِيلَ لَهُ: مَا الْوَاحِدَةُ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي». وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط برقم (٧٨٤٠) بلفظ: «تَفْتَرِقُ هَذِهِ الْأُمَّةُ ثَلَاثَةً وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً» قَالُوا: وَمَا تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟ قَالَ: «مَنْ كَانَ عَلَى مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي». وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وحسنه الألباني.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٩.

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٨/ ٢٢٧.

(أهل الجماعة):

وذلك أن من أهم صفاتهم: الحث على الاجتماع على الحق، وترك التفرق والاختلاف.

(أهل الحديث):

وذلك لتمسكهم بحديث النبي ﷺ، في مقابل من أعرضوا عن الحديث، وقدَّموا عقولهم أو أذواقهم عليه.

(أهل الأثر):

وذلك لتمسكهم بالأثر، وهو: ما أُثِر من حديث النبي ﷺ وأصحابه، في مقابل من أعرضوا عن الأثر، وقدَّموا عقولهم أو أذواقهم عليه.

(السلف):

وهذا الوصف يشمل القرون الثلاثة المفضلة، وهم: الصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين، ويشمل كذلك: من سار على نهجهم وطريقتهم ممن أتى بعدهم، وذلك في مقابل من أعرض عن طريقة الصحابة والتابعين وأتباعهم في مسائل الدين، ولذلك فإن «المراد بمذهب السلف: ما كان عليه الصحابة الكرام- رضوان الله عليهم- وأعيان التابعين لهم بإحسان، وأتباعهم، وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة، وعرف عظم شأنه في الدين، وتلقى الناس كلامهم- خلَفًا عن سلف- دون من رمي ببدعة، أو شُهِرَ بلقب غير مرضي، مثل: الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة والجبرية والجهمية والمعتزلة والكرامية، ونحو هؤلاء»[١].

وقد أطلق بعض أهل العلم[٢] لفظ (الخَلَف) وقصد به المعنى اللغوي وهو من كان متبعًا لطريق السلف. أما في الاصطلاح فيُراد به كل من خالف طريقة السلف في أصول الدين[٣].

(الفرقة الناجية):

وذلك لإخبار النبي ﷺ بنجاتهم دون غيرهم من فرق هذه الأمة، كما جاء في الحديث عن عبد الله بن عمرو بن العاصي [٤] رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**تَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ**

---

(١) لوامع الأنوار، للسفاريني ١/ ٢٠.

(٢) كابن قدامة في كتابه (لمعة الاعتقاد).

(٣) ينظر: تيسير لمعة الاعتقاد، عبد الرحمن المحمود ص٦٣.

(٤) بإثبات الياء أفصح كما ذكره النووي في شرح مسلم ٧٣/١.

وَسَبْعِينَ مِلَّةً، **كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً**» قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: «**مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي**» [1].

(الطائفة المنصورة):

وذلك لوصف النبي ﷺ لهم بأنهم منصورون، أي: مؤيَّدون من الله تعالى، كما في الحديث عن قرة بن إياس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**» [2].

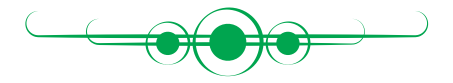
وقال النبي ﷺ: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ اللهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ**»[3].

وفي رواية: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**» [4].

- **ابحث ثم أجب:**

أطلق المخالفون لأهل السنة ألقابًا خاطئةً على أهل السنة، فإليك بعضها، وعليك البحث عن سبب إطلاقهم لها، ثم بيان أوجه الخطأ:

الألقاب	سبب الإطلاق	أوجه الخطأ
الناصبة		
الحشوية		
المشبهة		
النابتة		



(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢٠٤٢).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٣٧٧)، والترمذي (٢١٩٢)، وابن ماجه (٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٠٢، ٧٢٩٢).

(٣) **أخرجه البخاري برقم (٣٦٤١)، ومسلم رقم (١٠٣٧) وهذا لفظه.**

(٤) أخرجه مسلم برقم (٢٤٧).



س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١. يشتمل معنى السُّنة اصطلاحًا على الدين كله. ( )

٢. يعد الإمام أحمد هو واضع قواعد منهج أهل السنة. ( )

٣. من التزم هدي النبي ﷺ وصحبه فهو من أهل السنة. ( )

٤. أهل السنة هم أهل الجماعة لاتحادهم على مخالفهم. ( )

٥. الخلف يشمل كل من خالف طريقة السلف في العقيدة. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١. العلاقة بين مصطلحي (السنة) و(الجماعة) هي:

(الترادف- التداخل– التلازم)

٢. «الجماعة ما وافق طاعة الله وإن كنت وحدك» قائل ذلك هو:

(ابن مسعود– ابن عباس– ابن عمر)

٣. يشمل الإطلاق العام لأهل السنة جميع الطوائف إلا:

(الخوارج– الرافضة- الجهمية)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- مَن الذين يُطلَق عليهم (أهل السنة) بالمعنى الخاص؟
- كيف ننسب قولًا عقديًا لأهل السنة والجماعة؟
- وضِّحْ ضابط الخروج عن مسمى أهل السنة والجماعة.
- لمَ كان أهل السنة هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية؟



مقدمة الدرس:

نعيش في هذا الدرس مع لمحات تظهر أبرز الخصائص التي تميز دين الإسلام عن الديانات الأخرى، وكذلك: خصائص عقيدة أهل السنة والجماعة التي تميزها عن عقائد الفرق المنتسبة للإسلام؛ لنزداد وعيًا بقيمة ديننا وتمسكًا به، وثباتًا على عقيدتنا السنية النقية.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

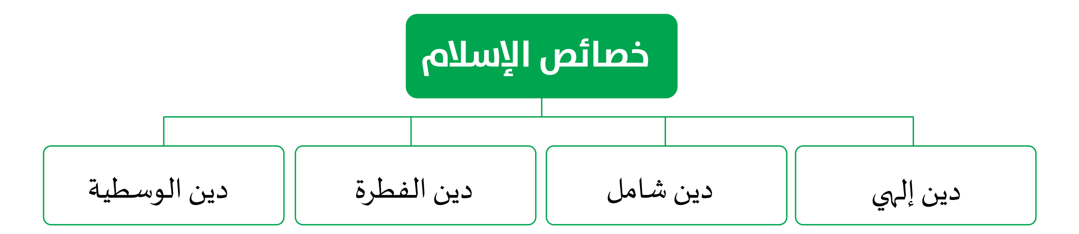
١. توضح خصائص الدين الإسلامي.
٢. تعدد ثمرات ربانية الإسلام.
٣. تبرهن على شمولية الإسلام.
٤. توضح خصائص أهل السنة والجماعة.
٥. تبرهن على وسطية أهل السنة والجماعة.
٦. تفخر بدينك وعقيدتك.
٧. تعتز بالانتساب لأهل السنة والجماعة.

عناصر الدرس

- خصائص الدين الإسلامي
- خصائص أهل السنة والجماعة

أولًا: خصائص الدين الإسلامي:

وهي المميزات التي اختص بها دين الإسلام عن غيره من الأديان، ومن أهمها:



١ أنه دين إلهي:

وهذه الخصيصة هي أعظم خصائصه وأُسُّها، وهي وإن كان يشترك معه دين عيسى عليه السلام ودين موسى عليه السلام، إلا أنهما قد بُدِّلا وحُرِّفا، والله سبحانه هو الذي أنزل دين الإسلام، وهو المتكفل بحفظه، وكما أن مصدر هذا الدين من عند الله تعالى؛ فكذلك غايته وهدفه تحقيق مرضاة الله سبحانه والقيام بعبادته.

ومن ثمرات ذلك:

- أن الدين الإسلامي يبين الحقائق الكبرى التي لا يستطيع الإنسان معرفتها إلا بالوحي المعصوم؛ كمعرفة الخالق وصفاته، وشرعه، وبداية الخليقة، والغاية من خلقها.
- وأنه دين من عند الله تعالى، سالمٌ من النقص والتعارض والهوى.
- وأنه موافق للعلم الصحيح، والعقل السليم، بل صان العقل حيث نهى عن البدع والخرافات والأساطير، وغالب نصوص القرآن جاءت محرضة للعقل على التدبر والتفكر والتأمل.
- وأيضاً تحرير الإنسان من عبودية الإنسان والهوى؛ فيخلص في عبادته لله، ويعمل وفق شرعه.
- وكذلك تلبية مطالب النفس البشرية؛ بتشريع ما يصلح لها وما يُصلحها، فهو دين الله الذي خلق الإنسان، ويعلم ما يتناسب مع هذه النفس البشرية.

٢ الإسلام دين شامل:

وتتضح شمولية الإسلام في صور منها:

- أنه دينٌ شامل للثقلين: الجن والإنس.
- وأنه دين شاملٌ للزمان كله؛ من لدن آدم عليه السلام مرورًا ببعثة نبينا محمد ﷺ إلى قيام الساعة؛ فإن الدين عند الله الإسلام، وإبراهيم عليه السلام لم يكن يهوديًّا ولا نصرانيًّا، ولكن كان حنيفًا مسلمًا.
- وأنه دينٌ شاملٌ للمكان؛ فليس خاصًّا بإقليم دون آخر، بل أحكامه تكون على ظاهر الأرض، وخارج الأرض فيمن ذهب إلى الكواكب الأخرى، وفي البرزخ، وفي المحشر يوم العرض، ثم المستقر في النار أو الجنة.
- وأنه دين شامل في توجيه نظر الإنسان إلى الدنيا والآخرة، فهما داران متكاملتان، للإنسان في كلٍّ منهما نصيب؛ فالدنيا مزرعة للآخرة، يزرع فيها ما يرغب جنيه في الآخرة، وفي ذلك رد على كلِّ من يعترض على نظرة الإسلام الشمولية لشؤون الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأدبية، وغيرها.

٣ الإسلام دين الفطرة:

فالإسلام هو الدين الذي جبل الله الناسَ عليه، وهيَّأهم لقبوله والعمل به، فلا يتعارض مع طبيعة الإنسان، ولا يتضاد مع رغباته، فلو تجرد الإنسان من الهوى والعناد، وسلم من الآفات والتقليد؛ لاعترف بدين الإسلام وأنه الدين الحق.

٤ الإسلام دين الوسطية:

فالإسلام دين الوسط في كل الأمور؛ عقيدة وشريعة وأخلاقًا:

فهو وسط بين غلو الديانات الأخرى وتفريطها.

وهو وسط يجمع بين مطالب الروح والجسد والفرد والمجتمع.

فكما يأمر بالعبادة والعمل للدار الآخرة؛ يوجِّه إلى السعي في طلب الرزق والمعاش في الدنيا، ويعتبر ذلك عبادة.

طالع ثم برهن:

١ للتوسع في هذا الموضوع يمكن الاستفادة من الكتب الآتية:

- الدرة المختصرة في محاسن الدين الإسلامي، للشيخ عبد الرحمن السعدي.
- محاسن الشريعة ومساوئ القوانين الوضعية، للشيخ عطية بن محمد سالم.
- كمال الدين الإسلامي، للشيخ عبد الله آل جار الله.

٢ ثم برهن على ما يلي:

من محاسن الإسلام	شواهدها
الإسلام دين التيسير.	
الإسلام دين العدل بين الناس.	
تلبية الإسلام لمطالب الروح والجسد.	

ثانيًا: خصائص أهل السنة والجماعة:

يتميز أهل السنة والجماعة بخصائص تميزهم عن غيرهم من الفرق المنتسبة للإسلام، ولا تجتمع هذه الخصائص إلا في أهل السنة، فمن تلك الخصائص:



 سلامة مصدر التلقي:

وذلك أنهم لا يَتَلَقَّوْنَ أدلة اعتقادهم إلا من الكتاب أو السنة أو الإجماع، وأي معتقد يستمد من غير هذه المصادر إنما هو ضلال وبدعة.

وهذه الخاصية لا توجد في مذاهب أهل الكلام والمبتدعة والصوفية، الذين يعتمدون على العقل والنظر، أو على الكشف والإلهام، أو الرؤى والمنامات، وغير ذلك من المصادر البشرية الناقصة التي يعتمدونها في أمور الغيب.

 موافقة عقيدتهم للفطرة القويمة:

فإن شرائع الدين وما جاء به المرسلون متوافق مع الفطر السليمة، ولا تأباه تلك الفطر إلا إذا عرض لها فساد يغير فطرتها، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ**» ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠])[1].

 موافقة عقيدتهم للعقل السليم:

لأن عقيدة أهل السنة والجماعة تأتي بما يوافق العقل السليم، فإنهم يقولون بـ «موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح»[2].

ولذلك «فإن الرسل صلوات الله عليهم وسلامه قد يخبرون بمحارات العقول، وهو: ما تعجز العقول عن معرفته، ولا يخبرون بمحالات العقول، وهو: ما يعلم العقل استحالته»[3]، فلا تعارض ولا تناقض ولا اضطراب فيما تأتي به الرسل عن ربها.

 عقيدتهم سبب للفلاح في الدارين:

فإن من أبرز خصائص عقيدة أهل السنة: أنها من أسباب النجاح والنصر والتمكين لمن قام بها، ودعا إليها بصدق وعزم وصبر.

فالطائفة التي تتمسك بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه هي عقيدة أهل السنة والجماعة،

---

(١) أخرجه البخاري برقم (١٣٥٩)، ومسلم برقم (٢٦٥٨).

(٢) درء التعارض، لابن تيمية ٩/ ٣٣٥، طريق الهجرتين، لابن القيم ص ١٥٥.

(٣) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ٢/ ٣٦١.

وهي الطائفة الظاهرة، والمنصورة التي لا يضرها من خذلها ولا من خالفها وعاداها إلى يوم القيامة، كما أخبرنا بذلك الرسول ﷺ بقوله: «**لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ**»[1].

وعن قرة بن إياس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»[2].

٥ حرصهم على الجماعة والائتلاف:

وذلك أنها الطريقة المثلى لجمع شمل المسلمين، ووحدة صفهم، وإصلاح ما فسد من شؤون دينهم ودنياهم؛ لأنها تردُّهم إلى الكتاب والسنة وسبيل المؤمنين، ولذلك يسمون بـ (الجماعة) أو (أهل الجماعة).

وسبب تسميتهم «أهل الجماعة: لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة»[3].

وكذلك لأنهم يعتبرون الإجماع مصدرًا من مصادر تلقي العقيدة «فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة»[4].

وهناك تلازم بين السنة والجماعة، وتقابل بينها وبين البدعة والفرقة؛ فإن (البدعة مقرونة بالفرقة، كما أن السنة مقرونة بالجماعة، فيقال: أهل السنة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة والفرقة»[5].

٦ بقاء عقيدتهم وثباتها واستقرارها:

من أهم خصائص عقيدة أهل السنة: البقاء والثبات والاستقرار والاتفاق، فعقيدتهم في أصول الدين ثابتة طيلة القرون السابقة، وإلى أن تقوم الساعة، بمعنى: أنها متفقة ومستقرة ومحفوظة، رواية ودراية، في ألفاظها ومعانيها، تتناقلها الأجيال جيلًا بعد جيل، لم يتطرق إليها التبديل ولا التحريف، ولا التلفيق ولا الالتباس، ولا الزيادة ولا النقص.

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٦٤١) واللفظ له، ومسلم رقم (١٠٣٧).

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٣٧٧)، والترمذي (٢١٩٢)، وابن ماجه (٦)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٠٧، ٧٢٩٢).

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٧.

(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٣٤٦.

(٥) الاستقامة، لابن تيمية ١/ ٤٢.



ومن أسباب ذلك: أنها مستمدة من كتاب الله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومن سنة رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، وقد تلقاها الصحابة ثم التابعون وتابعوهم، وأئمة الهدى المستمسكون بهديه ﷺ إلى اليوم، رواية ودراية، تلقينًا وكتابة.

بخلاف الفرق الأخرى؛ فهم مضطربون في كل ما خالفوا به السلف مما أوّلوه أو ابتدعوه، ويكثر في عقائدهم التلفيق والالتباس والاضطراب، والتوقف فيما جاء عن الله تعالى، وعن رسوله ﷺ، وابتداع الألفاظ والمعاني التي لم ترد عن الله تعالى، ولا عن رسوله ﷺ.



٧ عقيدتهم توقيفية:

والمراد بذلك أمران:

- **الأول:** أن الرسول ﷺ قد أوقف أمته على حقائق العقيدة الإسلامية، بحيث لم يترك من تفاصيلها شيئًا إلا بيَّنه.

وهذا المعنى من ضرورات إكمال الدين الذي أخبر الله تعالى عنه بقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]؛ إذ العقيدة هي أهم ما في الدين.

- **الثاني:** حبس اللسان عن الكلام في العقائد الإسلامية إلا بدليل هادٍ من الكتاب والسنة، فلا بد من الالتزام بالكتاب والسنة ومعقولهما لفظًا ومعنى.

فلا يستعمل في التعبير عن العقيدة إلا الألفاظ التي جاءت في الكتاب والسنة، ويجب أن تستعمل هذه الألفاظ فيما سيقت فيه من المعاني المرادة بها في الكتاب والسنة، فهو توقيف في مصادر العقيدة، وفي ألفاظها وأساليب التعبير عنها.



٨ أهل الوسطية والاعتدال:

فهم أهل الوسط والاعتدال بين الإفراط والتفريط، وبين الغلو والجفاء، سواء أكان في باب العقيدة أم الأَحكام والسلوك، فهم وسطٌ بين فرق الأمَّة المنتسبة إلى الإسلام، كما أَنَّ أُمَّة الإسلام وسطٌ بين الأمم من الديانات الأخرى.

ابحث ثم برهن:

تميز أهل السنة بالوسطية في جميع أبواب الاعتقاد، مثل: الإيمان والصفات والقدر، فابحث عن معالم تلك الوسطية في هذه الأبواب، وبرهن عليها من خلال إكمال الجدول التالي:

حقيقة الإيمان	قول المعتزلة والخوارج	قول أهل السنة	قول المرجئة
صفات الله تعالى	قول المعطلة	قول أهل السنة	قول المشبهة
القدر	قول القدرية	قول أهل السنة	قول الجبرية

ويمكنك التوسع في هذا الباب، من خلال كتاب (وسطية أهل السنة بين الفرق) لمحمد باكريم.



ترك التعصب إلا للشريعة:

فإنهم لا ينتسبون لطائفة معينة، ولا لشخص معين، غير النبي ﷺ وما جاء به، بل يحاكمون جميع الطوائف والمناهج إلى الكتاب والهدي النبوي، فما وافقه قُبل ولو كان من جاء به بغيضًا بعيدًا، وما خالفه رُدَّ ولو كان من جاء به حبيبًا قريبًا.



معيارهم في الحب والبغض هو الشريعة:

فإن المعتبر عندهم في الولاء والبراء والحب والبغض هو الكتاب والسنة، فهم يزِنون الناس بميزان الشريعة.

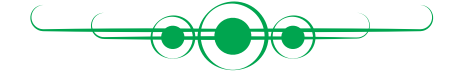
فمن كان أكثر قربًا للكتاب والسنة كان أكثر ولاءً ومحبة، ومن كان أكثر بُعدًا عن الكتاب والسنة كان أكثر براءً وبغضًا.

 أنهم يعلمون الحق ويرحمون الخلق:

فهم ملتزمون بدلائل الكتاب والسنة في معرفة الحق من الباطل، وهم مع ذلك يرحمون الخلق، ويحرصون على إخراجهم من الظلمات إلى النور.

طالع ثم لخص:

يعد شيخ الإسلام ابن تيمية من أكثر العلماء بيانًا لخصائص أهل السنة ومناقبهم، وممن جمع أقواله في ذلك، كتاب (مفهوم أهل السنة والجماعة بين شيخ الإسلام ابن تيمية وأهل الإفراط والتفريط) لعادل الشميري، فطالع الكتاب مع زميلك، ثم لخص أهم الأفكار عن اعتدال أهل السنة في معاملة أهل البدع، وفضائل أهل السنة في نصرة الدين وجهاد أعدائه.





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١) للمسلمين أن يفخروا بعقيدتهم وشريعتهم. ( )

٢) ينفرد الإسلام بأنه منزل من عند الله تعالى. ( )

٣) تميز الإسلام بشموله جميع الأماكن والأزمان. ( )

٤) جعل أهل السنة القرآن المصدر الوحيد للعقيدة. ( )

٥) تتميز عقائد أهل السنة بالتكيف وفق ظروف العصر. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١) تميز الإسلام ببيان الحقائق الكبرى للإنسان مثل:

(صفات الله – خلق الكون – نعم الله)

٢) لبَّى الإسلام مطالب النفس البشرية من خلال:

(كبْت رغباتها – تشريع ما يصلحها – الأمر بمخالفتها)

٣) تتجلَّى فطرية الإسلام من خلال:

(دخول أكثر الناس فيه- تهيئة الإنسان لقبوله – شمول تشريعاته)

٤) قد يخبر الرسل صلوات الله عليهم بـ:

(محارات العقول- محالات العقول – بداهات العقول)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- وضح معنى التوقيفية في عقيدة أهل السنة.
- كيف وافقت عقيدة أهل السنة العقل؟

س (٤): برهن على كلٍّ من:

- شمولية الإسلام.
- عقيدة أهل السنة سبب للفلاح في الدارين.
- وسطية أهل السنة بين الفرق.

ملخص الوحدة الثانية

- يعود لقب (أهل السنة والجماعة) إلى السنة المقصود بها (الهدي الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، علمًا واعتقادًا، وقولًا وعملًا) وإلى الجماعة المقصود بها (ما اجتمع عليه الصحابة ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين).
- يطلق لقب (أهل السنة) بإطلاق عام على من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة.

وبإطلاق خاص على الذين مضوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه في أمور الاعتقاد والعمل والاستدلال.

وهذا الإطلاق الخاص لـ (أهل السنة) هو المقصود في كتب عقائد أهل السنة.

- يُعرف منهج أهل السنة من خلال نقل أئمتهم لأقوال السلف في العقيدة والمنهج.
- ضابط الخروج عن منهج أهل السنة هو (مخالفة أهل السنة في أصل كلي من أصول الاعتقاد، أو فروع كثيرة، وكانت موالاته ومعاداته على هذه المخالفة).

وذلك مثل: التأويل في عامة نصوص الوحي، أو نفي أغلب صفات الله تعالى.

- لأهل السنة والجماعة عدة ألقاب، يدل جميعها على التمسك بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، ومن أشهر ألقابهم: (أهل السنة– أهل الحديث– أهل الأثر– السلف- الفرقة الناجية– الطائفة المنصورة).
- يتميز الإسلام على غيره من الأديان بأنه دين إلهي عقيدة وشريعة، ودين شامل لمصالح الدنيا والآخرة، ودين عام لكل زمان ومكان، كما أنه دين الفطرة التي خلق الله الناس عليها، ودين الوسطية بين الغلو والتفريط، ومطالب الروح والجسد.
- ويختص أهل السنة والجماعة عن سائر الفرق والطوائف بأنهم جعلوا الكتاب والسنة مصدر عقيدتهم ومنهجهم، مع موافقتهم للفطرة السوية والعقل السليم، وحرصهم على وحدة الأمة مع تمسكهم بمنهج السلف.
- وتميزت عقيدة أهل السنة بأنها توقيفية ومتواترة ثابتة، ومستقرة واضحة، كما أنها وسط بين الفرق كما أن الإسلام وسط بين الأديان.
- وتميز أهل السنة برحمة الخلق مع معرفة الحق وتمسكهم به، وأن ولاءهم للشريعة والملة، وليس لجماعة أو شخص معين.



الوحدة الثالثة
مصادر تلقي العقيدة

مقدمة الوحدة:

تعد مصادر التلقي من أهم الأسس التي تتمايز بها الفرق والمذاهب، حيث تشكل إطارها الفكري، ومرجعيتها العلمية، ومن ثم تقييمها ونقدها.

ولذلك؛ تجب دارسة مصادر تلقي العقيدة، عند أهل السنة والمخالفين، وهذا ما سنتعلمه في هذه الوحدة.

ويسبق ذلك مدخل عن مصادر المعرفة عامة، وعند أهل السنة خاصة، مع بيان خصائصهم في ذلك.

الأهداف العامة للوحدة:

يتوقع منك أخي الطالب بعد دراسة هذه الوحدة أن تستطيع:

١- التعريف بمصادر المعرفة.
٢- بيان مصادر المعرفة عند أهل السنة وخصائصها.
٣- شرح مصادر تلقي العقيدة عند أهل السنة والجماعة.
٤- نقد مصادر تلقي العقيدة عند المخالفين لأهل السنة.
٥- الثقة في منهج أهل السنة والجماعة.



دروس الوحدة

- مصادر المعرفة عند أهل السنة وخصائصها
- المصادر الأصلية لتلقي العقيدة
- المصادر الفرعية لتلقي العقيدة
- نماذج من مصادر تلقي العقيدة عند المخالفين



الدرس الأول: مصادر المعرفة عند أهل السنة وخصائصها

مقدمة الدرس:

مصادر المعرفة: هي المراجع والطرق التي يُتلقَّى منها العلم والمعرفة.

ودراستها مهمة لطالب علم العقيدة، لأن كل تيار أو طائفة تعتمد مصدرًا أساسيًّا لتلقي المعارف والعلوم، ويعتبرون هذا المصدر هو الأساس المقدَّم على غيره، مما ترتب عليه انحرافهم عن المنهج الصحيح، لاعتماده على غير الوحي الإلهي، كما يلي:

١- فمنهم من اعتبر العقل هو المصدر الأساس للعلوم والمعارف، كما سار على ذلك أصحاب المناهج العقلية كالفلاسفة والمتكلمين ونحوهم.

٢- ومنهم من اعتبر الحس[١] هو المصدر الأساس للعلوم والمعارف، كما سار على ذلك أصحاب المنهج الحسي والتجريبي.

٣- ومنهم من اعتبر الحدس والكشف والإلهام هو المصدر الأساس للعلوم والمعارف، كما سار على ذلك المنهج الغنوصي والصوفي.

٤- ومنهم من اعتبر الخبر والوحي هو المصدر الأساس للعلوم والمعارف، كما سار على ذلك أتباع الرسالات الإلهية.

وسنتعلم في هذا الدرس منهج أهل السنة في التعامل مع مصادر المعرفة، وما تميز به عن المناهج الفلسفية والكلامية.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١- توضح مصادر المعرفة عند أهل السنة والجماعة.

٢- تشرح خصائص منهج أهل السنة في مصادر المعرفة.

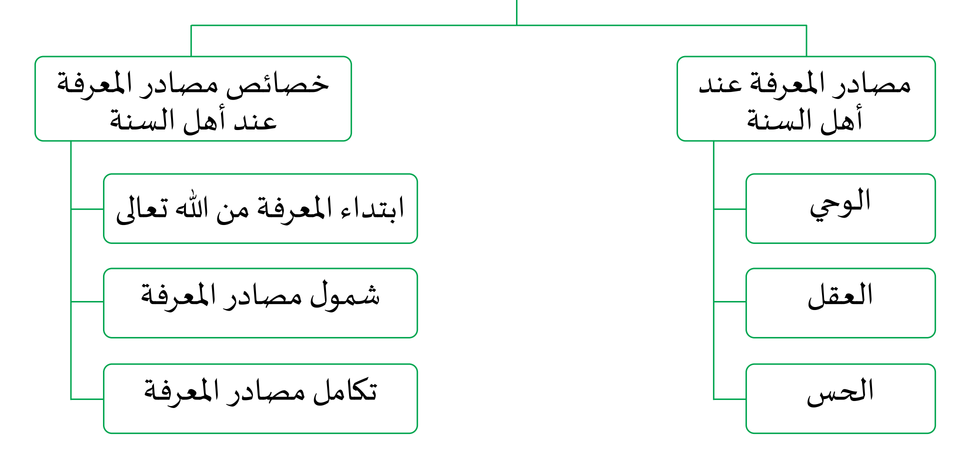
---

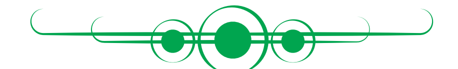
(١) سواء الحس الظاهر: وهو الحواس الخمس، أو الحس الباطن: وهو الشعور والإحساس بالجوع والشبع ونحو ذلك.

٣ تميز بين منهج أهل السنة وغيرهم في ابتداء المعرفة.

٤ تفرق بين مصادر إدراك المعرفة والحكم عليها.

٥ تثق في منهج أهل السنة والجماعة.





أولًا: مصادر المعرفة عند أهل السنة والجماعة:

أما مصادر المعرفة عند أهل السنة والجماعة، فتجمع بين:

١ الخبر (ومنه الوحي):

ومنه تُتلقَّى المعارف الشرعية.

٢ العقل:

ومنه تُتلقَّى كثير من المعارف الدنيوية، وقد يدل على بعض المعارف الشرعية إجمالًا كإثبات وجود الله وإثبات النبوة.

٣ الحس الباطن والظاهر:

ومنه تُتلقَّى كثير من المعارف كالإحساس بالجوع والشبع، والألم واللذة، والحب والبغض، وما يُدرَك بالسمع أو البصر أو الشم أو الذوق أو اللمس.

وذلك أن «طرق العلم ثلاث:

- أحدها: الحس الباطن والظاهر، وهو الذي تُعلَم به الأمور الموجودة بأعيانها.
- والثاني: الاعتبار بالنظر والقياس، وإنما يحصل العلم به بعد العلم بالحس، فما أفاده الحس معينًا يفيده العقل والقياس كليًا مطلقًا، فهو لا يفيد بنفسه علم شيء معين، لكن يجعل الخاص عامًّا، والمعين مطلقًا، فإن الكليات إنما تُعلَم بالعقل، كما أن المعينات إنما تُعلَم بالإحساس.
- والثالث: الخبر، والخبر يتناول الكليات والمعينات والشاهد والغائب، فهو أعم وأشمل، لكن الحس والعيان أتم وأكمل»(١).

«ولهذا كان أكمل الأمم علمًا المقرون بالطرق الحسية والعقلية والخبرية، فمن كذب بطريق منها فاته من العلوم بحسب ما كذب به من تلك الطرق»(٢).

(١) درء التعارض، لابن تيمية ٧/ ٣٢٤.
(٢) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ١٧٩.



ابحث ثم لخص:

تعد مصادر المعرفة أحد مباحث (نظرية المعرفة) التي تُعرَف حديثًا باسم (الابستيمولوجيا)، وهي من أهم المجالات الفلسفية المؤثرة في العقيدة والفكر.

أ)فابحث عن أهم المذاهب في مصادر المعرفة، ثم لخص ذلك من خلال الجدول التالي:

المذهب	أهم مفكريه	أهم أفكاره
العقلي		
الحسي		
النقدي		
الحدسي		
البرجماتي		

ب) قيِّمْ تلك المذاهب في ضوء الرؤية الإسلامية لمصادر المعرفة.

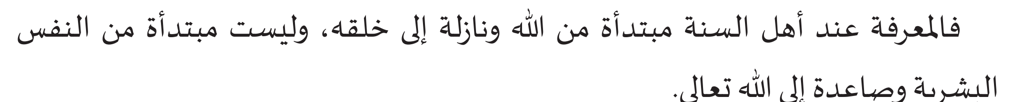
ثانيًا: خصائص مصادر المعرفة عند أهل السنة والجماعة:

تتميز مصادر المعرفة عند أهل السنة عن المخالفين بعدة أمور، من أهمها:

١ اعتقادهم أن ابتداء المعرفة من الله تعالى:

فالمعرفة عند أهل السنة مبتدأة من الله ونازلة إلى خلقه، وليست مبتدأة من النفس البشرية وصاعدة إلى الله تعالى.

ومما يبين ذلك قوله تعالى:



﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلَق].

فقوله تعالى ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ تنبيه على ذلك، وقد «ذكر سبحانه أنه خلق أكرم الأعيان الموجودة عمومًا وخصوصًا وهو الإنسان، وأنه المُعلِّم للعلم عمومًا وخصوصًا للإنسان، وذكر التعليم بالقلم الذي هو آخر المراتب ليستلزم تعليم القول وتعليم العلم الذي في القلب»[1].

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٤/ ٣٨.

وهذا بخلاف المناهج الفلسفية والكلامية الذين يرون أن المعرفة تُبتدَأ من المعارف البشرية ثم تصعد إلى إثبات الإلهيات، ولذلك فإن «أكثر المصنفين في الفلسفة- كابن سينا- يبتدئ بالمنطق ثم الطبيعي، والرياضي أو لا يذكره. ثم ينتقل إلى ما عنده من الإلهي.

وتجد المصنفين في الكلام يبتدئون بمقدماته في الكلام: في النظر والعلم، والدليل- وهو من جنس المنطق- ثم ينتقلون إلى حدوث العالم، وإثبات محدثه»[1].

وترتب على ذلك؛ تعظيمهم للعقل البشري والقول باستقلاليته عن الوحي أو تقديمه عليه عند توهم التعارض.

وترتب على ذلك أيضًا توهين منزلة الوحي، فالمناهج الفلسفية ترى النبوة من باب التخيلات، والمناهج الكلامية لا تعتبر بأخبار الآحاد، أو تجعل النصوص الشرعية من الدلالات الظنية التي تقبل في العقائد.

 شمول مصادر المعرفة عند أهل السنة:

فمصادر المعرفة غير محصورة في طريق واحد؛ بل قد تثبت بالخبر أو العقل أو الحس.

فإن «العلوم ثلاثة أقسام: منها ما لا يُعلَم إلا بالعقل، ومنها ما لا يُعلَم إلا بالسمع، ومنها ما يُعلَم بالسمع والعقل.

وهذا التقسيم حق في الجملة..، وطرق العلم ثلاثة: الحس، والعقل، والمركب منهما كالخبر»[2].

ومما يبين ذلك أن «طرق المعارف متنوعة في نفسها، والمعرفة بالله أعظم المعارف، وطرقها أوسع وأعظم من غيرها، فمن حصرها في طريق معين بغير دليل يوجب نفيًا عامًّا لما سوى تلك الطريق لم يُقبَل منه، فإن النافي عليه الدليل، كما أن المثبت عليه الدليل»[3].

 تكامل مصادر المعرفة عند أهل السنة:

فلا تعارض عند أهل السنة بين النقل والعقل، ولا بين العلم الشرعي والمنهج التجريبي، وذلك «لأن دلائل الحق وبراهينه تتعاون وتتعاضد، لا تناقض وتعارض»[4].

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢/ ٢٣.
(٢) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ١٧٨.
(٣) درء التعارض، لابن تيمية ٨/ ٤٦.
(٤) درء التعارض، لابن تيمية ٦/ ٢٤٨.

وهذه الطرق الثلاث هي لإدراك المعرفة وتحصيلها، أما الحكم على المعرفة بالصواب أو الخطأ: فهو مختص بالوحي، أو بالخبر غير الوحي إذا كان مع الحس أو العقل، أو بالعقل عن طريق الحس.

فأما الوحي فلأنه اليقين من الخالق، وهو يَحكُم ولا يُحكَم عليه.

وأما العقل عن طريق الحس، فذلك لأن الحس المجرد «ليس فيه علم بنفي أو إثبات»[1].

وكذا العقل المجرد «فإن العقل إنما هو عقل ما علمته بالإحساس الباطن أو الظاهر بعقل المعاني العامة أو الخاصة، فأما أن العقل الذي هو عقل الأمور العامة التي أفرادها موجودة في الخارج يحصل بغير حس فهذا لا يُتصوَّر...

فإذا اجتمع الحس والعقل- كاجتماع البصر والعقل- أمكن أن يدرك الحقائق الموجودة المعينة، ويعقل حكمها العام... وهذا هو اعتبار العقل وقياسه.

وإذا انفرد الإحساس الباطن أو الظاهر أدرك وجود الموجود المعين.

وإذا انفرد المعقول المجرد علم الكليات المقدرة فيه التي قد يكون لها وجود في الخارج وقد لا يكون، ولا يعلم وجود أعيانها وعدم وجود أعيانها إلا بإحساس باطن أو ظاهر»[2].

وذلك «أن العلم له طرق ومدارك وقوى باطنة وظاهرة في الإنسان، فإنه يحس الأشياء ويشهدها، ثم يتخيلها ويتوهمها ويضبطها بعقله، ويقيس ما غاب على ما شهد، والذي يناله الإنسان بهذه الأسباب قد يكون علمًا، وقد يكون ظنًّا لا يعلمه»[3].

وأما الخبر غير الوحي، إذا كان مع الحس أو العقل، فذلك لأن «الخبر أيضًا لا يفيد إلا مع الحس أو العقل، فإن المخبر عنه، إن كان قد شوهد، كان قد علم بالحس، وإن لم يكن شوهد ما يشبهه من بعض الوجوه، وإلا لم يعلم بالخبر شيء فلا يفيد الخبر إلا بعد الحس والعقل، فكما أن العقل بعد الحس، فالخبر بعد العقل والحس»[4].

---

(١) الجواب الصحيح، لابن تيمية ٤/ ٣٩٩.
(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٩/ ٧١.
(٣) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ١/ ٤٣٤.
(٤) درء التعارض، لابن تيمية ٧/ ٣٢٥.

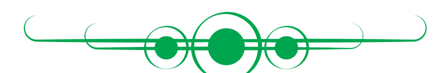
ناقش ثم استنتج:

بعد دراستك لمنهج أهل السنة في مصادر المعرفة، استنتج مع زملائك ما يلي:

١ الفروق بين أهل السنة والمناهج الفلسفية والكلامية في مصادر المعرفة.

٢ العلاقة بين النقل والعقل عند أهل السنة.

٣ العلاقة بين الحس والعقل عند أهل السنة.





س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١. يُقصَد بمصادر المعرفة وسائل نشر المعرفة وتطويرها. (   )
٢. يُدرَك الجوع أو الشبع بالحس الباطن. (   )
٣. اعتمد المتكلمون على المذهب الحدسي في المعرفة. (   )
٤. الأصل أن المعارف الشرعية تُدرَك بالخبر. (   )
٥. تنوَّعت مصادر المعرفة عند أهل السنة والجماعة. (   )
٦. الإدراك بالخبر أشمل لكنه بالحس أكمل. (   )
٧. ترتقي المعرفة من الإنسان إلى خالقه عز وجل. (   )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١. يرى الفلاسفة أن النبوة من قبيل:

(التخيلات – الظنيات- اليقينيات)

٢. يدل العقل على بعض الشرعيات بطريقة إجمالية مثل:

(أوقات الصلاة – إثبات النبوات – أسماء الله تعالى)

٣. يتناول الخبر ما يلي:

(الشعورواللاشعور – النظروالتأمل- الشاهد والغائب)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- فرِّق بين الحس الباطن والحس الظاهر.
- الحس المجرد والعقل المجرد ليس فيه علم بنفي أو إثبات. وضح ذلك.
- تتسم مصادر المعرفة عند أهل السنة بالعموم والشمول. برهن على ذلك.



الدرس الثاني: المصادر الأصلية لتلقي العقيدة (الكتاب والسنة)

مقدمة الدرس:

بعد الكلام عن مصادر المعرفة لدى سائر الطوائف وعند أهل السنة ينتقل الحديث عن مصادر تلقي العقيدة عند أهل السنة والجماعة، وما هي المراجع التي يأخذون منها اعتقادهم وأحكام شريعتهم؟ وبها يتميزون عن باقي الطوائف المنتسبة للإسلام، وما الذي يُقبَل من مصادر المعرفة العامة؟ فإنه لا يلزم من قبول مصدر في المعرفة العامة أن يكون مقبولًا في تلقي أحكام الشريعة والعقيدة.

قال ابن تيمية: «العلم بالكائنات وكشفها له طرق متعددة: حسية وعقلية وكشفية وسمعية ضرورية ونظرية وغير ذلك، وينقسم إلى قطعي وظني وغير ذلك، وسنتكلم إن شاء الله تعالى على ما يُتَّبَع منها وما لا يُتَّبَع في الأحكام الشرعية، أعني الأحكام الشرعية على العلم بالكائنات من طريق الكشف يقظة ومنامًا»(١).

وذلك أن أهل السنة يعتبرون الوحي (يشمل الكتاب والسنة والإجماع) هو المصدر الأساس في تلقي العقيدة، ثم تأتي المصادر التابعة التي قد تدل على بعض مسائل الاعتقاد إجمالًا، وهي (العقل، الفطرة)، ثم يمكن الاستئناس في بعض المصادر بضوابطها عند بعض أهل العلم كما في (الإلهام ونحوه) على ما سيأتي بيانه بإذن الله.

ونتناول في هذا الدرس المصدرين الأول والثاني، وهما القرآن الكريم، والسنة النبوية، ويسبق ذلك التعريف بمصادر التلقي والترتيب بينها.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. توضح مصادر تلقي العقيدة عن أهل السنة.
٢. ترتب مصادر تلقي العقيدة عن أهل السنة.

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١١/ ٣٣٥.

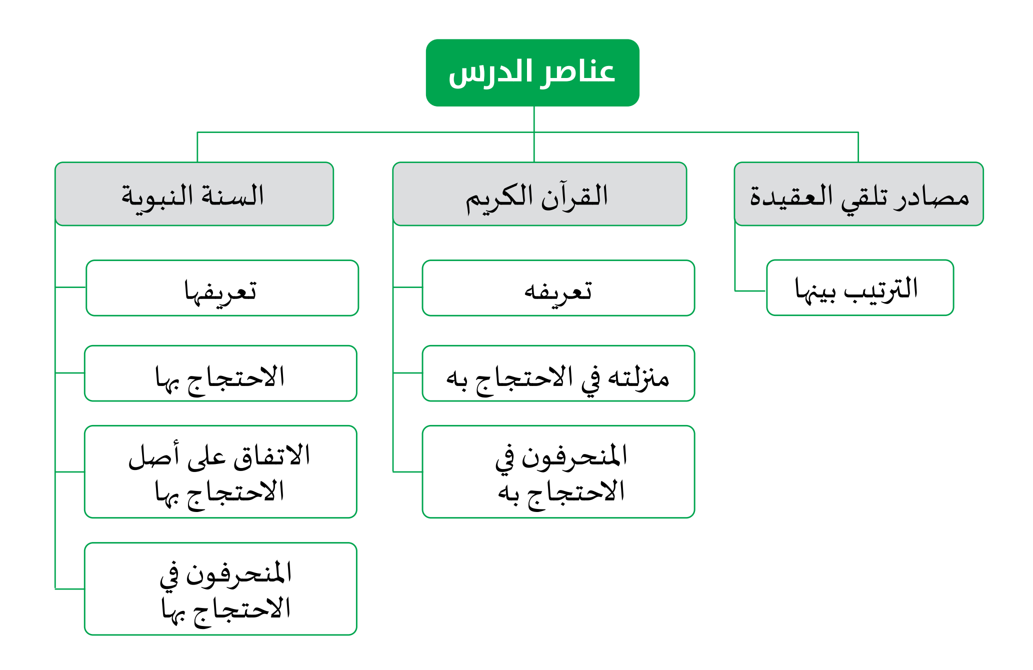
٣ تشرح تعريف القرآن الكريم والسنة النبوية.

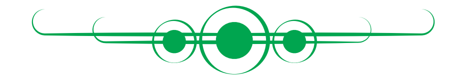
٤ تبرهن على أهمية القرآن الكريم في تلقي العقيدة.

٥ تستدل على حكم منكر الاحتجاج بالسنة النبوية.

٦ تمثل للمنحرفين في تلقي العقيدة عن الكتاب والسنة.

٧ تعظم قدر القرآن الكريم والسنة النبوية.





أولًا: التعريف بمصادر تلقي العقيدة:

المقصود بمصادر تلقي العقيدة هي: الأصول التي يُستند ويُستدل بها على مسائل الاعتقاد.

وقد جاءت النصوص الشرعية ببيان أصول الاستدلال فيما يتعلق بأمور الدين، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء].

وهذه الآية أصل في ذكر أصول الاستدلال الشرعي: الكتاب، والسنة، والإجماع، فذكر فيها الأمر بالرد إلى الله، وهو الرد إلى كتابه سبحانه وتعالى، والرد إلى الرسول ﷺ، وهو الرد إلى سنته، وعند الاتفاق والإجماع وعدم التنازع فإنه يلزم العمل بما لم يحصل التنازع فيه، وذلك أنه يُستدل «من قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ﴾ أنه عند عدم النزاع يعمل بالمتفق عليه، وهو الإجماع»[1].

وذلك أن «أوجب ما على المرء: معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله به عباده من فهم توحيده، وصفاته، وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها، والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول، وأوضح حجة ومعقول:

- كتاب الله الحق المبين.
- ثم قول رسول الله ﷺ، وصحابته الأخيار المتقين.
- ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون»[2].

وهذه المصادر الثلاثة هي الميزان عند أهل السنة والجماعة، فإنهم «يزِنون بهذه الأصول الثلاثة جميع ما عليه الناس من أقوال وأعمال باطنة أو ظاهرة مما له تعلق بالدين»[3].

«فدين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله، وسنة نبيّه ﷺ، وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة»[4].

---

(١) أضواء البيان، للشنقيطي ١/ ٢٤٥، وينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٦٧.
(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، للالكائي ١/ ٧.
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/١٥٧.
(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٠/ ١٦٤.

ويساند هذه الأصول: العقل السليم، فلا تُقْبَل أمور الاعتقاد إلا منها؛ «لأن العقائد لا تُعتقد إلا من هذه الأدلة الثلاثة، ومن البرهان العقلي ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، فإن لم يأتوا بهذه الأدلة الأربعة الشرعية فهم الكاذبون بلا ريب»[١].

تنبيه: في ترتيب مصادر التلقي:

من المسائل المهمة في هذا الباب: أن النظر في هذه الأصول يكون على هذا الترتيب: الكتاب، والسنة، ثم الإجماع.

ومن الخطأ تقديم النظر في الإجماع على الكتاب والسنة؛ لأن الإجماع لا بد أن يكون له مستند من الكتاب أو السنة، ولا يمكن أن تحفظ الأمة الإجماع ثم تفرط في حفظ مستند ذلك من الكتاب والسنة.

وذلك أن «طائفة من المتأخرين قالوا: يبدأ المجتهد بأن ينظر أولًا في الإجماع، فإن وجده لم يلتفت إلى غيره، وإن وجد نصًّا خالفه اعتقد أنه منسوخ بنص لم يبلغه، وقال بعضهم: الإجماع نسخه.

والصواب طريقة السلف؛ وذلك لأن الإجماع إذا خالفه نص فلا بد أن يكون مع الإجماع نص معروف به أن ذلك منسوخ، فإما أن يكون النص المحكم قد ضيعته الأمة وحفظت النص المنسوخ! فهذا لا يوجد قط، وهو نسبة الأمة إلى حفظ ما نُهيت عن اتباعه، وإضاعة ما أُمرت باتباعه، وهي معصومة عن ذلك، ومعرفة الإجماع قد تتعذر كثيرًا أو غالبًا، فمن ذا الذي يحيط بأقوال المجتهدين! بخلاف النصوص؛ فإن معرفتها ممكنة متيسرة»[٢].

وبناءً على ذلك لم يزل أئمة الإسلام على تقديم الكتاب «والسنة على الإجماع، وجعل الإجماع في المرتبة الثالثة»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١١/ ٤٣٧.
(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٢٠١.
(٣) إعلام الموقعين، لابن القيم ٣/ ٥٥٩.

ثانيًا: المصدر الأول: الكتاب:

الكتاب هو القرآن، ويسمى (كتابًا) من جهة أنه مكتوب، ويسمى (قرآنًا) من جهة أنه مقروء، وهي أوصاف لمسمى واحد، وهو كلام الله[1].

١ تعريف القرآن الكريم:

وقد عرَّف أهل السنة القرآن بأنه: «كلام الله حروفه ومعانيه، المنزَّل على محمد ﷺ، المتعبَّد بتلاوته، منه بدأ وإليه يعود»[2].

فقولهم: (**كلام الله**): أي هو كلام الله حقيقة لا كلام غيره، وهو صفة له غير مخلوق، وفيه رد على من قال: إن القرآن مخلوق، كما تقوله المعتزلة؛ لأن الله يقول: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، والواو تقتضي المغايرة؛ فتدل على أن الخلق غير الأمر، والقرآن دل الدليل على أنه من الأمر وليس من الخلق، في قول الله جل وعلا: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾﴾ [الشورى] وهذا هو القرآن، فجعله من الأمر.

وقولهم: (**حروفه ومعانيه**): أي أن ألفاظ القرآن من الله، كما أن معاني القرآن من الله، وليس كلام الله الحروف دون المعاني، ولا المعاني دون الحروف.

وقولهم: (**المنَزَّل على محمد ﷺ**) فيه إخراج التوراة والإنجيل، وسائر الكتب المنزلة من عند الله غير القرآن.

وقولهم: (**المتعبَّد بتلاوته**) فيه إخراج الحديث القدسي.

وقولهم: (**منه بدأ**) يعني: أن الله هو الذي تكلَّم به ابتداء، لم يُبْتَدَأْ من غيره، ويحتمل أن يكون من البُدُوِّ؛ بمعنى: الظهور، يعني: أنه هو الذي تكلَّم به وظهر منه، لم يظهر من غيره.

ويعني ذلك: أنه تلقاه جبريل عليه السلام من الله جل وعلا سماعًا، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فوصف الله القرآن بأنه كلام تكلم الله به.

وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، فبيَّن أن جبريل أخذ القرآن من الله، وفي هذا بيان لعدم صحة الأقوال البدعية بأن جبريل أخذ القرآن من اللوح

---

(١) ينظر: تفسير القرآن، للسمعاني ٣/ ١٢٨، معالم التنزيل، للبغوي ٣/ ٤٩.

(٢) ينظر: الحاشية السنية على العقيدة الواسطية ص١٣٠.

المحفوظ فقط بدون سماعه من الله كما هو قول طائفة، ولم يُعبِّر به جبريل عن كلام الله جل وعلا النفسي كما هو قول طائفة، أو أنه حكاية وعبارة عن كلام الله كما هو قول طائفة.

و«قول السلف: (**منه بدأ**)، لم يريدوا به أنه فارق ذاته وحلَّ في غيره! فإن كلام المخلوق- بل وسائر صفاته- لا تفارقه وتنتقل إلى غيره، فكيف يجوز أن يفارق ذات الله كلامه أو غيره من صفاته!

بل قالوا: (**منه بدأ**)، أي: هو المتكلم به، ردًّا على المعتزلة والجهمية وغيرهم، الذين قالوا: بدأ من المخلوق الذي خلق فيه! وقولهم: (**إليه يعود**) أي: يسري عليه، فلا يبقى في المصاحف منه حرف، ولا في الصدور منه آية»[1].

«والذي اتفق عليه السلف: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وقال غير واحد منهم: **(منه بدأ وإليه يعود)** قال أحمد بن حنبل وغيره: **(منه بدأ)** أي: هو المتكلم به، لم يبتدأ من غيره كما قالت الجهمية القائلون بأن القرآن مخلوق! قالوا: خلقه في غيره، فهو مبتدأ من ذلك المحلِّ المخلوق»[2].

وقولهم: **(وإليه يعود)** يعني: في آخر الزمان يعود القرآن إلى الله جل وعلا فيُرفَع من الصدور ومن السطور؛ لأنه أنزله للعمل به، ولأخذه بقوة، فإذا رغب جميع الخلق عنه، ولم يعودوا إليه؛ أُسري به إلى الله جل وعلا، حتى لا يبقى منه في الأرض آية.

فعن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نُسُكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفُ مِنْ النَّاسِ، الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ، يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَنَحْنُ نَقُولُهَا**».

فَقَالَ لَهُ صِلَةُ: مَا تُغْنِي عَنْهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَهُمْ لَا يَدْرُونَ مَا صَلَاةٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا نُسُكٌ وَلَا صَدَقَةٌ؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، ثُمَّ رَدَّهَا عَلَيْهِ ثَلَاثًا، كُلَّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ حُذَيْفَةُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: يَا صِلَةُ، تُنْجِيهِمْ مِنْ النَّارِ. ثَلَاثًا.[3]

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٢/٢٧٤.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٧/ ٨٣.

(٣) أخرجه ابن ماجه برقم (٤٠٤٩)، والحاكم برقم (٨٤٦٠) قال ابن حجر: "بسند قوي" الفتح ١٣/٢١، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٨٧).



منزلة الاحتجاج بالقرآن الكريم:

ومن معالم أهل السنة في التعامل مع القرآن: أنهم «يجعلون كلام الله وكلام رسوله ﷺ هو الأصل الذي يُعتمَد عليه، وإليه يُردُّ ما تنازع الناس فيه، فما وافقه كان حقًّا، وما خالفه كان باطلًا، ومن كان قصدُه متابعته من المؤمنين وأخطأ بعد اجتهاده الذي استفرغ به وسعه؛ غفر الله له خطأه، سواء كان خطؤه في المسائل العلمية الخبرية، أو المسائل العملية»(١).

فإن القرآن الكريم هو أصل الدين، فلا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسك بشيء يخالفه، وهذا كله معلوم من الدين علمًا ضروريًّا، لا يحتاج إلى استدلال عليه.

وقد بلغ القرآن الكريم الغاية في بيان العقيدة وتصحيحها في النفوس، على أتم وجه وأكمله، وبخاصة في السور المكية، إجمالًا وتفصيلًا، وكان أول ما أُنزل وحيًا على رسول الله هو: سورة العلق: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢﴾ والسور المكية تتضمن أصول الدين والعقيدة من الأدلة العقلية والفطرية والشرعية على وجود الله تعالى وتوحيده، وصِدق الرسول ﷺ، وإثبات البعث.

وفي سائر سور القرآن الكريم نجد السورة الواحدة تجمع أركان العقيدة بأصول عامة تُبيّن أركان الإيمان- وأعظمها الإيمان بالله تعالى- وما يتفرع عن هذه الأركان وينضم إليها، أو يكون من مقتضياتها ومستلزماتها، وتضع- كذلك- الإجابة الصحيحة الحاسمة على الأسئلة التي تُفسِّر للإنسان أصل وجوده ونشأته، وغايته التي يسعى إليها، والمصير الذي ينتهي إليه بعد رحلته في هذه الحياة، وتُحدِّد علاقته بالله تعالى، وبالكون وبالحياة، والأحياء من حوله.

دقِّق ثم مثِّل:

دقِّق في هذه الجملة التي مرت بك في الأسطر الماضية: (نجد السورة الواحدة تجمع أركان العقيدة بأصول عامة تُبيّن أركان الإيمان).

ثم تعاون مع زملائك في ذكر ثلاث من سور القرآن الكريم، يصدق عليها ذلك، مع ذكر أمثلة من آياتها.

---

(١) درء التعارض، لابن تيمية ١/٢٧٧.

 المنحرفون عن الاحتجاج بالقرآن الكريم:

والمقصود هنا: بيان اتفاق المسلمين على اعتبار القرآن هو رأس مصادر تلقي العقيدة[1].

ولم يخالف في ذلك سوى بعض الرافضة ممن يطعن في القرآن بالزيادة أو النقصان.

«ولا خلاف بين أحد من الفرق المنتمية إلى المسلمين- من أهل السنة والمعتزلة والخوارج والمرجئة والزيدية- في وجوب الأخذ بما في القرآن، وأنه هو المتلوُّ عندنا نفسه، وإنما خالف في ذلك قوم من غلاة الروافض، هم كفار بذلك، مشركون عند جميع أهل الإسلام»[2].

ولذلك فإن طوائف المتكلمين يعظمون القرآن في الجملة[3]، ويعتنون بتفسيره، مع ما فيهم من البدع[4].

وقد حاول أفراد من أهل الانحراف المعاصر التشكيك في مصدرية القرآن، وجاءوا بالتلبيسات على ذلك، فلم ولن يفلحوا[5].

ولا يوجد مسلم لا يعتبر القرآن مصدرًا من مصادر التشريع وتلقي العقيدة، وإنما يكثر الخلاف في منهج الاستدلال بالقرآن على مسائل العقيدة، كما سيأتي تفصيله بإذن الله.

- **تعاون واستنتج:**

تضمنت آيات القرآن الكريم الكثير من قواعد الاعتقاد، فتأمل الآيات الآتية، واستخرج ما تدل عليه من قواعد، وزد أمثلة جديدة، كما في الجدول التالي:

---

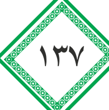
(١) ينظر: الدليل النقلي في الفكر الكلامي، د أحمد قوشتي ص٤٤.

(٢) الأحكام، لابن حزم ١/ ٩٦.

(٣) وقيل: (في الجملة) بسبب وجود طوائف من أهل الكلام يرون أن القرآن يُستدل به اعتضادًا وتأكيدًا لما دل عليه العقل، وليس ابتداءً واستقلالًا. ينظر: الدليل النقلي في الفكر الكلامي، د أحمد قوشتي ص٥٤.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٣/ ٢٠٧.

(٥) ينظر: موقف الفكر الحداثي العربي من أصول الاستدلال في الإسلام، محمد القرني ص٣٣٣.



الآية	ما تدل عليه من قواعد عقدية
﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].	
﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠].	
﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥].	
﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].	
﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [فصلت: ٦].	

ثالثًا: المصدر الثاني: السنة النبوية:



١ تعريف السنة:

يُقصد بالسنة في هذا المطلب من حيث كونها مصدرًا من مصادر التلقي، وبناء على ذلك يمكن تعريفها بأنها:

«ما صدر عن النبي ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير»[(١)].

والسنة مثل القرآن من حيث كونها مصدرًا للتشريع؛ وذلك لأنها وحي من الله تعالى كما وصفها الله بقوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم].

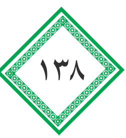
وقد بيَّن النبي ﷺ في سنته معالم العقيدة وأصول الدين، التي أمره الله بإبلاغها للناس.



٢ حكم الاحتجاج بالسنة:

وأصل الاحتجاج بالسنة فيما يتعلق بأمور الدين أمر متفق عليه[(٢)].

(١) إرشاد الفحول، للشوكاني ١/ ٩٥. وينظر: شرح الكوكب المنير ٢/ ١٦٠.
(٢) ينظر: الأم، للشافعي ٧/ ٢٨٧، وشرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية ص٥٩.



ومن رفض ذلك فهو كافر بذلك؛ لعدة أسباب:

١) أن الله أمر بأخذ ما آتانا الرسول ﷺ، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ۝٧﴾ [الحشر].

ومن رفض السنة فهو رافض للقرآن، غير مستسلم لربه.

٢) أن الله أمرنا بطاعة الرسول ﷺ، ووصف من تولى عن ذلك بأنه من الكافرين، فقال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٣٢﴾ [آل عمران].

٣) الأحاديث الدالة على أن السنة مثل القرآن في وجوب الاتباع، فعن المقدام بن معدي كرب، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي شَبْعَانًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ، فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ**»[١].

٣ الاتفاق على أصل الاحتجاج بالسنة:

لا توجد طائفة من الطوائف المنتسبة للإسلام ممن ينكر أصل الاحتجاج بالسنة، وإن كان يوجد لبعضهم إنكار لبعض المسائل المتعلقة بالسنة.

وقد قال الشافعي: «لم أسمع أحدًا نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل؛ اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه»[٢].

وإنكار سنن النبي ﷺ «خروج من جماعة أهل الإسلام»[٣].

وقال ابن حزم: «ولو أن امرأ قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن؛ لكان كافرًا بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر؛ لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال، وإنما ذهب إلى هذا بعض غالية الرافضة[٤]، ممن قد اجتمعت الأمة على كفرهم»[٥].

---

(١) أخرجه أبو داود برقم (٤٦٠٤) وصححه الألباني.
(٢) الأم، للشافعي ٧/ ٢٨٧.
(٣) السنة، للمروزي ص١٠٣.
(٤) ممن ينكرون نبوة محمد ﷺ، ويزعمون أن النبوة كانت لعلي رضي الله عنه، وأن جبريل أخطأ في إنزالها على محمد، وهؤلاء خارج دائرة الإسلام.
(٥) الإحكام، لابن حزم ٢/ ٨٠.

ولذلك فإنه لا يوجد من المسلمين «من يقول: لا أقر بما أخبر به الرسول، بل كل مسلم يقول: إن ما أخبر به الرسول فهو حق يجب تصديقه به.

وكل المسلمين من أهل السنة والبدعة يقولون: «آمنت بالله وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله»، فإنه متى لم يقر بهذا فهو كفر[1] كفرًا ظاهرًا»[2].

«ومحمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثقلين: إنسهم وجنِّهم، فمن اعتقد أنه يسوغ لأحد الخروج عن شريعته وطاعته فهو كافر يجب قتله»[3].

ابحث واستدل:

تضمنت السنة كثيرًا من مباحث الاعتقاد، فاستدل بحديث لكل مبحث مما يلي:

- الإيمان يزيد وينقص.
- الشرك الأصغر.
- بطلان الاحتجاج بالقدر على المعصية.
- صفات الخوارج.
- لا نُكفِّر مرتكب الكبيرة.
- علامات الساعة الكبرى.
- إثبات الشفاعة العظمى.

٤ المنحرفون في الاحتجاج بالسنة:

ومن أمثلة الطوائف الخارجة عن الإسلام التي ترفض أصل الاستدلال بالسنة: الطائفة التي تُسمَّى (القرآنيون)، وكانت أول نشأتهم في بلاد الهند، ويقوم مذهبهم على ادعاء الاكتفاء بالقرآن وحده، وترك السنة، وأنها ليست حجة في الدين، ولا حاجة لها[4].

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: كافر.
(٢) شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية ص٥٩.
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٤٢٢.
(٤) ينظر: القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، خادم حسين بخش، شبهات القرآنيين، عثمان شيخ علي، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، محمود محمد مزروعة.

وقد تشبه بالقرآنيين بعضُ الحداثيين المعاصرين، وهم أفراد ممن زعموا الاكتفاء بالقرآن وحده، وترك السنة[١].

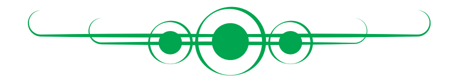
وقد نُسب إنكار الاحتجاج بأصل السنة إلى الخوارج، والمعتزلة، والشيعة، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن ذلك لم يثبت عنهم[٢].

مع الإشارة إلى أن جماعات من أهل المذاهب المنحرفة وإن كانوا لم ينكروا أصل الاحتجاج بالسنة، ولكنهم أنكروا كثيرًا من طُرُق نقلها، ودلالات ألفاظها، مما جعلهم يقتربون كثيرًا في واقع الأمر من المنكرين لأصل الاحتجاج بالسنة، على تفاوت بينهم.

قيِّم ومثِّل:

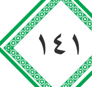
تأمل مع زميلك التصنيف الآتي للمخالفات في الاحتجاج بالسنة، وقم بتعديله إن شئت، ثم اكتب مثالًا لكل صنف، مع بيان ملخص رأيهم:

المخالفات في الاحتجاج بالسنة	القائلون بها	خلاصة رأيهم
إنكار الاحتجاج بها.		
التفريق بين طرق نقلها حسب التواتر والآحاد.		
التفريق بين متونها حسب دلالات ألفاظها.		



(١) ينظر في أمثلة ذلك: مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة، أحمد قوشتي ص١٦٣ – ١٧٨.

(٢) ينظر: الدليل النقلي، أحمد قوشتي ص١١٢.





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١. يُقدَّم النظر في الإجماع قبل غيره من المصادر. ( )
٢. تميزت السور المكية بتفصيل الاعتقاد. ( )
٣. اختلف السلف والمتكلمون في الاحتجاج بالقرآن. ( )
٤. يكفر المخالف في أصل الاحتجاج بالسنة. ( )
٥. تأثر القرآنيون بالأفكار الحداثية المعاصرة. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١. يتميز القرآن عن الحديث القدسي بأن:

(حروفه من الله– معانيه من الله– تلاوته يُتعبَّد بها)

٢. جمهور المتكلمين على الاستدلال بالقرآن:

(استقلالًا- تبعًا– اعتضادًا)

٣. نشأت طائفة (القرآنيون) في:

(بلاد فارس– الهند- إندونيسيا)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- اشرح عبارة (**منه بدأ وإليه يعود**) في تعريف القرآن الكريم.
- وضح بثلاثة أمثلة قواعد الاعتقاد في القرآن الكريم.
- اشرح تعريف السنة النبوية.
- استدل على وجوب الاحتجاج بالسنة في مسائل الاعتقاد.
- فرق بين مسالك المختلفين في الاحتجاج بالسنة النبوية.



الدرس الثالث: المصادر الأصلية لتلقي العقيدة (الإجماع)

مقدمة الدرس:

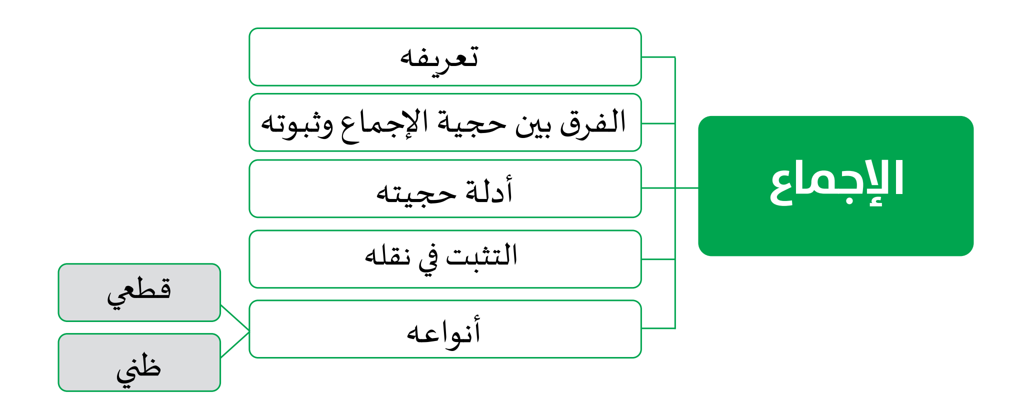
نتمم في هذا الدرس المصادر الأصلية في تلقي العقيدة عند أهل السنة والجماعة، حيث نتدارس المصدر الثالث وهو: (الإجماع).

ويستهدف هذا الدرس بيان: تعريف الإجماع، والفرق بين حجيته وثبوته، وأدلة حجيته، وأهمية التثبت في نقله، وتفصيل أنواعه.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تشرح تعريف الإجماع.
٢. تفرق بين حجية الإجماع وثبوته.
٣. تستدل على حجية الإجماع.
٤. تقدر أهمية التثبت في نقل الإجماع.
٥. تميز بين أنواع الإجماع.



أولًا: تعريف الإجماع:

ويمكن بيان المراد بالإجماع بأنه: (**اتفاق مجتهدي العصر من هذه الأمة على أمر ديني**)[١].

شرح التعريف:

(**اتفاق**) أي: الاشتراك في الرأي، سواء دل على ذلك القول أو الفعل أو الإقرار.

(**مجتهدي**) أي: أهل الاجتهاد من العلماء، فلا عبرة بغير المجتهدين، وكذلك لا بد من اتفاق جميع المجتهدين، فلا يكفي أكثرهم.

(**العصر**) أي: في أي عصر من العصور، بداية من عصر الصحابة إلى قيام الساعة، وليس المراد جميع العصور.

(**من هذه الأمة**) أي: الأمة الإسلامية، وهي أمة الإجابة، فيخرج بذلك إجماعات الأمم السابقة.

(**على أمر ديني**) فيخرج بذلك: الإجماع على أمر دنيوي أو عقلي أو لغوي، ونحو ذلك.

ثانيًا: الفرق بين حجية الإجماع وثبوته:

ينبغي التفريق بين حجية الإجماع وتصوره، وبين حصوله وثبوته، وذلك أن التعريف السابق مبني على صحة تصور الإجماع والاحتجاج به، فإن «الإجماع هو الأصل الثالث الذي يُعتمَد عليه في العلم والدين»[٢].

أما صحة وقوع الإجماع وثبوته فإن ما يمكن إثباته هو إجماع الصحابة ومن قاربهم[٣]؛ وذلك أن أكثر الإجماعات أو كلها- إلا اليسير منها جدًّا- إنما هي إجماعات الصحابة رضوان الله عليهم؛ وذلك أن الصحابة كانوا محصورين، يُعلمَ أحوالهم وعددهم قبل انتشارهم في أقطار الأرض.

وإذا قيل: (إن إجماع أهل كل عصر حجة) معناه: إن هذا شأنه إذا وُجِد، وكونه لم يُعلَم وجوده لا يقدح في دعوى صحة الإجماع[٤].

---

(١) شرح مختصر الروضة ٣/ ٦. وينظر: روضة الناظر، لابن قدامة ١/ ٣٧٦.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٧.

(٣) وهو اختيار ابن تيمية، والطوفي، وابن بدران، وغيرهم. ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٧، ١١/ ٣٤١، شرح مختصر الروضة، للطوفي ٣/ ١٢، نزهة الخاطر، لابن بدران ١/ ٢٧٥.

(٤) ينظر: نفائس الأصول، للقرافي ٦/ ٢٥٥٢.

وذلك أن الإجماع متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث والكلام وغيرهم في الجملة، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة، لكن المعلوم منه هو ما كان عليه الصحابة، وأما ما بعد ذلك فتعذر العلم به غالبًا.

ولهذا اختلف أهل العلم فيما يُذكَر من الإجماعات الحادثة بعد الصحابة، واختُلف في مسائل منه؛ كإجماع التابعين على أحد قولي الصحابة، والإجماع الذي لم ينقرض عصر أهله حتى خالفهم بعضهم، والإجماع السكوتي، وغير ذلك»[١]

وهذا هو قول «أهل السنة والجماعة؛ فإنهم متفقون على أن إجماع الصحابة حجة، ومتنازعون في إجماع من بعدهم»[٢].

وذلك لأن «الإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح؛ إذ بعدهم كثُر الاختلاف، وانتشرت الأمة»[٣].

وذلك من أمثال معالم الدين الظاهرة، ولذلك يقول الشافعي: «لستُ أقول ولا أحدٌ من أهل العلم: «هذا مجتمع عليه» إلا لما لا تَلْقى عالمًا أبدًا إلا قاله لك، وحكاه عمن قبله، كـ «الظهرُ أربعٌ، وكتحريم الخمر»، وما أشبه هذا»[٤].

أما مسائل العلم غير الظاهرة فهي مما يتعذر إثبات الإجماع عليها غالبًا، ولذلك قال المعلمي: «وقد تتبعت ما جاء من الكتاب والسنة وآثار الصحابة رضي الله عنهم في الإجماع، ثم تأملت ما نُقل عن الإمامين الشافعي وأحمد، فتحرَّر لي من ذلك كله أنَّ الإجماع إنما يتحقَّق في الفرائض القطعية، كفرضية الصلوات الخمس ونحوها، وأما ما عدا ذلك فإنما يحصل العالم منه على عدم العلم بالمخالف»[٥].

ولذلك كان أكثر احتجاج الصحابة رضوان الله عليهم هو بالكتاب والسنة، أما «الإجماع لم يكن يحتج به عامتهم، ولا يحتاجون إليه؛ إذ هم أهل الإجماع، فلا إجماع قبلهم»[٦].

ومن المهم التنبيه عليه في هذا المقام: أن نسبة قول من الأقوال إلى جميع أهل السنة لا يكون

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١١/ ٣٤١.
(٢) منهاج السنة ٢/ ٦٠١.
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٧.
(٤) الرسالة، للشافعي ص ٥٣٤.
(٥) آثار المعلمي ١٨/١٣٤.
(٦) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٢٠٠.

إلا بنقل عن جميعهم، ولا يكفي فيه حكاية ذلك بناء على فهم كلامهم؛ فإن حكاية قول على أنه هو قول جميع أهل السنة الذي لا يجوز الخروج عنه، ويُضلل المخالف فيه، يكون بأحد طريقين:

١) نقل إجماعهم في هذه المسألة، وهو طريق صحيح، ولكنه لا يكاد ينضبط بعد عصر الصحابة؛ لكثرة الاختلاف، وانتشار الأمة.

٢) أن يكون ذلك بناء على فهم يفهمه الشخص لكلام السلف، وهذا طريق غير صحيح، فإن الفُهوم تختلف، ولا يصح إخراج أحد عن أهل السنة بناء على فهم لبعضهم.

ولذلك قال ابن تيمية إنه (من المعلوم أن مذهب السلف:

- **إن كان يعرف بالنقل عنهم فليرجع في ذلك إلى الآثار المنقولة عنهم.**

وإن كان إنما يعرف بالاستدلال المحض بأن يكون كل من رأى قولًا عنده هو الصواب قال:» هذا قول السلف لأن السلف لا يقولون إلا الصواب وهذا هو الصواب«، فهذا هو الذي يجرئ المبتدعة على أن يزعم كل منهم أنه على مذهب السلف، فقائل هذا القول قد عاب نفسه بنفسه حيث انتحل مذهب السلف بلا نقل عنهم بل بدعواه: أن قوله هو الحق.

وأما أهل الحديث: فإنما يذكرون مذهب السلف بالنقول المتواترة، يذكرون من نقل مذهبهم من علماء الإسلام، وتارة يروون نفس قولهم في هذا الباب كما سلكناه في جواب الاستفتاء.

فإنا لما أردنا أن نبيّن مذهب السلف ذكرنا طريقين:

أحدهما: أنا ذكرنا ما تيسر من ذكر ألفاظهم ومن روى ذلك من أهل العلم بالأسانيد المعتبرة.

والثاني: أنا ذكرنا من نقل مذهب السلف من جميع طوائف المسلمين من طوائف الفقهاء الأربعة ومن أهل الحديث والتصوف وأهل الكلام كالأشعري وغيره.

فصار مذهب السلف منقولًا بإجماع الطوائف وبالتواتر، لم نثبته بمجرد دعوى الإصابة لنا والخطأ لمخالفنا كما يفعل أهل البدع) [١].

ابحث ومثِّل:

تعاون مع زملائك في البحث عن أمثلة لمسائل عقدية انعقد عليها الإجماع مع ذكر العلماء الذين نقلوا هذا الإجماع، كما في الجدول التالي:

(١) مجموع الفتاوى ٤/ ١٥١.

الباب	مسائل عقدية مجمع عليها	علماء نقلوا هذا الإجماع
توحيد الألوهية		
صفات الله تعالى		
النبوات		
اليوم الآخر		
الإيمان بالقدر		

ثالثًا: أدلة حجية الإجماع:

ومما يستدل به على حجية الإجماع:

١ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء].

وهذه الآية أصل في ذكر أصول الاستدلال الشرعي: الكتاب، والسنة، والإجماع.

فذكر فيها الأمر بالرد إلى الله، وهو الرد إلى كتابه سبحانه وتعالى، والرد إلى الرسول ﷺ، وهو الرد إلى سنته، وعند الاتفاق والإجماع وعدم التنازع فإنه يلزم العمل بما لم يحصل التنازع فيه، وذلك أنه يُستدل «من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ﴾ أنه عند عدم النزاع يعمل بالمتفق عليه، وهو الإجماع»(١).

٢ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء].

«فإنه توعَّد على المشاقة للرسول واتباع غير سبيل المؤمنين، وذلك يقتضي أن كلًّا منهما مذموم؛ فإن مشاقة الرسول وحدها مذمومة بالإجماع، فلو لم يكن الآخر مذمومًا لكان قد رتب الوعيد على وصفين: مذموم، وغير مذموم، وهذا لا يجوز»(٢).

٣ عن كعب بن عاصم الأشعري، سمع النبي ﷺ يقول: «**إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَجَارَ أُمَّتِي مِنْ أَنْ تَجْتَمِعَ عَلَى ضَلَالَةٍ**»(٣).

(١) أضواء البيان، للشنقيطي ١/ ٢٤٥، وينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٦٧.
(٢) منهاج السنة، لابن تيمية ٨/ ٣٤٨.
(٣) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة برقم (٨٢) وقال الألباني في ظلال السنة: حديث حسن.

رابعًا: التثبت في نقل الإجماع:

وذلك أن مما ينبغي الإشارة إليه هو: عدم المسارعة في نقل الإجماع على مسائل من العلم لم تثبت فيها حقيقة الإجماع، خصوصًا المسائل غير المشهورة، وغاية ما يُنقَل فيها: أنه قول أكثر أهل العلم، ولذلك فإن «ادعاء الإجماع في كثير من خاص الأحكام ليس كما يقول من يدَّعيه»[1].

وكذلك فإن كثيرًا من الإجماعات الباطلة التي يحكيها المخالفون لأهل السنة «من إجماع المسلمين، أو إجماع المليين في مواضع كثيرة، يحكونه بحسب ما يعتقدونه من لوازم أقوالهم، وكثير من الإجماعات التي يحكيها أهل الكلام هي من هذا الباب.

فإن أحدهم قد يرى أن صحة الإسلام لا تقوم إلا بذلك الدليل، وهم يعلمون أن المسلمين متفقون على صحة الإسلام، فيحكون الإجماع على ما يظنونه من لوازم الإسلام، كما يحكون الإجماع على المقدمات التي يظنون أن صحة الإسلام مستلزمة لصحتها، وأن صحتها من لوازم صحة الإسلام، أو يكونون لم يعرفوا من المسلمين إلا قولين أو ثلاثة، فيحكون الإجماع على نفي ما سواها، وكثير مما يحكونه من هذه الإجماعات لا يكون معهم فيها نقل، لا عن أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، بل ولا عن العلماء المشهورين، الذين لهم في الأمة لسان صدق، ولا فيها آية من كتاب الله، ولا حديث عن رسول الله ﷺ، وهم مع هذا يعتقدون أنها من أصول الدين، التي لا يكون الرجل مؤمنًا، أو لا يتم دين الإسلام إلا بها، ونحو ذلك»[2].

طالع ثم لخص:

ادعى المتكلمون إجماعات كثيرة تخالف عقيدة السلف، فطالع بحث (دعاوى الإجماع عند المتكلمين في أصول الدين).

ثم لخص أهم سمات الإجماعات المدعاة، واذكر ثلاثة أمثلة عليها.

خامسًا: أنواع حجية الإجماع:

من المهم قبل ذلك الإشارة إلى حكم إنكار الاستدلال بالإجماع، واعتباره مصدرًا من مصادر تلقي العقيدة:

---

(١) الأم، للشافعي ١/ ١٧٨.

(٢) درء التعارض، لابن تيمية ٨/ ٩٦.

ذلك أن الاحتجاج بالإجماع يُعتبَر من أصول الدين، بل «هو الأصل الثالث الذي يُعتمَد عليه في العلم والدين»[1].

وأيضًا فإنهم يعتبرونه مصدرًا من مصادر التلقي، وهذا «متفق عليه بين عامة المسلمين؛ من الفقهاء، والصوفية، وأهل الحديث، والكلام، وغيرهم في الجملة، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة»[2].

ولذلك كان المخالفون لأهل السنة والجماعة شعارهم: «مفارقة الكتاب والسنة والإجماع، فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع كان من أهل السنة والجماعة»[3].

لأن «دين المسلمين مبني على اتباع كتاب الله، وسنة رسوله، وما اتفقت عليه الأمة، فهذه الثلاثة هي أصول معصومة»[4].

وعلى ذلك فإن إنكار الاستدلال بالإجماع ليس من أقوال أهل السنة والجماعة[5].

إذا تبيَّن ذلك فإن الإجماع الذي تثبت به الأحكام نوعان[6]:

١ إجماع قطعي:

وهو ما تحققت فيه الشروط التي ذُكِرت في تعريف الإجماع، ويتحقق ذلك في إجماعات الصحابة، ومعالم الدين الظاهرة، ولا بد أن يكون هذا الإجماع مستندًا إلى نص شرعي من الكتاب أو السنة.

وذلك أن «كل ما أجمع عليه المسلمون فإنه يكون منصوصًا عن الرسول، فالمخالف لهم مخالف للرسول، كما أن المخالف للرسول مخالف لله، ... فلا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول، ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس، ويعلم الإجماع فيستدل به»[7].

وحينئذ فإن **مخالف هذا الإجماع يكفر** بعد قيام الحجة عليه، وانتفاء الشبهة عنه؛ وذلك لرده النصوص الشرعية التي استند إليها الإجماع، وكذا النصوص الواردة في الاحتجاج بالإجماع.

«فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع، وبانتفاء المنازع من المؤمنين؛ فإنها مما بيَّن الله فيه

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١٥٧. وينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٢/ ٣٦٠.
(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١١/ ٣٤١.
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٣٤٦.
(٤) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ٢٧٢.
(٥) ينظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان علي ١/ ١٤٩، والمسألة تحتاج مزيد تحرير.
(٦) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٢٦٧، ٢٧٠، منهاج السنة، لابن تيمية ٨/ ٣٥٤.
(٧) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ١٩٤.

الهدى، ومخالف مثل هذا الإجماع يكفر، كما يكفر مخالف النص البيّن، وأما إذا كان يظن الإجماع ولا يقطع به؛ فهنا قد لا يقطع أيضًا بأنها مما تبيَّن فيه الهدى من جهة الرسول، ومخالف مثل هذا الإجماع قد لا يكفر؛ بل قد يكون ظن الإجماع خطأ، والصواب في خلاف هذا القول، وهذا هو فصل الخطاب فيما يكفر به من مخالفة الإجماع وما لا يكفر»[1].

وذلك أنه «قد تنازع الناس في مخالف الإجماع: هل يكفر؟ على قولين، والتحقيق: أن الإجماع المعلوم[2] يكفر مخالفه كما يكفر مخالف النص بتركه، لكن هذا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به، وأما العلم بثبوت الإجماع في مسألة لا نص فيها فهذا لا يقع.

وأما غير المعلوم[3] فيمتنع تكفيره، وحينئذ فالإجماع مع النص دليلان كالكتاب والسنة.

وتنازعوا في الإجماع: هل هو حجة قطعية أو ظنية؟ والتحقيق أن قطعيه قطعي، وظنيه ظني، والله أعلم»[4].




٢ إجماع ظني:

إن صحت تسميته (إجماعًا)، وهو ما تخلف فيه بعض الشروط التي ذُكِرت في تعريف الإجماع، مثل:

الإجماع السكوتي:

وهو: أن يشتهر القول أو الفعل من البعض ويسكت الباقون عن إنكاره.

الإجماع الاستقرائي:

وهو: أن تُستقرَأ أقوال العلماء في مسألة فلا يُعلَم فيها خلاف، ونحو ذلك[5].

وهذا النوع من الإجماع ليس حجةً قطعية، وإنما حجة ظنية.

فإن «هذا الإجماع وإن جاز الاحتجاج به؛ فلا يجوز أن تُدفع النصوص المعلومة به؛ لأن هذا حجة ظنية لا يجزم الإنسان بصحتها؛ فإنه لا يجزم بانتفاء المخالف، وحيث قُطِع بانتفاء المخالف فالإجماع قطعي.

وأما إذا كان يُظن عدمه ولا يُقطع به فهو حجة ظنية، والظني لا يُدفَع به النص المعلوم،

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٧/ ٣٩.
(٢) أي: القطعي.
(٣) أي: غير القطعي.
(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٢٦٩.
(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٢٦٧.

لكن يُحتج به، ويُقدَّم على ما هو دونه بالظن، ويُقدَّم عليه الظن الذي هو أقوى منه، فمتى كان ظنه لدلالة النص أقوى من ظنه بثبوت الإجماع قَدَّم دلالة النص، ومتى كان ظنه للإجماع أقوى قَدَّم هذا، والمصيب في نفس الأمر واحد»[1].

وبناءً على ذلك فإنه يُقدَّم الدليل الأقوى بحسب القرائن والمرجحات المُحتفة به.

وذلك أنه «إذا نَقل عالمٌ الإجماعَ، وَنقل آخر النزاع- إما نقلًا سُمِّي قائله؛ وإما نقلًا بخلاف مطلقًا ولم يُسمَّ قائله- فليس لقائل أن يقول نقلًا لخلافٍ لم يَثْبُت؛ فإنه مُقابَل بأن يُقال: ولا يثبت نقل الإجماع، بل ناقل الإجماع نافٍ للخلاف، وهذا مُثبِت له، والمثبت مُقدَّم على النافي.

وإذا قيل: يجوز في ناقل النزاع أن يكون قد غلط فيما أثبته من الخلاف؛ إما لضعف الإسناد، أو لعدم الدلالة.

قيل له: ونافي النزاع غلطه أجوز؛ فإنه قد يكون في المسألة أقوال لم تبلغه، أو بلغتْه وظن ضعف إسنادها، وكانت صحيحة عند غيره؛ أو ظن عدم الدلالة، وكانت دالة. فكل ما يجوز على المثبت من الغلط يجوز على النافي مع زيادة عدم العلم بالخلاف، وهذا يشترك فيه عامة الخلاف؛ فإن عدم العلم ليس علمًا بالعدم، لا سيما في أقوال علماء أمة محمد ﷺ التي لا يحصيها إلا رب العالمين، ولهذا قال أحمد وغيره من العلماء: من ادعى الإجماع فقد كذب»[2].

والخلاصة: «أن الإجماع الذي يُضلل المخالف فيه هو إجماع الصحابة رضي الله عنهم، وما عداه من دعوى الإجماع» فليس كذلك [3].

ناقش ثم قارن:

بعد دراستك لأهم مسائل الإجماع في تلقي الاعتقاد؛ ناقش أستاذك وزملاءك في أمرين:

- **وجود فروق بين الإجماع العقدي والإجماع الفقهي.**
- **الفرق بين أهل السنة والمتكلمين في مسائل الإجماع العقدي.**

تأمل وعبر:

تأمل لو أن أصحاب الفرق والمتكلمين عملوا بإجماع السلف في مسائل الاعتقاد، ولم يخالفوه، وعبر عن آثار ذلك في عشرة أسطر.

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٢٦٧.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٢٧١.

(٣) البيان والإشهار، لفوزان السابق ١/ ١٣٩. وينظر: ١/ ١٢٤.



أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١ يستحيل الإجماع على مسألة بعد عصر الصحابة. (   )

٢ يُشترط اعتماد الإجماع على نص شرعي ثابت. (   )

٣ يتعذر إثبات الإجماع في المسائل الدقيقة. (   )

٤ اتفق العلماء على حجية الإجماع السكوتي. (   )

٥ يُقدَّم قول مثبت الخلاف على ناقل الإجماع. (   )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١ يُشترط في الاحتجاج بالإجماع:

(نقله عن الصحابة– اتفاق مجتهدي العصر– اتفاق مجتهدي كل عصر)

٢ يُشترط في نسبة الإجماع لأهل السنة أن:

(يُنقل عن جميعهم– يذكره عالم معتبر– لا يُعلَم قول مخالف له)

٣ مخالف الإجماع القطعي:

(فاسق– مبتدع- كافر)

٤ يلحق الإجماع الاستقرائي بالإجماع:

(القطعي– الظني- السكوتي)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- اشرح تعريف الإجماع.
- فرِّق بين حجية الإجماع وثبوته.
- استدل على حجية الإجماع في مسائل الاعتقاد.
- قارن بين الإجماع القطعي والسكوتي والاستقرائي.



الدرس الرابع: المصادر الفرعية لتلقي العقيدة (العقل السليم)

مقدمة الدرس:

المصادر الفرعية لتلقي العقيدة هي التي تدل على بعض مسائل الاعتقاد بطريقة إجمالية.

وهي: العقل السليم، والفطرة السليمة.

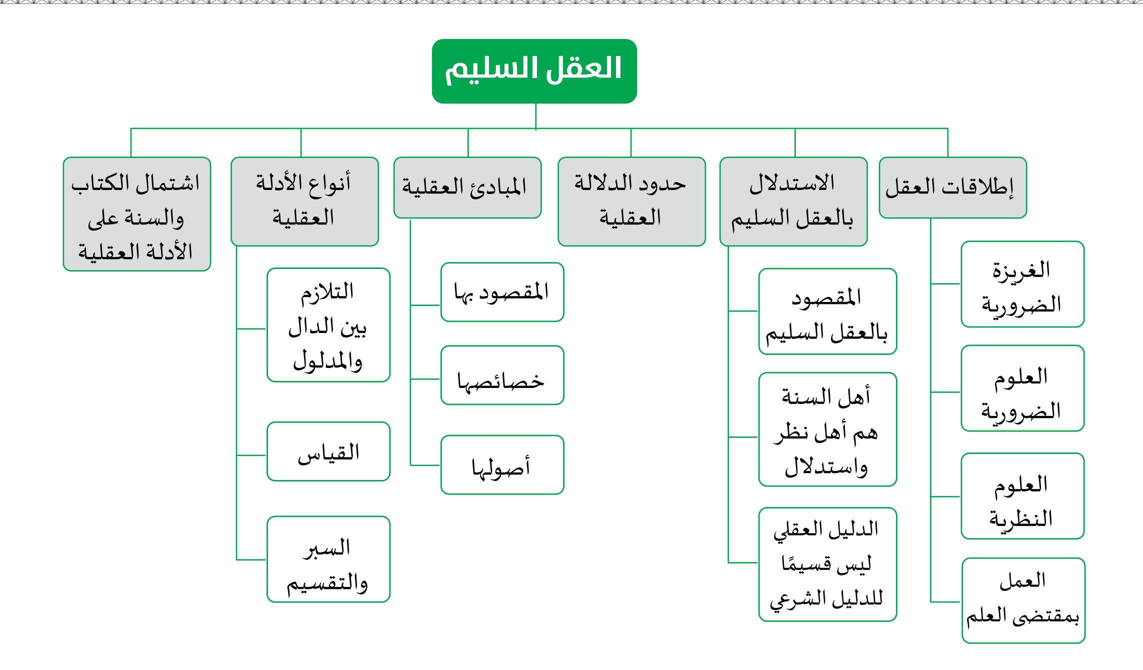
ونخصص هذا الدرس لدراسة العقل السليم، حيث نحدد المقصود به في ظل تنوع إطلاقات كلمة (العقل)، وكذلك نبين حدود الدلالة العقلية، ونُعرِّف بالمبادئ العقلية وخصائصها وأصولها، ونشرح أنواع الأدلة العقلية.

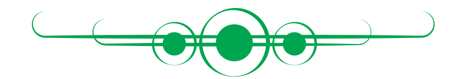
وثمرة ذلك هو أن تستخرج الأدلة العقلية من القرآن والسنة، وتحلل طرق إيرادها، وتبرهن على جمع أهل السنة بين علوم المعقول والمنقول؛ لتزداد ثقة وطمأنينة لهذه المنهج الرباني القويم.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تميز بين إطلاقات العقل.
٢. تحدد المقصود بالعقل السليم كمصدر للتلقي.
٣. تبرهن أن أهل السنة هم أهل نظر واستدلال.
٤. تلخص حدود الدلالة العقلية.
٥. تبين المبادئ العقلية وخصائصها وأصولها.
٦. تميز الأدلة العقلية المستدل بها في الاعتقاد.
٧. تطبق القياس في الاستدلال العقدي.
٨. تبرهن على اشتمال الكتاب والسنة للأدلة العقلية.


العقل السليم
إطلاقات العقل
الغريزة الضرورية
العلوم الضرورية
العلوم النظرية
العمل بمقتضى العلم
الاستدلال بالعقل السليم
المقصود بالعقل السليم
أهل السنة هم أهل نظر واستدلال
الدليل العقلي ليس قسيمًا للدليل الشرعي
حدود الدلالة العقلية
المبادئ العقلية
المقصود بها
خصائصها
أصولها
أنواع الأدلة العقلية
التلازم بين الدال والمدلول
القياس
السبر والتقسيم
اشتمال الكتاب والسنة على الأدلة العقلية



أولًا: إطلاقات العقل:

يُطلَق العقل ويراد به عدة أمور[1]:

١ الغريزة الضرورية:

فيراد بالعقل: الغريزة الضرورية الموجودة في الإنسان التي بها يدرك الأمور.

وهذا المعنى هو المراد في شروط التكليف.

٢ العلوم الضرورية:

ويراد بالعقل: جملة المعارف الفطرية، والعلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء.

وذلك مثل: العلم بأن الكل أكبر من جزئه، وأن الاثنين أكبر من الواحد، وأن الشخص الواحد لا يكون في مكانين في وقت واحد، وأنه لا يمكن اجتماع الضدين، وأنه لا يمكن التناقض، وإثبات العلاقة بين الأسباب والمسبَّبات.

والعقل بهذا المعنى هو الذي يُفرَّق به بين العاقل والمجنون.

وهذا المعنى هو المراد في مسألة تعارض النقل والعقل، وهو المراد بالدلالة العقلية في أبواب الدلالات.

٣ العلوم النظرية:

ويراد بالعقل: جملة العلوم النظرية النافعة التي يُحصلها الإنسان بالنظر والاستدلال.

وذلك أنه يُراد بالعقل: «علوم مكتسبة، تدعو الإنسان إلى فعل ما ينفعه، وترك ما يضره...، وهو داخل فيما يُحمَد بها عند الله من العقل، ومن عَدِمَ هذا ذُمَّ، ... وما في القرآن مِن مدح مَن يعقل وذمِّ مَن لا يعقل يدخل فيه هذا النوع»[2].

٤ العمل بمقتضى العلم:

فيُراد بالعقل: العمل بمقتضى العلم.

وهو من أكثر المعاني استعمالًا للعقل في لسان السلف؛ وذلك لأنه مقتضى الإدراك العقلي الصحيح.

---

(١) ينظر: بغية المرتاد، لابن تيمية ص ٢٦٠، درء التعارض، لابن تيمية ٩/ ١٩، ١٠/ ٣٠٢، مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٧/ ٢٤، الدليل العقلي عند السلف، عبد الرحمن الشهري ص ١٩، منهج ابن تيمية المعرفي، عبد الله الدعجاني ص٢٦٩.

(٢) بغية المرتاد ص٢٦٠.



وهذا العقل هو الذي يوجب النجاة في الآخرة، ولذلك نفى الله هذا العقل عن أصحاب النار فقال:  [الملك].

ثانيًا: الاستدلال بالعقل السليم:

١ المقصود بالعقل السليم كمصدر للتلقي:

العقل السليم هو: السالم من الفساد والانحراف.

ويُطلَق الدليل العقلي على: «الاستدلال بالأمور الضرورية أو النظرية التي يحصلها العقل على إثبات مطلوب معين أو نفيه»[١].

وبناء على ما سبق فالمراد باعتبار العقل السليم مصدرًا فرعيًّا مساندًا لتلقي العقيدة هو:

(الاستدلال بجملة المعارف الفطرية، والعلوم الضرورية والنظرية الصحيحة على إثبات أمر إجمالي من أمور الاعتقاد أو نفيه، وأنه لا يمكن أن يستقل العقل بإثبات أمر شرعي لم يرد إثباته في الكتاب أو السنة؛ لأن جميع أمور الدين قد جاء الكتاب والسنة ببيانها بيانًا شافيًا).

وذلك أن «طريقة السلف إنما هي إثبات ما دلت عليه النصوص من الصفات، وفهمها وتدبرها، وتعقل معانيها، وتنزيه الرب عن تشبيهه فيها بخلقه، كما ينزهونه عن العيوب والنقائص، وإبطال طريقة النفاة المعطلة، وبيان مخالفتها لصريح المعقول، كما هي مخالفة لصحيح المنقول»[٢].

«ولم يكن في سلف الأمة وأئمتها من يَردُّ أدلة الكتاب ولا السنة على شيء من مسائل الصفات ولا غيرها، بل ينكرون على أهل الكلام الذين يعدلون عما دل عليه الكتاب والسنة إلى ما يناقض ذلك، ولا كانوا ينكرون المعقولات الصحيحة أصلًا ولا يدفعونها، بل يحتجون بالمعقولات الصريحة كما أرشد إليها القرآن ودل عليها، فعامة المطالب الإلهية قد دل القرآن عليها بالأدلة العقلية والبراهين اليقينية»[٣].

---

(١) الدليل العقلي عند السلف، عبد الرحمن الشهري ص ٢٣.
(٢) الصواعق المرسلة، لابن القيم ٣/ ١١٣٤.
(٣) الصفدية، لابن تيمية ١/ ٢٩٥.

٢ أهل السنة هم أهل نظر واستدلال:

«ومن العجب: أن أهل الكلام يزعمون أن أهل الحديث والسنة أهل تقليد، ليسوا أهل نظر واستدلال! وأنهم ينكرون حجة العقل، وربما حُكي إنكار النظر عن بعض أئمة السنة، وهذا مما ينكرونه عليهم.

فيقال لهم: ليس هذا بحق، فإن أهل السنة والحديث لا ينكرون ما جاء به القرآن، هذا أصل متفق عليه بينهم، والله قد أمر بالنظر والاعتبار والتفكر والتدبر في غير آية، ولا يُعرَف عن أحد من سلف الأمة ولا أئمة السنة وعلمائها أنه أنكر ذلك، بل كلهم متفقون على الأمر بما جاءت به الشريعة من النظر والتفكر والاعتبار والتدبر وغير ذلك.

ولكن وقع اشتراك في لفظ (النظر والاستدلال)، ولفظ (الكلام)، فإنهم أنكروا ما ابتدعه المتكلمون من باطل نظرهم وكلامهم واستدلالهم، فاعتقدوا أن إنكار هذا مستلزم لإنكار جنس النظر والاستدلال»[1].

وإن كان يوجد من بعض المنتسبين للسنة من ينفي بعض الدلالات العقلية؛ لعدم علمه بها، فإن بعض «أهل الحديث والسنة قد ينفي حصول العلم لأحدٍ بغير الطريق التي يعرفها، حتى ينفي أكثر الدلالات العقلية من غير حجة على ذلك»[2].



الدليل العقلي ليس قسيمًا للدليل الشرعي:

ينبغي التنبيه أن الدليل العقلي عند أهل السنة ليس قسيمًا للدليل الشرعي، بل هو نوع من أنواعه؛ وذلك أن الدليل الشرعي يشتمل على الدليل النقلي الخبري، وعلى الدليل العقلي.

وهذا «ما عليه سلف الأمة، أهل العلم والإيمان، من أن الله سبحانه وتعالى بيَّن من الأدلة العقلية التي يحتاج إليها في العلم بذلك ما لا يقدر أحد من هؤلاء قدره، ونهاية ما يذكرونه جاء القرآن بخلاصته على أحسن وجه»[3].

«ولكن من الناس من ظن أن السمعيات ليس فيها عقلي، والعقليات لا تتضمن السمعي.

ثم افترقوا، فمنهم من رجح السمعيات، وطعن في العقليات، ومنهم من عكس.

وكلا الطائفتين مقصر في المعرفة بحقائق الأدلة السمعية والعقلية»[4].

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٤/ ٥٥.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١١/ ٣٣٨، وينظر: ١٩/ ١٦٠.

(٣) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ٢٨.

(٤) درء التعارض، لابن تيمية ٨/ ٢٤.

ثالثًا: حدود الدلالة العقلية[1]:

دلالة العقل على المسائل العقدية هي دلالة إجمالية وليست دلالة تفصيلية، مثل: أن يدل على وجود الخالق، وكماله المطلق، وتنزيهه عن النقائص والعيوب، وتوحيده، فهذه الأصول يدركها العقل.

وأما تفاصيل أمور الاعتقاد فلا يمكن إثباتها إلا من طريق الوحي.

فالرسل تبيّن تفاصيل ذلك لأممها، «فما أخبرت به الرسل من تفاصيل اليوم الآخر وأمرت به من تفاصيل الشرائع لا يعلمه الناس بعقولهم، كما أن ما أخبرت به الرسل من تفصيل أسماء الله وصفاته لا يعلمه الناس بعقولهم، وإن كانوا قد يعلمون بعقولهم جُمَل ذلك»[2].

وذلك أن «العقل شرط في معرفة العلوم وكمال وصلاح الأعمال، وبه يكمل العلم والعمل، لكنه ليس مستقلًا بذلك؛ بل هو غريزة في النفس وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإن اتصل به نور الإيمان والقرآن كان كنور العين إذا اتصل به نور الشمس والنار، وإن انفرد بنفسه لم يُبصر الأمور التي يعجز وحده عن دركها»[3].

وذلك أن «العقل يقرر ما أخبرت به الرسل ويصدِّقه، لكن بطريق الإجمال، وأما التفصيل فلا يُهتدى إليه بمجرد العقل، بل بنور النبوة، فإنه مثلًا: يثبت أن الخالق مباين للمخلوق.......، والعقل يثبت علوه على مخلوقاته مع مباينته لها، لكن لا يَهتدي إلى معرفة العرش واستوائه عليه، ... فكذلك أيضًا العقل وإن بيَّن خلقه للعالم، لكن لا يُبيّن أنه خُلِق في ستة أيام، فإن هذا التفصيل إنما يُعلَم بالسمع»[4].

«ولا تحسبن أن العقول لو تُرِكت وعلومها التي تستفيدها بمجرد النظر؛ عرفت الله معرفة مفصلة بصفاته وأسمائه على وجه اليقين! فإن عامة من تكلم في هذا الباب بالعقل فإنما تكلم بعد أن بلغه ما جاءت به الرسل، واستصغى بذلك واستأنس به، سواء أظهر الانقياد

---

(١) ينظر: درء التعارض، لابن تيمية ١/ ١٨٧.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ١١٥.

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٣٣٩.

(٤) مسألة حدوث العالم، لابن تيمية ص ١٠٠.

للرسل أو لم يظهر، وقد اعترف عامة الرؤوس منهم[(١)] أنه لا ينال بالعقل علم جازم في تفاصيل الأمور الإلهية، وإنما ينال به الظن والحسبان.

والقدر الذي يمكن العقل إدراكه بنظره؛ فإن المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم نبهوا الناس عليه وذكروهم به ودعوهم إلى النظر فيه؛ حتى فتحوا أعينًا عميًا وآذانًا صمًّا وقلوبًا غلفًا.

والقدر الذي يعجز العقل عن إدراكه علَّموهم إياه وأنبأوهم به»[(٢)].

وذلك «أن عامة مسائل أصول الدين الكبار؛ مثل الإقرار بوجود الخالق وبوحدانيته وعلمه وقدرته ومشيئته وعظمته والإقرار بالثواب وبرسالة محمد ﷺ وغير ذلك مما يُعلَم بالعقل؛ قد دل الشارع على أدلته العقلية»[(٣)].

رابعًا: المبادئ العقلية:



١ المقصود بالمبادئ العقلية[(٤)]:

قبل بيان المراد بالمبادئ العقلية؛ نُقدِّم ببيان مراحل الاستدلال العقلي؛ لتعلقها به:

مراحل الاستدلال العقلي:

- **الأولى**: التصور العقلي الصحيح لأمرين على حقيقتهما.
- **الثانية**: الاستدلال الصحيح على العلاقة بينهما، وتتضمن هذه المرحلة المبادئ العقلية؛ فإنها مسلمات عقلية يُستدَل بها ولا يُستدَل عليها.
- **الثالثة**: الحكم الصحيح على العلاقة بينهما إثباتًا أو نفيًا.

فإن العقل «يتصور المعيَّنين أولًا؛ وهما: الأصل، والفرع، ثم ينتقل إلى لازمهما وهو: المشترك، ثم إلى لازم اللازم وهو: الحكم»[(٥)].

وعلى ذلك فإن الاستدلال النظري لا بد أن يعتمد على مقدمات ضرورية يبني عليها أحكامه.

---

(١) أي من المتكلمين.
(٢) الصارم المسلول، لابن تيمية ص ٢٥٠.
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٢٣٠.
(٤) ينظر: المعرفة، عبد الله القرني ص٣٠٥، منهج ابن تيمية المعرفي، عبد الله الدعجاني ص ٣٣٧.
(٥) الرد على المنطقيين، لابن تيمية ص١٢١.

وذلك أن «البرهان الذي يُنال بالنظر فيه العلم لا بد أن ينتهي إلى مقدمات ضرورية فطرية، فإن كل علم ليس بضروري لا بد أن ينتهي إلى علم ضروري؛ إذ المقدمات النظرية لو أثبتت بمقدمات نظرية دائمًا لزم الدور القبلي، أو التسلسل في المؤثرات في محل له ابتداء، وكلاهما باطل بالضرورة واتفاق العقلاء»[1].

تعريف المبادئ العقلية:

وهذه المبادئ العقلية أو الضرورات الفطرية يُقصَد بها: «القضايا التي يُوجبها العقل الصريح لذاته وغريزته، فلا يتوقف الجزم به إلا على حصول التصور لحدودها»[2].




٢ خصائص المبادئ العقلية:

لهذه المبادئ خاصيتان:

الأولى: أنها مبادئ ضرورية:

بمعنى أنها لا تحتاج لدليل، ولا تقبل الشك، ولا يمكن تصور وجود نقيضها، بل هي مأخوذة من العقل نفسه، ولذلك سُمِّيت مبادئ عقلية، ولو كانت تعتمد على شيء آخر لما صح تسميتها مبادئ.

فإن الذي يحتاج إلى استدلال هي العلوم النظرية، «أما القضايا الضرورية والبديهية فقد اتفق علماء المعقول أنها رأس مال العقل، وأن النظر إنما يُرجى منه حصول المقصود ببنائه عليها، واستناده إليها»[3].

ولذلك فإن «ما كان مدركًا بأول العقل وبالحواس فليس عليه استدلال أصلًا، بل من قِبَل هذه الجهات يبتدئ كل أحد بالاستدلال وبالرد إلى ذلك، فيصح استدلاله أو يبطل»[4].

وهذه المبادئ قد تخفى على بعض الناس كما تخفى عليه بعض معاني الفطرة لفساد عارض، فيحتاج الناظر إلى الاستدلال لهذه المبادئ؛ لكي يكشف حقيقة كونها فطرية ضرورية، وليس لإثبات هذه المبادئ؛ فإنها لا تحتاج إلى استدلال.

(١) درء التعارض، لابن تيمية ٣/ ٣٠٩.
(٢) شرح الوريقات في المنطق، لابن النفيس ص٢٥٠.
(٣) القائد إلى تصحيح العقائد، للمعلمي ص٣٨.
(٤) الفصل، لابن حزم ٥/ ٦٨.

فهناك فرق بين مقام الاستدلال ومقام الكشف، ومثال ذلك: الآيات الدالة على وجود الله، فإن الشخص «إذا قُدِّر أنه مس[1] طيف من الشيطان فشككه فيما عرفه أولًا، فإذا رأى آياته المستلزمة لوجوده؛ كان ذلك تبصرة من ذلك الطيف، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ٢٠١﴾ [الأعراف].

وتكون تذكرة إذا حصل نسيان وغفلة، تذكرة بالله، فهي تبصرة لما قد يعرض من الجهل، وتذكرة لما قد يحصل من غفلة، وإن كان أصل المعرفة فطريًا حصل في النفس بلا واسطة البتة»[2].

الثانية: أنها مبادئ كلية:

ومعنى ذلك: أنها تنطبق على كل شيء، وفي كل زمان، وفي كل مكان، سواء في الذهن أو الخارج.



٣ أصول المبادئ العقلية:

وأصول هذه المبادئ العقلية ترجع إجمالًا إلى مبدأين[3]، وهما: مبدأ عدم التناقض، ومبدأ السببية.

وتفصيلًا إلى أربعة مبادئ، وذلك لأن مبدأ عدم التناقض يشمل ثلاثة مبادئ:

- مبدأ عدم اجتماع النقيضين: وهو ما يُسمَّى الوسط الممنوع.
- ومبدأ عدم ارتفاع النقيضين: وهو ما يُسمَّى الثالث المرفوع، ولذلك يقال: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان.
- مبدأ الذاتية أو الهوية.

وأما مبدأ السببية فهو مستقل بنفسه، وإليك بيان هذه المبادئ الأربعة:

الأول: مبدأ الهوية:

ويُسمَّى مبدأ الذاتية، والمراد به: أن المعنى المتصور محدد وثابت لا يتغير، فالباطل باطل لا يكون حقًّا، والنار لا يمكن أن تكون ماء، ونحو ذلك.

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب (مسه).
(٢) درء التعارض، لابن تيمية ٨/ ٥٣١.
(٣) ينظر: المعرفة، عبد الله القرني ص٣٠٥.

الثاني: مبدأ عدم التناقض:

ويُسمَّى الوسط الممنوع، والمراد به: أن الشيء يستحيل أن يكون هو ونقيضه في نفس الوقت، فمثلًا: لا يكون الشيء حقًّا وباطلًا في نفس الوقت، أو حيًّا وميتًا في الوقت نفسه، أو متحركًا وساكنًا في آن واحد.

وهذا المبدأ مرتبط بمبدأ الهوية؛ لأن من لوازم الهوية عدم اجتماعها مع نقيضها في وقت واحد.

الثالث: مبدأ الثالث المرفوع:

والمراد به: امتناع خلو الشيء من النقيضين، فكما أن المبدأ السابق يمنع اجتماع النقيضين، فهذا المبدأ يمنع ارتفاع النقيضين جميعًا، بل لا بد من وجود أحدهما، فمثلًا: الشيء الواحد يستحيل ألا يكون حقًّا أو باطلًا، بل لا بد من أحدهما، ويستحيل ألا يكون معدومًا ولا موجودًا، بل لا بد من أحدهما.

أما الضدان فلا مانع من ارتفاعهما جميعًا، فمثلًا: اللون الأبيض والأسود، والأحمر والأخضر، هذه أضداد، ويمكن ألا يكون لون الشيء أبيض ولا أسود؛ فيكون أحمر أو أخضر مثلًا.

الر ابع: مبدأ السببية:

ويشتمل مبدأ السببية على ثلاثة أمور ضرورية:

الأول: ضرورة أن يكون لكل حادث سبب أحدثه، ويُسمَّى (السببية العامة).

فلا يمكن تصور حصول حادث بلا مُحدِث، وذلك أنه «معلوم بالفطرة التي فطر الله عليها عباده بصريح العقل أن الحادث لا يحدث إلا بمُحدِثٍ أحدثه، وإن حدوث الحادث بلا مُحدِثٍ أحدثه معلوم البطلان بضرورة العقل، وهذا أمر مركوز في بني آدم، حتى الصبيان لو ضُرِب الصبي ضربة فقال: مَن ضربني؟ فقيل: ما ضربك أحد، لم يصدق عقله أن الضربة حدثت من غير فاعل!

ولهذا لو جوز مجوز أن يحدث كتابة أو بناء أو غراس ونحو ذلك من غير مُحدِثٍ

لذلك؛ لكان عند العقلاء إما مجنونًا وإما مسفسطًا[1]، كالمنكر للعلوم البديهية والمعارف الضرورية»[2].

وذلك أن الإنسان السوي يدرك بعقله ارتباط السبب بالمسبِّب، والأثر بالمؤثِّر، فإنا إذا فرضنا إنسانًا سليم العقل «ثم يُعرَض على عقله أن كفتي الميزان: هل يمكن أن تترجح إحداهما على الأخرى لا لسبب أصلًا؟ فإن صريح العقل يشهد له بإنكار ذلك.

وكذلك إذا دخل برية لم يجد فيها عمارة أصلًا، ثم دخلها فوجد فيها عمارة رفيعة مشيدة؛ فإنه مضطر إلى العلم بوجود بانٍ وصانع، وكذلك إذا أحس بصوت أو حركة؛ اضطر إلى العلم بوجود مصوت أو متحرك، بل الصبيان يضطرون إلى العلم بذلك؛ لأنهم إذا وجدوا في موضع شيئًا لم يتوقعوا حصوله هناك؛ حملتهم طباعهم السليمة على طلب من وضع ذلك الشيء في ذلك الموضع، فدلنا هذا على أن ذلك من العلوم الضرورية»[3].

والعلم بأن الأسباب مرتبطة بالمسبِّبات «مستقر في فطر جميع الناس، حتى الصبيان، حتى أن الصبي إذا رأى ضربة حصلت على رأسه، قال: من ضربني؟ من ضربني؟ وبكى حتى يعلم من ضربه.

وإذا قيل له: ما ضربك أحد، أو هذه الضربة حصلت بنفسها من غير أن يفعلها أحد؛ لم يقبل عقله ذلك»[4].

---

(١) المراد بالسفسطة في العقليات والقرمطة في الشرعيات: هو أن السفسطة مغالطة في الأدلة العقلية، والقرمطة تأويل وتلاعب في النصوص الشرعية، وذلك أن "السفسطة التي هي: جحود الحقائق الموجودة بالتمويه والتلبيس،... القرمطة التي هي: تحريف الكلم عن مواضعه، وإفساد الشرع واللغة والعقل، بالتمويه والتلبيس، وهذا أيضًا سفسطة في الشرعيات، وسُمِّي قرمطة؛ لأن القرامطة هم أشهر الناس بادعاء علم الباطن المخالف للظاهر، ودعوى التأويلات الباطنة، المخالفة للظاهر المعلوم المعقول من الكتاب والسنة" بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ١/ ٤٥٧.

ولذلك فإن أصحابها "أفسدوا الأدلة السمعية بما أدخلوه فيها من القرمطة وتحريف الكلم عن مواضعه، كما أفسدوا الأدلة العقلية بما أدخلوه فيها من السفسطة وقلب الحقائق المعقولة عما هي عليه، وتغيير فطرة الله التي فطر الناس عليها، ولهذا يستعملون الألفاظ المجملة والمتشابهة؛ لأنها أدخل في التلبيس والتمويه" منهاج السنة، لابن تيمية ١/ ٢٧٩. وينظر: درء التعارض، لابن تيمية ٥/ ٢٥٦.

(٢) الجواب الصحيح، لابن تيمية ٣/ ٢٠٢.

(٣) درء التعارض، لابن تيمية ٨/ ١١٤.

(٤) درء التعارض ٨/ ٣٠٥.

الثاني: ضرورة التلازم والاطراد بين السبب والمسبِّب:

وهي السنن الإلهية التي جعلها الله في الكون، وتُسمَّى (السببية النسبية).

وهذا التلازم والاطراد مُقيَّد بمشيئة الله وإرادته، فمن الأمور الضرورية: إدراك أن النار سبب للإحراق، لكن قد يتخلف هذا التلازم بين النار والإحراق إذا أراد الله ذلك، كما جعل الله النار بردًا وسلامًا على إبراهيم.

وتخلف التلازم في هذه الحالة هو ما يُسمَّى (آيات الأنبياء أو كرامات الأولياء أو خوارق الدجالين ونحو ذلك)؛ لأنها أمر خارق للسنن الكونية.

الثالث: ضرورة أن يكون لكل سبب غاية وعلة، ويُسمَّى (السببية الغائية):

وبناء على هذا المبدأ الضروري أجمع المسلمون على أن الله موصوف بالحكمة في أفعاله، وأنه لا يفعل شيئًا عبثًا بلا فائدة، و«الحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة والغايات المحبوبة»[1].

ابحث ومثِّل:

ابحث عن أمثلة للمبادئ العقلية في نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، واختر ثلاثة منها وناقشها مع أستاذك وزملائك.

خامسًا: أنواع الأدلة العقلية:

مما يحسن التنبيه عليه في هذا المقام أهمية التفريق بين اعتبار الدليل العقلي مصدرًا من مصادر تلقي العقيدة، وبين إعمال الأدلة العقلية في استنباط الأحكام والمسائل الشرعية من الكتاب والسنة، فالأول غير معتبر إلا بالتبع، والثاني أصل صحيح في أبواب الدلالات الشرعية.

وعلى ذلك فإن **الأدلة العقلية كثيرة الأنواع، ومن أهمها:**

الدليل الأول: التلازم بين الدال والمدلول:

وهذا هو أساس الاستدلال العقلي، وذلك «أن الحقيقة المعتبرة في كل برهان ودليل في العالم هي اللزوم، فمن عرف أن هذا لازم لهذا؛ استدل بالملزوم على اللازم، وإن لم يذكر لفظ

---

(١) منهاج السنة، لابن تيمية ١/ ١٤١.

اللزوم ولا تصور معنى هذا اللفظ، بل من عرف أن كذا لا بد له من كذا، أو أنه إذا كان كذا كان كذا، وأمثال هذا؛ فقد علم اللزوم»[1].

و«**الضابط في الدليل**: أن يكون مستلزمًا للمدلول، فكلما كان مستلزمًا لغيره أمكن أن يستدل به عليه»[2].

وعلى ذلك فإن إثبات التلازم بين الدليل والمدلول يعتبر هو أصل الاستدلالات العقلية.

الدليل الثاني: القياس بأنواعه[3]:

وذلك أن «لفظ القياس لفظ مجمل؛ يدخل فيه القياس الصحيح، والقياس الفاسد.

فالقياس الصحيح هو: الذي وردت به الشريعة، وهو: الجمع بين المتماثلين، والفرق بين المختلفين، الأول قياس الطرد، والثاني قياس العكس، وهو من العدل الذي بعث الله به رسوله.

فالقياس الصحيح، مثل: أن تكون العلة التي عُلق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع من غير معارض في الفرع يمنع حُكمها، ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط.

وكذلك القياس بإلغاء الفارق، وهو: ألا يكون بين الصورتين فرق مؤثّر في الشرع، فمثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه، وحيث جاءت الشريعة باختصاص بعض الأنواع بحكم يفارق به نظائره؛ فلا بد أن يختص ذلك النوع بوصف يوجب اختصاصه بالحكم، ويمنع مساواته لغيره، لكن الوصف الذي اختص به قد يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر»[4].

وقد ذكر الله القياس العقدي الصحيح في مواضع من كتابه: «فقاس النشأة الثانية على النشأة الأولى في الإمكان، وجعل النشأة الأولى أصلًا والثانية فرعًا عليها، وقاس حياة الأموات بعد الموت على حياة الأرض بعد موتها بالنبات، وقاس الخلق الجديد الذي أنكره أعداؤه على خلق السموات والأرض، وجعله من قياس الأولى، كما جعل قياس النشأة الثانية على الأولى من قياس الأولى؛ وقاس الحياة بعد الموت على اليقظة بعد النوم، وضرب الأمثال وصرفها في الأنواع المختلفة، وكلها أقيسة عقلية ينبه بها عباده على أن حكم الشيء حكم مثله، فإن الأمثال كلها قياسات يُعلَم منها حكم الممثل من الممثل به»[5].

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٩/ ٢١٢.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٩/ ١٥٦.

(٣) ينظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، خالد عبد اللطيف ص ٩٠٩ وما بعدها.

(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٠/ ٥٠٥. وينظر: إعلام الموقعين، لابن القيم ١٠/ ٢٩٠ بعبارة قريبة.

(٥) إعلام الموقعين، لابن القيم ١/ ١٠١.

راجع ثم استدل:

راجع الفقرة السابقة من كلام الإمام ابن القيم، واستدل على ثلاثة مواضع منها.

تنبيهان:

تنبيه (١) علاقة القياس بمسائل الاعتقاد:

مما ينبغي التنبيه عليه هنا: أن بعض المنتسبين للعلم من الطوائف الإسلامية ظن أن القياس لا مدخل له في مسائل الاعتقاد! مما جعل أهل الكلام يلمزونهم بذلك.

كما ظن ذلك «طوائف من عامة أهل الحديث والفقه والتصوف، أنه لا يُتكلَّم في أصول الدين، أو لا يُتكلَّم في باب الصفات بالقياس العقلي قط، وأن ذلك بدعة، وهو من الكلام الذي ذمَّه السلف، وكان هذا مما أطمع الأولين[١] فيهم لما رأوهم ممسكين عن هذا كله، إما عجزًا أو جهلًا، وإما لاعتقاد أن ذلك بدعة وليس من الدين.

وقال لهم الأولون[٢]: رَدُّكم أيضًا علينا بدعة؛ فإن السلف والأئمة لم يردوا مثل ما رددتم! وصار أولئك يقولون عن هؤلاء: إنهم ينكرون العقليات، وأنهم لا يقولون بالمعقول! واتفق أولئك المتكلمون مع طوائف من المشركين والصابئين والمجوس وغيرهم من الفلاسفة الروم والهند والفرس وغيرهم على ما جعلوه معقولًا يقيسون فيه الحق تارة والباطل أخرى، وحصل من هؤلاء تفريط وعدوان أوجبَ تفرقًا واختلافًا بين الأمة....

ودين الإسلام هو الوَسَطُ، وهو الحق والعدل، وهو متضمن لما يستحق أن يكون معقولًا، ولما ينبغي عقله وعلمه، ومُنزَّه عن الجهل والضلال والعجز، وغير ذلك مما دخل فيه أهل الانحراف»[٣].

تنبيه (٢) توافق النص مع القياس:

ومما يُشار له هنا أيضًا: أنه لا يمكن أن يتعارض النقل الصريح عن الله ورسوله ﷺ مع القياس الصحيح:

---

(١) أي: أهل الكلام.

(٢) أي: أهل الكلام.

(٣) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ٥/ ٨٢.

فإن «القياس الصحيح هو من العدل الذي أنزله، وأنه لا يجوز قط أن يختلف الكتاب والميزان، فلا يختلف نص ثابت عن الرسل وقياس صحيح لا قياس شرعي ولا عقلي، ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية، وأن القياس الشرعي الذي روعيت شروط صحته يخالف نصًّا من النصوص، وليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد...

ومتى تعارض في ظن الظان الكتاب والميزان، النص والقياس الشرعي أو العقلي؛ فأحد الأمرين لازم: إما فساد دلالة ما احتج به من النص؛ إما بأن لا يكون ثابتًا عن المعصوم، أو لا يكون دالًّا على ما ظنه، أو فساد دلالة ما احتج به من القياس، سواء كان شرعيًا أو عقليًا؛ بفساد بعض مقدماته أو كلها؛ لما يقع في الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة»[1].

أنواع القياس العقدي:

١ قياس الأولى:

وذلك في حق الله تعالى، «مثل أن يُقال: كل نقص ينزه عنه مخلوق من المخلوقات؛ فالخالق تعالى أولى بتنزيهه عنه، وكل كمال مطلق ثبت لموجود من الموجودات؛ فالخالق تعالى أولى بثبوت الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه؛ لأنه سبحانه واجب الوجود، فوجوده أكمل من الوجود الممكن من كل وجه، ولأنه مبدع الممكنات وخالقها، فكل كمال لها فهو منه وهو معطيه، والذي خلق الكمال وأبدعه وأعطاه أحق بأن يكون له الكمال»[2].

وشرط قياس الأولى:

هو أن يكون المقيس سالمًا من النقص في ذاته، مثل: الكذب والجهل والظلم ونحو ذلك، أو النقص في لوازمه، مثل: الأكل والشرب والولد ونحو ذلك، فإن المخلوق من كماله: أن يأكل ويشرب؛ لحاجته لذلك، أما الله سبحانه وتعالى فهو غير محتاج، بل مستغن عن غيره.

وقد استعمل السلف طريقة قياس الأولى في حق الله تعالى؛ وذلك لأن «كل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت نوعه للمخلوق المربوب المعلول المدبَّر فإنما استفاده من خالقه وربه ومدبِّره، فهو أحق به منه، وأن كل نقص وعيب في نفسه- وهو ما تضمن سلب هذا

(١) الرد على المنطقيين، لابن تيمية ص ٣٧٣.

(٢) درء التعارض، لابن تيمية ٧/ ٣٦٢.



الكمال- إذا وجب نفيه عن شيء ما من أنواع المخلوقات والممكنات والمحدثات؛ فإنه يجب نفيه عن الرب تبارك وتعالى بطريق الأولى، وأنه أحق بالأمور الوجودية من كل موجود، وأما العدمية فالممكن المحدَث بها أحق، ونحو ذلك.

ومثل هذه الطرق هي التي كان يستعملها السلف والأئمة في مثل هذه المطالب، كما استعمل نحوها الإمام أحمد، ومن قبله وبعده من أئمة أهل الإسلام، وبمثل ذلك جاء القرآن في تقرير أصول الدين في مسائل التوحيد والصفات والمعاد، ونحو ذلك»[١].

«فإن الإمام أحمد ونحوه من الأئمة هم في ذلك جارون على المنهج الذي جاء به الكتاب والسنة، وهو المنهج العقلي المستقيم، فيستعملون في هذا الباب قياسَ الأولى والأحرى، والتنبيه في باب النفي والإثبات...

والأقيسة العقلية- وهي الأمثال المضروبة كالتي تُسمَّى أقيسة منطقية وبراهينَ عقلية ونحو ذلك- استعمل سلف الأمة وأئمتها منها في حق الله سبحانه وتعالى ما هو الواجب، وهو ما يتضمن نفيًا وإثباتًا بطريق الأولى...، فهذه الأقيسة العادلة والطريقة العقلية السلفية الشرعية الكاملة...

ودين الإسلام هو الوَسَطُ، وهو الحق والعدل، وهو متضمن لما يستحق أن يكون معقولًا، ولما ينبغي عقله وعلمه، ومُنزَّه عن الجهل والضلال والعجز وغير ذلك مما دخل فيه أهل الانحراف، فسلك الإمام أحمد وغيره مع الاستدلال بالنصوص وبالإجماع مسلكَ الاستدلال بالفطرة والأقيسةِ العقلية الصحيحة المتضمنة للأَوْلَى»[٢].

ومن أمثلة قياس الأولى:

قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قدم على النبي ﷺ سبي، فإذا امرأة من السبي قد تحلب ثديها تسقي، إذا وجدت صبيًّا في السبي أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته، فقال لنا النبي ﷺ: «**أَتُرَوْنَ هَذِهِ طَارِحَةً وَلَدَهَا فِي النَّارِ**» قُلْنَا: لَا، وَهِيَ تَقْدِرُ عَلَى أَنْ لَا تَطْرَحَهُ، فَقَالَ: «**لَلَّهُ أَرْحَمُ بِعِبَادِهِ مِنْ هَذِهِ بِوَلَدِهَا**»[٣].

(١) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ٢٩.

(٢) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ٥/ ٨٢.

(٣) أخرجه البخاري رقم (٥٩٩٩) وهذا لفظه، ومسلم رقم (٢٧٥٤).

٢ قياس الطرد والعكس[١]:

والمراد به يتبيَّن إذا علمنا أن «القياس نوعان:

- قياس طرد: يقتضي إثبات الحكم في الفرع؛ لثبوت علة الأصل فيه.
- وقياس عكس: يقتضي نفي الحكم عن الفرع؛ لنفي علة الحكم فيه»[٢].

«فقياس الطرد: اعتبار الشيء بنظيره، حتى يجعل حكمه مثل حكمه.

وقياس العكس: اعتبار الشيء بنقيضه، حتى يعلم أن حكمه نقيض حكمه.

وقوله تعالى: ﴿فَٱعْتَبِرُواْ يَـٰٓأُوْلِى ٱلْأَبْصَـٰرِ﴾ [الحشر: ٢] يتناول الأمرين؛ فيعتبر العاقل بتعذيب الله لمن كذب رسله، كما فعل ببني النضير؛ حتى يرغب في نقيض ذلك، ويرهب من نظير ذلك، فيستعمل قياس الطرد في الرهبة، وقياس العكس في الرغبة»[٣].

«ومن أعظم صفات العقل معرفة التماثل والاختلاف، فإذا رأى الشيئين المتماثلين علم أن هذا مثل هذا فجعل حكمهما واحدًا، كما إذا رأى الماء والماء، والتراب والتراب، والهواء والهواء، ثم حكم بالحكم الكلي على القدر المشترك، وإذا حكم على بعض الأعيان ومثله بالنظير وذكر المشترك؛ كان أحسن في البيان فهذا قياس الطرد.

وإذا رأى المختلفين كالماء والتراب فرَّق بينهما، وهذا قياس العكس.

وما أمر الله به من الاعتبار في كتابه يتناول قياس الطرد وقياس العكس؛ فإنه لما أهلك المكذبين للرسل بتكذيبهم كان من الاعتبار أن يعلم أن من فعل مثل ما فعلوا؛ أصابه مثل ما أصابهم، فيتقي تكذيب الرسل حذرًا من العقوبة وهذا قياس الطرد، ويعلم أن من لم يكذب الرسل لا يصيبه ذلك، وهذا قياس العكس، وهو المقصود من الاعتبار بالمعذبين، فإن المقصود أن ما ثبت في الفرع عكس حكم الأصل لا نظيره. والاعتبار يكون بهذا وبهذا»[٤].

ومثال قياس الطرد أيضًا: قوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾﴾ [آل عمران]، ووجه هذا القياس: أن المكذبين من الأمم السابقة هم الأصل المقيس عليه، «أي: قد كان من قبلكم أمم أمثالكم، فانظروا إلى عواقبهم السيئة،

(١) ينظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، خالد عبد اللطيف ص ٩٢٥ وما بعدها.
(٢) إعلام الموقعين، لابن القيم ١/ ١٢٤.
(٣) درء التعارض، لابن تيمية ٥/ ٢٥٩.
(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٩/ ٢٣٩.



واعلموا أن سبب ذلك ما كان من تكذيبهم بآيات الله ورسله، وهم الأصل وأنتم الفرع، والعلة الجامعة التكذيب، والحكم الهلاك»[1].

ويلتحق بقياس الطرد: قياس الدلالة:

قياس الدلالة:

والمراد به: الجمع بين الأصل والفرع بدليل العلة وملزومها.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِىٓ أَحْيَاهَا لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [فصلت].

فدل سبحانه عباده بما أراهم من الإحياء الذي تحققوه وشاهدوه على الإحياء الذي استبعدوه، وذلك قياس إحياء على إحياء، واعتبار الشيء بنظيره، والعلة الموجبة هي: عموم قدرته سبحانه، وكمال حكمته، وإحياء الأرض دليل العلة»[2].

ومثال قياس العكس أيضًا: قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الأنبياء].

- فالأصل: أن وجود آلهة غير الله- تستحق العبادة في السماوات والأرض- يؤدِّي ذلك إلى فسادهما.
- الفرع: عدم حصول الفساد في السماوات والأرض؛ لعدم وجود آلهة تستحق العبادة غير الله تعالى.
- العلة: أن العلة في الفرع، وهي: عدم وجود الفساد في السماوات والأرض؛ بسبب عدم وجود آلهة غير الله تستحق العبادة؛ نقيض علة الأصل، وهي: وجود الفساد في السماوات والأرض عند وجود آلهة غير الله تستحق العبادة.
- الحكم: عدم وجود آلهة تستحق العبادة في السماوات والأرض؛ لعدم وجود الفساد فيهما.

---

(١) أعلام الموقعين، لابن القيم ١/ ١٠٤.

(٢) أعلام الموقعين، لابن القيم ١/ ١٠٧.

ناقش واستخرج ثم مثّل:

ناقش زملاءك في النصوص الآتية، واستخرج ما تدل عليه من أقيسة، مع بيان نوعها، ثم أضف مثالين آخرين:

النصوص	القياس ونوعه
قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [يونس].	
عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»، وَقُلْتُ أَنَا: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ» [البخاري: ١٢٣٨].	

ابحث ثم علل:

لمزيد من معرفة منهج أهل السنة في استخدام القياس في العقيدة، وضح أسباب ما يلي:

- **امتناع استخدام قياس الشمول وقياس التمثيل فيما يختص بالله تعالى.**
- **امتناع استخدام القياس بأنواعه في إثبات الغيبيات.**

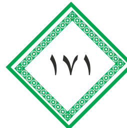
الدليل الثالث: دليل السبْر والتقسيم[١]:

المراد به: حصر الأوصاف الواردة في محل البحث، وإبطال ما لا يؤثر في الحكم؛ ليتبقى بعد ذلك الأوصاف المؤثرة.

«وهو أن يكون في المسألة قسمان أو أكثر، فيدل المستدل على إبطال الجميع إلا واحدًا منها ليحكم بصحته، ولا يُطالب بالدلالة على صحته بأكثر مما ذكره»[٢].

---

(١) ينظر: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، خالد عبد اللطيف ص ٩٢٤ وما بعدها.
(٢) العدة، لأبي يعلى ٤/ ١٤١٥.



«**وضابط هذا الدليل العظيم**» أنه متركب من أصلين:

أحدهما: حصر أوصاف المحل بطريق من طرق الحصر، وهو المعبَّر عنه بـ (التقسيم) عند الأصوليين.

والثاني: هو اختيار تلك الأوصاف المحصورة، وإبطال ما هو باطل منها، وإبقاء ما هو صحيح منها...، وهذا الأخير هو المعبَّر عنه عند الأصوليين بـ (السبر)»[١].

ويعرفه بعض العلماء في مسالك التعليل بأنه:

«إيراد أوصاف الأصل، أي المقيس عليه، وإبطال بعضها؛ ليتعين الباقي للعلِّيَّة»[٢].

مثاله: قوله تعالى ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ (٣٥)﴾ [الطور]، «فكأنه تعالى يقول: لا يخلو الأمر من واحدة من ثلاث حالات بالتقسيم الصحيح:

- الأولى: أن يكونوا خُلِقوا من غير شيء، أي: بدون خالق أصلًا.
- الثانية: أن يكونوا خلقوا أنفسهم.
- الثالثة: أن يكون خلقهم خالق غير أنفسهم.

ولا شك أن القسمين الأولين باطلان، وبطلانهما ضروري كما ترى، فلا حاجة إلى إقامة الدليل عليه لوضوحه، والثالث هو الحق الذي لا شك فيه، أنه هو جل وعلا خالقهم المستحق منهم أن يعبدوه وحده جل وعلا»[٣].

«فإن هذا تقسيم حاصر يقول: أخُلِقوا من غير خالق خلقهم، فهذا ممتنع في بداية العقول، أم هم خلقوا أنفسهم فهذا أشد امتناعًا، فعُلِم أن لهم خالقًا خلقهم، وهو سبحانه وتعالى، ذكر الدليل بصيغة استفهام الإنكار ليبين أن هذه القضية التي استدل بها فطرية بديهية مستقرة في النفوس لا يمكن أحدًا إنكارها، فلا يمكن لصحيح الفطرة أن يدَّعي وجود حادث بدون محدثٍ أحدثه، ولا يمكنه أن يقول هو أحدث نفسه»[٤].

وبطلان المقدمات الباطلة «معلومة بالضرورة لا يمكن جحدها، يقول: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ أي: من غير خالق خلقهم، أم هم خلقوا أنفسهم، وهم يعلمون أن كلا النقيضين باطل؛

(١) أضواء البيان، للشنقيطي ٣/ ٤٩٢.
(٢) التعريفات، للجرجاني ص ١١٧.
(٣) أضواء البيان، للشنقيطي ٣/ ٤٩٤.
(٤) الرد على المنطقيين، لابن تيمية ص ٢٥٣. وينظر: البحر المحيط، للزركشي ٧/ ٢٨٣.

فتعيَّن أن لهم خالقًا خلقهم سبحانه وتعالى»[١].

وهناك أنواع أخرى من الأدلة العقلية، مثل[٢]: دليل الآيات، الدليل الاستقرائي، وغيرهما.

حلل ثم عبر:

١) حلل النص التالي وفق دليل السبر والتقسيم:

النص	قال تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾﴾ [المؤمنون].
التحليل	....

٢) عبر عن رأيك في استعمال الإمام الكناني لدليل السبر والتقسيم، في قوله لبشر المريسي: (تقول: إن كلام الله مخلوق؟ فقال: إن القرآن مخلوق. فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث؛ لا بد أن تقول: إن الله عز وجل خلق القرآن- وهو عندي أنا كلامه- في نفسه، أو خلقه في غيره، أو خلقه قائمًا بذاته ونفسه، فقل ما عندك)[٣].

سادسًا: اشتمال الكتاب والسنة على الأدلة العقلية:

وذلك أن القرآن قد جاء بأكمل الأدلة العقلية الصحيحة التي يمكن الاستدلال بها في أبواب الاعتقاد، فإن «القرآن قد دل على الأدلة العقلية التي بها يُعرَف الصانع وتوحيده وصفاته وصدق رسله، وبها يُعرَف إمكان المعاد.

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٥/ ٣٥٩.

(٢) ينظر: منهج ابن تيمية المعرفي، عبد الله الدعجاني ص ٣٣٥.

(٣) الحيدة والاعتذار في الرد على من قال بخلق القرآن، عبد العزيز الكناني ص ٨٢.



ففي القرآن من بيان أصول الدين التي تُعلَم مقدماتها بالعقل الصريح ما لا يوجد مثله في كلام أحد من الناس، بل عامة ما يأتي به حذاق النظار من الأدلة العقلية؛ يأتي القرآن بخلاصتها وبما هو أحسن منها:

قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨].

وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الحشر: ٢١]»[١].

بل إن القرآن «يذكر الأدلة والبراهين العقلية على التوحيد، ويبيّن حسنه، وقبح الشرك عقلًا وفطرة، ويأمر بالتوحيد، وينهى عن الشرك، ولهذا ضرب الله سبحانه الأمثال، وهي الأدلة العقلية، وخاطب العباد بذلك خطاب من استقر في عقولهم وفطرهم حسن التوحيد ووجوبه، وقبح الشرك وذمُّه، والقرآن مملوء بالبراهين العقلية الدالة على ذلك:

كقوله ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [الزمر].

وقوله ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُونَ ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٧٦﴾﴾ [النحل].

وقوله ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٧٤﴾﴾ [الحج].

إلى أضعاف ذلك من براهين التوحيد العقلية التي أرشد إليها القرآن ونبه عليها»[٢].

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٢/ ٨١.

(٢) مدارج السالكين، لابن القيم ٣/ ٤٥٣.

تأمل واستخرج:

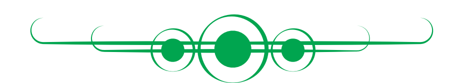
تأمل المواضع التي ذكرها الإمام ابن القيم، واستخرج الدليل العقلي منها مع بيان نوعه:

النصوص	الدليل العقلي ونوعه
﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا ....﴾	
﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيۡنِ ...﴾	
﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبۡدًا مَّمۡلُوكًا .....﴾	
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ .....﴾	

ناقش ثم قارن:

ناقش أستاذك وزملاءك في المقارنة بين منهج أهل السنة والمتكلمين في اعتماد الأدلة العقلية النقلية.

وكمثال تطبيقي؛ يمكنكم مناقشة موقفهما من دليل التمانع، خاصة في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ٢٢﴾ [الأنبياء].





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١ اتفق أهل السنة والمتكلمون على أصل الاستدلال العقلي. ( )

٢ يصعب على العقل إثبات صفات لله تعالى. ( )

٣ تطبق المبادئ العقلية في كل زمان ومكان. ( )

٤ توجد فروق شكلية بين مبدأ الذاتية ومبدأ الهوية. ( )

٥ تعد معجزات الأنبياء من خوارق السببية النسبية. ( )

٦ السببية الغائية تعني أنَّ لكلِّ سببٍ مُسبِّبًا. ( )

٧ التلازم بين الدليل والمدلول هو أساس الاستدلال العقلي. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١ يكثر إطلاق العقل في لسان السلف على:

(العلوم الضرورية– العلوم النظرية– العمل بمقتضى العلم)

٢ تبدأ مراحل الاستدلال العقلي بتصور الأصل والفرع ثم:

(بيان حقيقتهما- لازمهما وهو: المشترك– لازم اللازم وهو: الحكم)

٣ يُسمَّى مبدأ عدم اجتماع النقيضين، الوسط:

(الموضوع- المرفوع– الممنوع)

٤ القياس بإلغاء الفارق، يكون بانتفاء فرق مؤثر من ناحية:

(الشرع– العقل– العرف)

س (٣): وضح المقصود بما يلي باختصار:

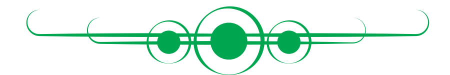
- العقل السليم كمصدر للتلقي.
- المبادئ العقلية.
- القياس الصحيح.
- قياس الدلالة.

س (٤): برهن على صحة العبارات الآتية:

- القياس الصحيح هو من العدل الذي أنزله الله تعالى.
- يشترط في قياس الأولى أن يسلم المقيس من النقص في ذاته ولوازمه.
- يشتمل الكتاب والسنة على أصول الأدلة العقلية.

س (٥): استدل بنص شرعي مع بيان وجه الاستدلال على ما يأتي:

- قياس الأولى.
- قياس العكس.
- السبْر والتقسيم.





الدرس الخامس: المصادر الفرعية لتلقي العقيدة (الفطرة السليمة)

مقدمة الدرس:

نكمل في هذا الدرس دراسة مصادر تلقي العقيدة، حيث نتعلم ما يختص بالفطرة السليمة كمصدر فرعي مساند من مصادر تلقي العقيدة.

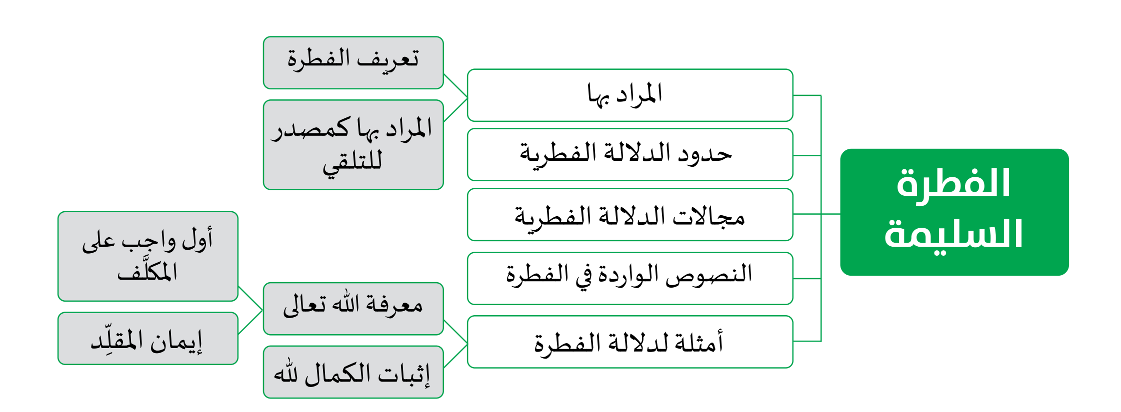
فنوضح تعريفها، ونمثل للنصوص الشرعية الواردة فيها، ثم بيان حدود دلالتها على مسائل الاعتقاد، ومجالات ذلك، وشرح أمثلة لمسائل عقدية دلت عليها الفطرة.

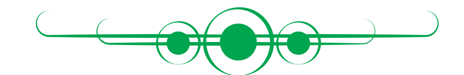
وتمييز تلك المسائل بضوابطها مهم لطالب العلم، ليستكمل معرفة مصادر التلقي، ودرجات الاستدلال بها.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تحدد المقصود بالفطرة السليمة كمصدر للتلقي.
٢. تبرهن على دلالة الفطرة على مسائل الاعتقاد.
٣. تضبط حدود دلالة الفطرة كمصدر لتلقي العقيدة.
٤. تميز مجالات دلالة الفطرة على مسائل الاعتقاد.
٥. تمثل لدلالة الفطرة على معرفة الله تعالى.
٦. تلخص مذهب أهل السنة في أول واجب على المكلف وإيمان المقلد.
٧. تستدل على فطرية إثبات الكمال لله تعالى.
٨. تطمئن لمسالك أهل السنة في الاستدلال العقدي.


الفطرة السليمة
المراد بها
حدود الدلالة الفطرية
مجالات الدلالة الفطرية
النصوص الواردة في الفطرة
أمثلة لدلالة الفطرة
تعريف الفطرة
المراد بها كمصدر للتلقي
معرفة الله تعالى
إثبات الكمال لله
أول واجب على المكلَّف
إيمان المقلِّد



أولًا: المراد بالفطرة السليمة:

والمراد بالفطرة هنا هي: الخِلْقَة والجِبِلَّة التي جعلها الله في نفس الإنسان موجبةً ومقتضيةً للإسلام[1].

والمراد باعتبار الفطرة السليمة كمصدر فرعي مساند من مصادر تلقي العقيدة هو: (الاستدلال بالخِلْقَة والجِبِلَّة السالمة من الانحراف التي جعلها الله في الإنسان موجبة ومقتضية للإسلام؛ على إثبات أمر إجمالي من أمور الاعتقاد أو نفيه، وأنه لا يمكن أن تستقل الفطرة بإثبات أمر شرعي لم يرد إثباته في الكتاب أو السنة، لكنها مؤكِّدة لأصول الدين؛ لأن جميع أمور الدين قد جاء الكتاب والسنة ببيانها بيانًا شافيًا).

فإن «فقر المخلوقات إلى الخالق ودلالتها عليه، وشهادتها له، أمر فطري فطر الله عليه عباده، كما أنه فطرهم على الإقرار به بدون هذه الآيات»[2].

«فإن الله تعالى نصب على الحق الأدلة والأعلام الفارقة بين الحق والنور، وبين الباطل والظلام، وجعل فطر عباده مستعدة لإدراك الحقائق ومعرفتها، ولولا ما في القلوب من الاستعداد لمعرفة الحقائق؛ لم يكن النظر والاستدلال، ولا الخطاب والكلام»[3].

ثانيًا: النصوص الشرعية الواردة في الفطرة:

ورد في شأن الفطرة عدة نصوص شرعية منها:

1. قوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الروم].

«فأخبر أنه فطر عباده على إقامة الوجه حنيفًا، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فهذه من الحركة الفطرية الطبيعية المستقيمة المعتدلة للقلب»[4].

وأمر سبحانه بلزوم الدين الحنيف وهو الفطرة التي فطر الله الناس عليها، وأضاف الله الفطرة إليه، ونفى الله التبديل عليها، بل هي مستقرة في النفس البشرية.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٤/ ٢٤٧، الفطرة، علي القرني ص١٥١، المعرفة في الإسلام، عبد الله القرني ص٢٠٩.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١/ ٤٧.

(٣) درء التعارض، لابن تيمية ٥/ ٦٢.

(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٠/ ١٤٦.


قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾ أَوْ تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ ۖ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿١٧٣﴾ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿١٧٤﴾﴾ [الأعراف].

فالآية تدل على الفطرة على الصحيح من أقوال أهل العلم[1]، وأن الله فطر الناس على الإسلام، والإشهاد الوارد في الآية هو إشهاد بلسان الحال وليس المقال.

ومعنى الآية: «أي: أخرجهم وأنشأهم بعد أن كانوا نطفًا في أصلاب الآباء إلى الدنيا على ترتيبهم في الوجود، وأشهدهم على أنفسهم أنه ربهم، بما أظهر لهم من آياته وبراهينه التي تضطرهم إلى أن يعلموا أنه خالقهم، فليس من أحد إلا وفيه من صنعة ربه ما يشهد على أنه بارئه ونافذ الحكم فيه، فلما عرفوا ذلك، ودعاهم كل ما يرون ويشاهدون إلى التصديق به؛ كانوا بمنزلة الشاهدين والمشهدين على أنفسهم بصحته»[2].


عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ البَهِيمَةُ بَهِيمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ»**، ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم][3].

وفي رواية: **«كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى المِلَّةِ»**[4].

والمراد بالفطرة والملة هي: دين الإسلام الحنيف.

٤ عن عياض بن حمار المجاشعي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: **«قَالَ الله تعالى: وَإِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ»**[5].

فقد خلق الله جميع الناس على الفطرة الحنيفية وهي دين الإسلام، ومنهم بعد ذلك من حرفته الشياطين عن هذا الدين.

---

(١) ينظر: آيات العقيدة المتوهم إشكالها، زياد العامر ص ٣٧٨.
(٢) الروح، لابن القيم ص ١٦٤.
(٣) أخرجه البخاري رقم (٤٧٧٥) وهذا لفظه، ومسلم رقم (٢٦٥٨).
(٤) أخرجها الترمذي رقم (٢١٣٨) وصححها الألباني.
(٥) أخرجه مسلم رقم (٢٨٦٥).



ابحث وانقد:

دلت هذه النصوص على أن الفطرة تقتضي معرفة الله تعالى وتوحيده، بينما لبعض أهل العلم أقوالٌ أخرى، مثل: أن الفطرة هي القابلية للتوحيد، وأن الفطرة هي موافقة القدر السابق.

ثالثًا: حدود الدلالة الفطرية[1]:

دلالة الفطرة على المسائل العقدية هي دلالة إجمالية وليست دلالة تفصيلية، مثل الدلالة على معرفة الله وتوحيده، وإثبات صفات الكمال له سبحانه، فهذه الأصول تدل عليها الفطرة.

وأما تفاصيل أمور الاعتقاد فلا يمكن إثباتها إلا من طريق الوحي، والرسل تبين تفاصيل ذلك لأممها، فإن «الرسل بعثوا بتقرير الفطرة وتكميلها، لا بتغيير الفطرة وتحويلها، والكمال يحصل بالفطرة المكَمَّلَة بالشِرْعة المنَزَّلَة»[2].

فإن الفطرة وإن كانت من دلائل التوحيد، إلا أنه لا تقوم الحجة على بني آدم إلا بإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وقطع العذر.

رابعًا: مجالات دلالة الفطرة(٣).

يمكن إجمال دلالة الفطرة في أربعة مجالات:

١. ما يتعلق بمعرفة الله وتوحيده، وإثبات الكمالات له سبحانه.
٢. ما يتعلق بإدراك الكمال والنقص في الأفعال، وهو معنى التحسين والتقبيح العقليين، وله ارتباط بالدليل العقلي كما سبق.
٣. ما يتعلق بالمبادئ الفطرية العقلية الأولية، فإن المبادئ العقلية هي مبادئ فطرية ضرورية يُستدل بها ولا يُستدل عليها، كما سبق بيان ذلك في الدليل العقلي.

---

(١) ينظر: المعرفة في الإسلام، عبد الله القرني ص٢٨٩.
(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٦/ ٣٤٨. وينظر: درء التعارض، لابن تيمية ١٠/ ٢٧٧.
(٣) ينظر: الفطرة، علي القرني ص٣٠، المعرفة في الإسلام، عبد الله القرني ص٢٠٧.


٤ ما يتعلق بالعلم والعمل، فليست الفطرة دلالة نظرية مجردة، بل تستلزم الدلالة العملية لذلك، فإن «الله سبحانه فطر عباده على شيئين:

- إقرار قلوبهم به علمًا.
- وعلى محبته والخضوع له عملًا وعبادة واستعانة.

فهم مفطورون على العلم به، والعمل له، وهو الإسلام»[1].

ابحث واربط:

اربط بين ما تعلمتَه عن الفطرة، وبين حديث عشر من الفطرة، مبينًا اتساع مجال الفطرة في الشريعة الإسلامية، وتأكيد ذلك لفطرية معرفة الله تعالى وتوحيده.

خامسًا: أمثلة لدلالة الفطرة على مسائل العقيدة(٢):

من المسائل العقدية التي تدل الفطرة عليها ما يلي:



١ فطرية معرفة الله تعالى:

معرفة الله فطرية ضرورية مغروسة في نفس الإنسان، لكنها قد تنحرف فتحتاج إلى إظهار فطريتها مرة أخرى، فإن الله تعالى «معروف عند العبد بدون الاستدلال بكونه خلق، وأن المخلوق مع أنه دليل، وأنه يدل على الخالق، لكن هو معروف في الفطرة قبل هذا الاستدلال؛ ومعرفته فطرية مغروزة في الفطرة؛ ضرورية بديهية أولية»[3].

ومما يبين ذلك: «أن الإقرار والاعتراف بالخالق فطري ضروري في نفوس الناس، وإن كان بعض الناس قد يحصل له ما يُفسد فطرته حتى يَحتاج إلى نظرٍ تحصل له به المعرفة»[4].

ويتفرع على هذه المسألة مسألتان:

المسألة الأولى: أول واجب على المكلَّف:

والمراد بهذه المسألة: ما هو أول شيء يجب على المكلَّف القيام به؟

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ٤/ ٥٨٥.
(٢) المعرفة في الإسلام، عبد الله القرني ص ٢١٣، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان علي حسن ١/ ٢١٠، الفطرة، علي القرني ص ٢٢٧.
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٦/ ٣٢٤.
(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٦/ ٣٢٨.



والجميع متفقون على أن معرفة الله تعالى هي أول درجات الديانة، لكن أهل السنة يقولون: إن معرفة الله فطرية ضرورية، لا تحتاج إلى استدلال وإثبات، لكنها قد تنحرف فتحتاج إلى إظهار فطريتها مرة أخرى، فالنظر والاستدلال على معرفة الله واجب عندهم على من فسدت وانحرفت فطرته فقط، وليس على جميع الناس.

وأما جمهور المتكلمين فيرون أن معرفة الله ليست فطرية ولا ضرورية، بل تحتاج إلى استدلال عليها وإثبات لها من جميع الناس.

وعلى ذلك فإن أهل السنة والجماعة يرون: أن **أول واجب على المكلَّف هو توحيد الله؛** بناء على أن معرفة الله فطرية ضرورية.

وأما جمهور المتكلمين فيرون أن معرفة الله ليست فطرية ولا ضرورية، بل لا بد من الاستدلال عليها، وعلى ذلك فقد اختلفوا في أول واجب على المكلَّف:

- فقال بعضهم: هو النظر في الأدلة التي تدل على الله.
- وقال آخرون: الواجب هو القصد إلى النظر في الأدلة.
- وقال آخرون: الواجب هو الشك، ثم الانتقال إلى اليقين، وقيل غير ذلك.

المسألة الثانية: حكم إيمان المقلِّد:

فالذي يقر بالشهادتين، ويقوم بفرائض الإسلام، لكنه لم يستدل على معرفة الله بالطريقة التي وضعها أهل الكلام- وهو ما يُسمَّى دليل الحدوث- ما حكمه؟

أما عند أهل السنة والجماعة فهو مؤمن، وأما جمهور المتكلمين الذين يرون عدم فطرية معرفة الله، وأنه لا يصح التقليد في ذلك، بل يلزم الاستدلال عليه؛ فيرون عدم صحة إيمانه.

راجع ثم لخص:

التقليد في أصول الدين من المباحث المهمة لدارسي العقيدة، فاطلع على حكمه في كتاب (التقليد في باب العقائد) لناصر الجديع، أو غيره من المراجع.
ثم لخص مذهب أهل السنة فيه، وأهم أدلتهم على ذلك.



٢ فطرية إثبات الكمال لله ونفي النقائص عنه:

ومن ذلك فطرية إثبات علو الله على خلقه، ومنها ما ورد في حديث أبي رزين العقيلي ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُنُوطِ عَبْدِهِ، وَقُرْبِ غِيَرِهِ**» **قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَوَ يَضْحَكُ الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: لَنْ نَعْدَمَ مِنْ رَبٍّ يَضْحَكُ خَيْرًا** [(١)].

«فجعل الأعرابي العاقل- بصحة فطرته- ضحكه دليلًا على إحسانه وإنعامه؛ فدل على أن هذا الوصف مقرون بالإحسان المحمود، وأنه من صفات الكمال»[(٢)].

وذلك أن إثبات الكمالات للخالق وتنزيهه عن النقائص معنى مستقر في النفوس.

فإنه «لم يُعلَم أحدٌ من الأمة نازع في هذا المعنى؛ بل هذا المعنى مستقر في فطر الناس؛ بل هم مفطورون عليه، فإنهم كما أنهم مفطورون على الإقرار بالخالق؛ فإنهم مفطورون على أنه أجل وأكبر، وأعلى وأعلم، وأعظم وأكمل من كل شيء»[(٣)].

ومن الكمالات التي يوصف الله بها: إثبات العلو المطلق له سبحانه، فإن علو الله سبحانه وتعالى مركوز في فطر الناس، وذلك «أن الناس مع اختلاف عقائدهم وأديانهم يشيرون إلى السماء عند الدعاء لله تعالى والرغبة إليه، وكلما عظمت رغبتهم واشتد إلحاحهم؛ قوي رفعهم إشارتهم...

وهذا يفعلونه إذا دعوا الله مخلصين له الدين، عندما يكونون مضطرين إلى الله عند الرغبة والرهبة؛ مثل ركوب البحر وغيره، وفي تلك الحال يكونون قاصدين الله قصدًا قويًا، بل لا يقصدون غيره ويقرنون بقصد قلوبهم وتوجهها إشارتهم بعيونهم ووجوههم وأيديهم إلى فوق، ومعلوم أن الإشارة تتبع قصد المشير وإرادته.

وهذا الرفع يُستدَلُّ به من وجوه:

- **أحدها**: أن العبد الباقي على فطرته يجد في قلبه أمرًا ضروريًا إذا دعا الله دعاء المضطر أنه يقصد بقلبه الله الذي هو عالٍ وهو فوق.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم (١٦١٨٧)، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٢٨١٠) وقد كان ضعَّفه قبل ذلك، وقال ابن القيم في زاد المعاد ٣/ ٥٩١: «هذا حديث كبير جليل تنادي جلالته وفخامته وعظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة».

(٢) مجموع الفتاوى ٦/ ١٢١.

(٣) مجموع الفتاوى ٦/ ٧٢.



- **الثاني**: أنه يجد حركة عينيه ويديه بالإشارة إلى فوق تتبع إشارة قلبه إلى فوق، وهو يجد ذلك أيضًا ضرورة.
- **الثالث:** أن الأمم المختلفة متفقة على ذلك من غير مواطأة.
- **الرابع**: أنهم يقولون بألسنتهم: إنا نرفع أيدينا إلى الله، ويخبرون عن أنفسهم أنهم يجدون في قلوبهم اضطرارًا إلى قصد العلو.

فالحجة تارة بما يجده الإنسان من العلم الضروري في نفسه، وتارة بما يخبر به الناس عن أنفسهم من العلم الضروري، وتارة بما يدل على العلم الضروري في حق الناس، وتارة بأن الناس لا يتفقون على ضلالة، فإنه إذا كان إجماع المسلمين وحدهم لا يكون إلا حقًّا؛ فإجماع جميع الخلق الذين منهم المسلمون أولى ألا يكون إلا حقًّا»[١].

«وقد حكى محمد بن طاهر المقدسي، عن الشيخ أبي جعفر الهمذاني، أنه حضر مجلس أبي المعالي، فذكر العرش وقال: كان الله ولا عرش، ونحو ذلك، وقام إليه الشيخ أبو جعفر فقال: يا شيخ! دعنا من ذكر العرش، وأخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا، فإنه ما قال عارف قط: يا الله، إلا وجد في قلبه ضرورة لطلب العلو لا يلتفت يمنة ولا يسرة، قال: فضرب أبو المعالي على رأسه وقال: حيرني الهمذاني!

فأخبر هذا الشيخ عن كل من عرف الله أنه يجد في قلبه حركة ضرورية إلى العلو إذا قال: يا الله، وهذا يقتضي أنه في فطرتهم وخلقتهم العلم بأن الله فوق، وقصده والتوجه إليه إلى فوق»[٢].

---

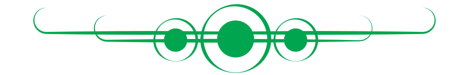
(١) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ٤/ ٥١٩.

(٢) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ٤/ ٥١٨.

تعاون وصنف:

من خلال ما درسته من أمثلة على دلائل الفطرة، تعاون مع زميلك في البحث عن أمثلة أخرى، ثم صنف تلك الأمثلة حسب الموضوعات الواردة في الجدول التالي:

موضوعات عقدية	أمثلة لدلالة الفطرة عليها
توحيد الربوبية	
توحيد الألوهية	
توحيد الأسماء والصفات	
الإيمان بالأنبياء	





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١- فطرتنا موجبة ومقتضية لتوحيد الله تعالى. (   )

٢- تصعب نسبة الكمالات لله عن طريق الفطرة. (   )

٣- تستقل الفطرة بإثبات بعض الأحكام الشرعية. (   )

٤- أول واجب على المكلَّف هو توحيد الله. (   )

٥- الفطرة ثابتة في النفوس لا تنحرف ولا تتبدل. (   )

٦- اتفق المتكلمون على بطلان إيمان المقلِّد. (   )

٧- دلت الفطرة على إثبات العلو لله تعالى. (   )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١- تدل الفطرة على المسائل العقدية بطريقة:

(تفصيلية – إجمالية- نظرية)

٢- من مهام الأنبياء والرسل:

(تعديل الفطرة – تغيير الفطرة – تكميل الفطرة)

٣- ترتبط الفطرة بالعقل من خلال:

(المبادئ العقلية – الاحتجاج العقدي – المعارف النظرية)

٤- يرى جمهور المتكلمين أن معرفة الله:

(فطرية – ضرورية – نظرية)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- وضح المقصود بالفطرة السليمة كمصدر للتلقي.
- استدل على اقتضاء الفطرة للإسلام.
- وضح العلاقة بين الفطرة والتحسين والتقبيح العقليين.
- برهن على أن علو الله سبحانه وتعالى مركوز في الفطرة.



الدرس السادس: نماذج من مصادر المخالفين في تلقي العقيدة

مقدمة الدرس:

كثرت المناهج المنحرفة التي اتخذت مصادر باطلة تتلقى منها علوم العقيدة، ومن تلك المصادر:

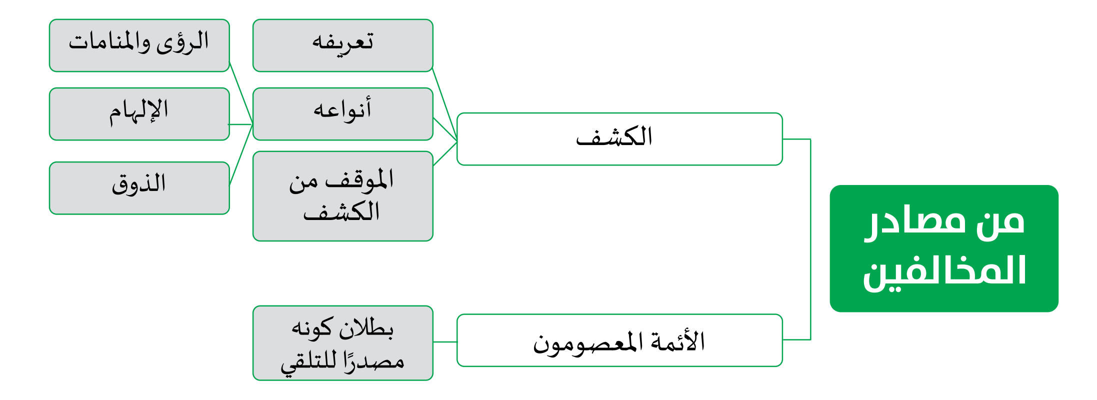
الكشف وأنواعه، والأئمة المعصومون.

حيث ينبغي لدارس علم العقيدة الاطلاع على هذه المصادر، مع بيان الموقف الصحيح منها.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تعرف الكشف.
٢. تميز بين أنواع الكشف.
٣. توضح موقف أهل السنة من الكشف وأنواعه.
٤. تشرح ضابط الاستئناس بالكشف في الترجيح.
٥. تلخص عقيدة الاحتجاج بالأئمة المعصومين.
٦. تبرهن على بطلان كون الأئمة المعصومين مصدرًا للتلقي.
٧. تنفر من المذاهب المخالفة في مصادر الاعتقاد.





أولًا: الكشف[1]:

١ تعريفه:

الكشف: «هو الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية، والأمور الحقيقية وجودًا وشهودًا»[2].

ويعتبر الكشف من المصادر الرئيسة لتلقي العقيدة عند جملة من الفرق المنتسبة للإسلام، وعلى رأس هذه الفرق: الصوفية ومن تأثر بها، فما وافق الكشف من دلالات الكتاب والسنة قبلوه، وما خالف ذلك تأولوه!




٢ أنواعه:

وللكشف أنواع كثيرة، فمن ذلك:

أ- الرؤى والمنامات:

فإن بعض المتصوفة يبني اعتقاداته وأحكامه على الرؤى والمنامات التي يراها في نومه.

ب- الإلهام:

وهو «علم يقع في النفوس بلا دليل ولا استدلال ولا إقناع ولا تقليد»[3].

ج- الذوق:

ومعناه قريب من الإلهام، ويقصد به عند الصوفية أنه: «عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه، يفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره!»[4].

فهذه الأنواع وغيرها تدخل في مسمى الكشف، وهي من خوارق العادات.

وذلك أن «ما كان من الخوارق من (باب العلم):

- فتارة بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره.
- وتارة بأن يرى ما لا يراه غيره يقظة ومنامًا.

---

(١) للاستزادة ينظر: المصادر العامة للتلقي عند الصوفية، صادق سليم ص ٢٠٣، مناهج الاستدلال على مسائل العقيدة، أحمد قوشتي ص ٣٥٦.

(٢) التعريفات، للجرجاني ص ١٨٤.

(٣) الإحكام، لابن حزم ١/ ٤٠.

(٤) التعريفات، للجرجاني ص ١٠٧.

- وتارة بأن يعلم ما لا يعلم غيره وحيًا وإلهامًا، أو إنزال علم ضروري أو فراسة صادقة.
  ويسمى (كشفًا) و(مشاهدات) و(مكاشفات) و(مخاطبات):

فالسماع مخاطبات، والرؤية مشاهدات، والعلم مكاشفة، ويسمى ذلك كله (كشفًا) و(مكاشفة) أي: كشف له عنه»[1].



٣ الموقف من الكشف و أنواعه:

ويمكن بيان مجمل الموقف الصحيح من الكشف و أنواعه في النقاط التالية:

١) لا خلاف أن إلهام الأنبياء ومناماتهم تُعتبَر من أقسام الوحي المعصوم الذي يجب اتباعه.

٢) لا خلاف أن زيادة الإيمان والعمل الصالح ومجاهدة النفس وتزكيتها لها أثر كبير في الهداية، وإصابة الحق في الأقوال والأعمال.

٣) أما اعتبار الكشف وأنواعه مصدرًا تؤخذ منه أحكام الدين من العقائد والعبادات فهذا باطل، وهو فتح لباب التشريع من غير الكتاب والسنة، ومجال لالتباس الحق بالباطل؛ لأن ما يعرض لغير الأنبياء من الرؤى والمنامات والإلهام قد يكون تلبيسًا من الشيطان، وهذا بخلاف الأنبياء المعصومين في هذا الباب.

٤) وأما اعتبار بعض أنواع الكشف مرجحًا يُستأنَس به فيما لا يخالف الشريعة، ولا يعتمد عليه؛ فالأمر في هذا واسع، وهو محل اجتهاد بين أهل العلم.

والصواب: أنه قد يُعتبر طريقًا صحيحًا للترجيح إذا توافرت شروطه.

فإن «الذين أنكروا كون الإلهام طريقًا على الإطلاق أخطأوا كما أخطأ الذين جعلوه طريقًا شرعيًا على الإطلاق، ولكن إذا اجتهد السالك في الأدلة الشرعية الظاهرة فلم ير فيها ترجيحًا، وأُلهم حينئذ رجحان أحد الفعلين مع حسن قصده وعمارته بالتقوى؛ فإلهام مثل هذا دليل في حقه؛ قد يكون أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة، والأحاديث الضعيفة، والظواهر الضعيفة، والاستصحابات الضعيفة التي يحتج بها كثير من الخائضين في المذهب والخلاف وأصول الفقه»[2].

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١١ / ٣١٣.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٠ / ٤٧٣.



«وإذا كان القلب معمورًا بالتقوى؛ انجلت له الأمور وانكشفت، بخلاف القلب الخراب المظلم...

وفي الحديث الصحيح: «**إِنَّ الدَّجَّالَ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ، يَقْرَؤُهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، كَاتِبٍ وَغَيْرِ كَاتِبٍ**»[1]، فدل على أن المؤمن يتبين له ما لا يتبين لغيره؛ ولا سيما في الفتن، وينكشف له حال الكذَّاب الوضَّاع على الله ورسوله.

فإن الدجال أكذب خلق الله، مع أن الله يُجري على يديه أمورًا هائلة، ومخاريق مزلزلة، حتى أن من رآه افتُتن به، فيكشفها الله للمؤمن حتى يعتقد كذبها وبطلانها.

وكلما قوي الإيمان في القلب قوي انكشاف الأمور له؛ وعرف حقائقها من بواطلها، وكلما ضعف الإيمان ضعف الكشف، وذلك مثل السراج القوي والسراج الضعيف في البيت المظلم»[2].

تعلم أكثر:

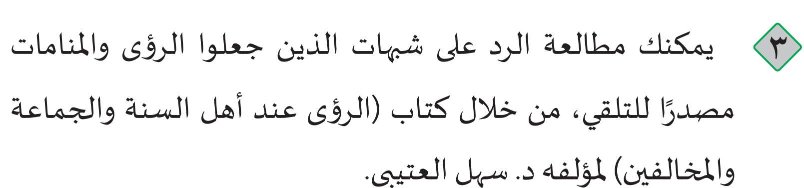
١ اهتم أهل السنة ببيان ما يتعلق بـ (الْفِرَاسَةِ)، وفسَّر بعض السلف المتوسّمين بالمتفرّسين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ۝٧٥﴾ [الحجر].

فتعلم أكثر عنها من خلال كتاب مدارج السالكين للإمام ابن القيم في منزلة الفراسة.

٢ يتعلق بالرؤى مسائل مهمة؛ مثل: رؤية النبي ﷺ منامًا ويقظة، وشروط الرؤيا الصادقة التي وردت فيها الأحاديث، والتفريق بينها وبين حديث النفس ووساوس الشياطين.

فابحث عن ضوابط ذلك عند أهل السنة والجماعة.

ويمكنك الاستفادة من هذا المقطع:



٣ يمكنك مطالعة الرد على شبهات الذين جعلوا الرؤى والمنامات مصدرًا للتلقي، من خلال كتاب (الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين) لمؤلفه د. سهل العتيبي.



(١) أخرجه مسلم برقم (٢٩٣٤).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٠/ ٤٥.

ثانيًا: الأئمة المعصومون[1]:

تُعتبر أقوال الأئمة المعصومين من المصادر الرئيسة لتلقي العقيدة عند جملة من الفرق المنتسبة للإسلام، وعلى رأس هذه الفرق: الرافضة الاثني عشرية ومن تأثر بها، فما جاء عن الأئمة المعصومين فهو حجة يجب اتباعها.

وذلك أنهم يسمون الإمام المعصوم بـ(القرآن الناطق) وذلك لبيان مكانة أقواله والاعتداد بها في بيان الشريعة وتفسير كلام الله، ويسمون القرآن المتداول بين المسلمين بـ(القرآن الصامت).

وقد اعتبر الرافضة الإمامية أن القرآن له ظاهر وباطن، وأن الباطن لا يمكن أن يتوصل إليه إلا عن طريق الأئمة المعصومين.

فقد جعل الرافضة الإمامية في دينهم «ثلاثة أصول: أحدها: أن كل واحد من هؤلاء إمام معصوم بمنزلة النبي، لا يقول إلا حقًّا، ولا يجوز لأحد أن يخالفه، ولا يرد ما ينازعه فيه غيره إلى الله والرسول!»[2].

بطلان كونه مصدرًا للتلقي:

يمكن إجمال بطلان ما يدعيه الرافضة من اعتبار الأئمة المعصومين مصدرًا من مصادر تلقي العقيدة في: أنه لم تثبت العصمة لأحد غير رسول الله ﷺ.

ونحن مأمورون بفهم معاني القرآن على ظاهره كما هو عادة العرب في فهم كلامها، ولو أراد الله منا الوصول إلى معنى غير الظاهر فإنه يدلنا عليه بالأدلة والقرائن.

وأما دعوى أن القرآن له باطن يخالف ظاهره، وأن الأئمة المعصومين هم الذين يعلمون بواطنه، فهذا باطل؛ لأنه «لا يخلو أن يكون ذلك عندهم:

- إما من جهة دعوى الضرورة، وهو محال؛ لأن الضروري هو: ما يشترك فيه العقلاء علمًا وإدراكًا، وهذا ليس كذلك.
- وإما من جهة الإمام المعصوم؛ بسماعهم منه لتلك التأويلات.

---

(١) للاستزادة ينظر: مصادر التلقي وأصول الاستدلال العقدية عند الإمامية الاثني عشرية، إيمان العلواني ص ٢٩١.

(٢) منهاج السنة، لابن تيمية ٥/ ١٦٤.

فنقول لمن زعم ذلك: ما الذي دعاك إلى تصديق الإمام المعصوم دون محمد عليه السلام مع المعجزة، وليس لإمامك معجزة؟! فالقرآن يدل على أن المراد ظاهره، لا ما زعمت.

فإن قال: ظاهر القرآن رموز إلى بواطن؛ فهمها الإمام المعصوم ولم يفهمها[1]؛ فتعلمناها منه. قيل لهم: من أي جهة تعلمتموها منه؟

أبمشاهدة قلبه بالعين؟ أو بسماع منه؟ ولا بد من الاستناد إلى السماع بالأذن، فيقال: فلعل لفظه ظاهر له باطن لم تفهمه ولم يطلعك عليه؛ فلا يوثق بما فهمت من ظاهر لفظه!

فإن قال: صرح بالمعنى، وقال: ما ذكرته ظاهر لا رمز فيه، أو المراد ظاهره؟

قيل له: وبماذا عرفت قوله لك: «إنه ظاهر»؛ أنه لا رمز فيه؟ بل أنه كما قال، إذ يمكن أن يكون له باطن لم تفهمه أيضًا، فلا يزال الإمام يصرح باللفظ والمذهب يدعو إلى أن له فيه رمزًا.

ولو فرضنا أن الإمام أنكر الباطن؛ فلعل تحت إنكاره رمزًا لم تفهمه أيضًا، حتى لو حلف بالطلاق الظاهر أنه لم يقصد إلا الظاهر؛ لاحتمل أن يكون في طلاقه رمز هو باطنه، وليس مقتضى الظاهر.

فإن قال: ذلك يؤدي إلى حسم باب التفهيم! قيل له: فأنتم حسمتموه بالنسبة إلى النبي عليه والسلام؛ فإن القرآن دائر على تقرير الوحدانية، والجنة، والنار، والحشر، والنشر، والأنبياء، والوحي، والملائكة؛ مؤكِّدًا ذلك كله بالقسم، وأنتم تقولون: إن ظاهره غير مراد، وإن تحته رمزًا!

فإن جاز ذلك عندكم بالنسبة إلى النبي ﷺ لمصلحة وسرٍّ له في الرمز؛ جاز بالنسبة إلى معصومكم أن يظهر لكم خلاف ما يضمره؛ لمصلحة وسرٍّ له فيه، وهذا لا محيص لهم عنه»[2].

ابحث ولخص:

بعد اطلاعك على الاحتجاج بالأئمة المعصومين، قم بالبحث عن المسائل الآتية، ثم لخص أهم ما توصلت إليه:

- **عرِّف بأشهر الأئمة المعصومين عند الإمامية.**
- **آثار الاحتجاج بالأئمة المعصومين في انحراف عقائد الإمامية.**
- **الفرق الأخرى التي ادعت العصمة لأفراد، واحتجوا بأقوالهم العقدية.**

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب إضافة كلمة "الناس".

(٢) الاعتصام، للشاطبي ص٣٢٣.



أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١ يختلف حكم الفراسة عن الكشف والإلهام. ( )

٢ يُستأنَس بالكشف فيما لا يخالف الشريعة. ( )

٣ إلهام المؤمن قد يرجح على قياس ضعيف. ( )

٤ انفردت الاثنا عشرية باعتقاد عصمة الأئمة. ( )

٥ ترتبط عصمة الأئمة بوجود باطل مجهول للقرآن. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١ يتميز الذوق عند أهله بأنه نور عرفاني:

(تتجلى حلاوته على اللسان- يُلقى في القلب– تنكشف به الحجب)

٢ الاعتماد على الكشف فيما لا يخالف الشريعة:

(جائز– باطل– مختلَف فيه)

٣ يطلق الرافضة على الإمام المعصوم:

(القرآن الناطق- القرآن الصامت– الحق الصائب)

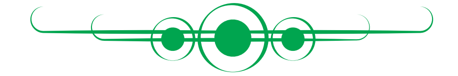
س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- وضح المقصود بالكشف.
- علل بطلان اعتبار الكشف مصدرًا للتلقي.
- اشرح ضابط الاستئناس بالكشف في الترجيح.
- استدل على وجود أصل الكشف في السنة النبوية.
- لخص عقيدة الاحتجاج بالأئمة المعصومين.
- فنِّد دعوى أن القرآن له باطنٌ لا يعرفه إلَّا الأئمة المعصومون.

ملخص الوحدة الثالثة

- مصادر المعرفة: هي المراجع والطرق التي يُتلقى منها العلم والمعرفة، وهي من أهم معايير الحكم على التيارات والطوائف.
- أشهر مصادر المعرفة هي: الوحي، والعقل، والحس، والحدس، وأغلب التيارات اختارت أحدها، وجعلته المصدر الأساسي لها.
- جمع أهل السنة بين مصادر المعرفة، مع تقديمهم الوحي، فتميزت مصادرهم المعرفية بأنها: شاملة ومتكاملة ومرتبطة بالوحي الإلهي.
- اعتمد أهل السنة الكتاب والسنة والإجماع كمصادر أساسية لتلقي الاعتقاد، يتبعها ويساندها مصادر فرعية، مثل: العقل السليم والفطرة السوية.
- أجمعت أمة الإسلام على الاحتجاج بالقرآن الكريم، وجعله أهل السنة المصدر الأساسي للأدلة النقلية والعقلية.
- أجمعت الأمة على أصل الاستدلال بالسنة، لكنهم اختلفوا في طرق الاستدلال، وشروطه، وقد اعتمد أهل السنة على السنة النبوية الصحيحة في تلقي عقيدتهم، دون تفريق بين المتواتر والآحاد.
- احتج أهل السنة بالإجماع كمصدر أساسي لتلقي العقيدة، مع تحقق شروطه، واهتموا بجمع ما ثبت منه، خاصة في عصر الصحابة.
- فرق أهل السنة بين أنواع الإجماع، فاحتجوا بالإجماع القطعي، واختلفوا في السكوتي، والاستقرائي لأنهما من قبيل الإجماع الظني.
- تعددت إطلاقات العقل في اللغة والنصوص الشرعية، لكنه كمصدر لتلقي العقيدة يُطلَق على: الاستدلال بجملة المعارف الفطرية، والعلوم الضرورية والنظرية الصحيحة على إثبات أمر إجمالي من أمور الاعتقاد أو نفيه.
- وتميز أهل السنة بكونهم أهل نظر واستدلال كما أنهم أهل حديث وأثر، وأنهم لم يُفرِّقوا بين الدليل النقلي والعقلي، واهتموا بما ورد في القرآن والسنة من أدلة عقلية.

- جعل أهل السنة العقل كمصدر فرعي تابع للكتاب والسنة، فلا يستقل بحكم عقدي، ولا ينفرد بمسائل عقدية تفصيلية، فدلالة العقل إجمالية.
- اعتمد منهج أهل السنة أنواعًا مختلفة من الأدلة العقلية مثل: التلازم بين الدال والمدلول، والسبر والتقسيم، وقياس الأولى، وقياس الطرد وقياس العكس.
- اعتبر أهل السنة الفطرة السليمة مقتضية للإسلام، لأنها دلت على معرفة الله وتوحيده.
- ودلالة الفطرة دلالة إجمالية لا تفصيلية، وشملت مجالات مختلفة، كالمعارف الفطرية، إلى جانب معرفة الله تعالى ووصفه بالكمال.
- ظهر أثر اعتبار دلالة الفطرة عند أهل السنة في عدة مسائل منها: مسألتي أول واجب على المكلَّف، وإيمان المقلِّد، فقالوا بصحة إيمان المقلِّد، وأن التوحيد هو أول واجب.
- تعد المصادر العقدية الباطلة من أهم أسباب انحراف المخالفين لأهل السنة، ومن هذه المصادر؛ الكشف والأئمة المعصومون.
- يشمل الكشف: الإلهام، والذوق، والرؤى، والفراسة، ولا يصح اعتبارها مصدرًا تؤخذ منه أحكام الدين من العقائد أو العبادات، لكن يمكن اعتبار بعض أنواعه مرجحًا يُستأنَس به فيما لا يخالف الشريعة، ولا يعتمد عليه.
- اعتبرت الإمامية أن القرآن له ظاهر وباطن، وأن الباطن لا يمكن أن يتوصل إليه إلا عن طريق الأئمة المعصومين، وهذه دعوى باطلة شرعًا وعقلًا.





الوحدة الرابعة

منهج الاستدلال عند أهل السنة والجماعة

مقدمة الوحدة:

لا يخفى أن الفرق الإسلامية اتفقت- في الجملة– على مرجعية القرآن والسنة، لكنها اختلفت في طرق الاستدلال بنصوصهما على مسائل الدين.

ومن هنا وجبت دراسة أصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة، والتي تميزهم عن غيرهم، ومن ثم تميز طريق الحق والصواب عن طرق الضلال والخطأ.

ولأهمية بعض القضايا الخلافية تم تخصيص دروس مستقلة لها، كخبر الآحاد، وتعارض العقل مع النقل، والمجاز، والتأويل.

الأهداف العامة للوحدة:

يتوقع منك أخي الطالب بعد دراسة هذه الوحدة أن تستطيع:

١. توضيح المراد بطرق الاستدلال في العقيدة.

٢. شرح قواعد الاستدلال على مسائل العقيدة.

٣. رد دعوى ترك الاستدلال بخبر الآحاد في العقيدة.

٤. إثبات عدم التعارض بين النقل والعقل.

٥ شرح ضوابط تأويل النصوص الشرعية عند أهل السنة.

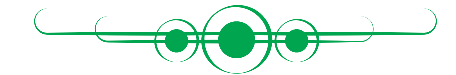
٦ بيان شروط صحة المجاز في الاستدلال العقدي.

٧ تعظيم نصوص الكتاب والسنة النبوية.

٨ اليقين بصواب منهج أهل السنة والجماعة.

دروس الوحدة

- مقدمة في مناهج الاستدلال في العقيدة.
- قواعد أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١)
- قواعد أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢)
- مناقشة دعوى عدم الاستدلال بأخبار الآحاد في العقيدة إجمالًا.
- مناقشة دعوى تعارض العقل مع النقل إجمالًا.
- موقف أهل السنة من التأويل.
- موقف أهل السنة من المجاز.
- خاتمة في خصائص منهج أهل السنة في تقرير مسائل الاعتقاد.





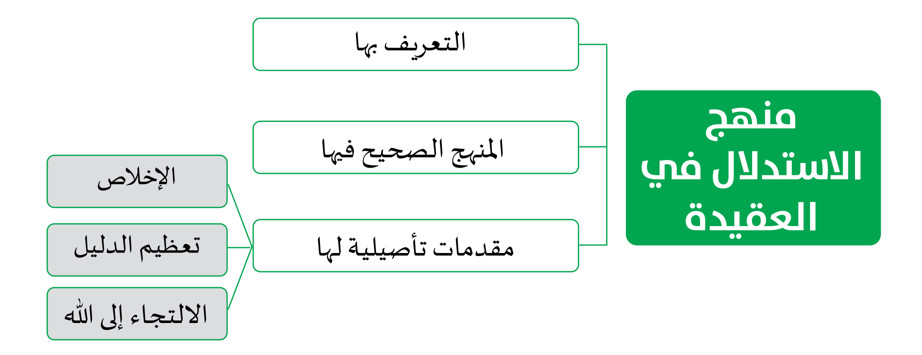
مقدمة الدرس:

يعد هذا الدرس مقدمة لما بعده من دروس، فنتعرف من خلاله على مفهوم طرق الاستدلال، والمنهج الصحيح فيها، وكيفية الاستعداد لدراستها إيمانيًّا ونفسيًّا، وذلك لأهميتها في الوصول للحق، وتجنب مسالك الباطل وأهله.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. توضح المراد بمنهج الاستدلال في العقيدة.
٢. تقدر أهمية دراسة منهج الاستدلال.
٣. تلخص معالم المنهج الصحيح في الاستدلال.
٤. تعظم نصوص الكتاب والسنة.
٥. تخلص في طلب الحق والاستعانة بالله فيه.



أولًا: تعريف منهج الاستدلال في العقيدة:

منهج الاستدلال في العقيدة هو: الطريقة التي استخدمها أهل السنة والجماعة لاستنباط الأحكام على المسائل العقدية من مصادر التلقي الصحيحة.

وقد اعتنى أهل السنة ببيان منهج الاستدلال من النصوص الشرعية؛ وذلك لأن جميع الفرق المنتسبة للإسلام في الجملة تعتبر القرآن والسنة مصادر معتبرة لتلقي العقيدة، وإنما وقع الخلاف معها في كيفية الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة على مسائل الدين.

ومن المتقرر أنه «ليس لأحد أن يحتج بقول أحد في مسائل النزاع، وإنما الحجة: النص، والإجماع، ودليل مستنبط من ذلك تُقَرَّر مقدماته بالأدلة الشرعية لا بأقوال بعض العلماء؛ فإن أقوال العلماء يُحتج لها بالأدلة الشرعية، لا يُحتج بها على الأدلة الشرعية»[١].

وقد أخبر النبي ﷺ عن قوم يخالفون جماعة المسلمين في تأويل القرآن، بل قد يصل بهم الحال إلى القتال على ذلك؛ فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال:» كُنَّا جُلُوسًا نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا مِنْ بَعْضِ بُيُوتِ نِسَائِهِ، قَالَ: فَقُمْنَا مَعَهُ، فَانْقَطَعَتْ نَعْلُهُ، فَتَخَلَّفَ عَلَيْهَا عَلِيٌّ يَخْصِفُهَا، فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَضَيْنَا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ يَنْتَظِرُهُ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ: «**إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِ هَذَا الْقُرْآنِ، كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ**»، فَاسْتَشْرَفْنَا وَفِينَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَقَالَ: «**لَا، وَلَكِنَّهُ خَاصِفُ النَّعْلِ**». قَالَ: فَجِئْنَا نُبَشِّرُهُ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ» [٢].

ومع مرور الأزمنة ظهر أناس استحدثوا مصادر جديدة في تلقي الشريعة، أو ابتدعوا طرقًا مخترعة في الاستدلال من مصادر الشريعة، فضلوا وأضلوا، ومن تلك الاستحداثات طرقٌ جديدةٌ في تفسير كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

ومما يبين أهمية العناية بطُرق الاستدلال الصحيحة عند أهل السنة، وخطورة الانحراف فيها وسوء الفهم للنصوص الشرعية؛ أن «سوء الفهم عن الله ورسوله أصل كل بدعة وضلالة نشأت في الإسلام، بل هو أصل كل خطأ في الأصول والفروع، ولا سيما إن أضيف إليه سوء القصد»[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٦/ ٢٠٢.

(٢) أخرجه أحمد في المسند برقم (١١٧٧٣)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد برقم (١٤٧٦٣): "رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة"، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٢٤٨٧).

(٣) الروح، لابن القيم ص٦٣.

ومما يبين أن الانحراف في مناهج الاستدلال يؤدي إلى الخروج من السنة إلى البدعة؛ تَأَمُّلُ حال الفرق المنتسبة للإسلام؛ وذلك لمخالفتها في مناهج كلية أو فروع كثيرة.

فإنها «إنما تصير فِرَقًا بخلافها للفرقة الناجية في معنى كلي في الدين، وقاعدة من قواعد الشريعة، لا في جزئي من الجزئيات، إذ الجزئي والفرع الشاذ لا ينشأ عنه مخالفة يقع بسببها التفرُّق شيعًا، وإنما ينشأ التفرُّق عند وقوع المخالفة في الأمور الكلية؛ لأن الكليات تقتضي عددًا من الجزئيات غير قليل، وشاذها في الغالب أن لا يختص بمحل دون محل، ولا بباب دون باب... ويجري مجرى القاعدة الكلية: كثرة الجزئيات»[1].

والمقصود هنا هو: ذكر أصول الاستدلال الصحيحة عند أهل السنة، وأما استدلالات من انحرف عن الطريق المستقيم لو تتبعناها لخرجنا عن المقصود، «وحاصلها: الخروج في الاستدلال عن الطريق الذي أوضحه العلماء، وبيَّنه الأئمة، وحصر أنواعه الراسخون في العلم.

ومن نظر إلى طرق أهل البدع في الاستدلال؛ عرف أنها لا تنضبط؛ لأنها سيالة لا تقف عند حد، وعلى كل وجه يصح لكل زائغ وكافر أن يستدل على زيغه وكفره حتى ينسب النحلة التي التزمها إلى الشريعة.

فقد رأينا وسمعنا عن بعض الكفار أنه استدل على كفره بآيات القرآن!»[2].

وقد بوب الشاطبي في كتاب (الاعتصام): (بابٌ في مأخذ أهل البدع بالاستدلال) [3]، وبيَّن فيه جملة من طرائق أهل البدع في الاستدلال المنحرف.

وقد اعتنى أهل العلم في هذا الباب ببيان طرق الاستدلال الصحيحة، وبسطوا الكلام فيها، كما في كثير من كتب أصول الفقه، وإن كانوا لم يبسطوا الكلام في الطرق المنحرفة لكثرتها، وقد بيَّن ذلك الشاطبي بقوله: «إذا تبيَّن أن للراسخين طريقًا يسلكونها في اتباع الحق، وأن الزائغين على غير طريقهم؛ احتجنا إلى بيان الطريق التي سلكها هؤلاء لنتجنبها، كما نُبيِّن الطريق التي سلكها الراسخون لنسلكها، وقد بيَّن ذلك أهل أصول الفقه، وبسطوا القول فيه، ولم يبسطوا القول في طريق الزائغين»[4].

(١) الاعتصام، للشاطبي ص٧١٢.
(٢) الاعتصام، للشاطبي ص٣٦٣.
(٣) الاعتصام، للشاطبي ص٢٨١.
(٤) الاعتصام، للشاطبي ص٢٨٥.

وعلى ذلك فإن المقصود هنا: بيان جملة من معالم أهل السنة في الاستدلال الصحيح، مع التمثيل بذكر بعض طرائق المخالفين لأهل السنة في المواضع التي تناسبها، وذلك أن طريق الحق يمكن الإحاطة بأصوله، بخلاف طرائق المخالفين، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام].

ثانيًا: ملخص في المنهج الصحيح في الاستدلال:

وجملة المنهج الصحيح في الاستدلال تتمثل في:

جمع ما ورد بشأن المسألة من نصوص الكتاب والسنة على درجة الاستقصاء، مع تحرير دلالات كلٍّ، وتصحيح النقل عن النبي ﷺ، واعتماد فهم الصحابة والثقات من علماء السلف الصالح رضي الله عنهم.

فإن بدا ما ظاهره التعارض بين نصوص الوحيين عند المجتهد- لا في الواقع ونفس الأمر-؛ فينبغي الجمع بين هذه الأدلة؛ برد ما غمض منها واشتبه إلى ما ظهر منها واتضح، وتقييد مطلقها بمقيدها، وتخصيص عامها بخاصها، فإن كان التعارض في الواقع ونفس الأمر فبنسخ منسوخها بناسخها- وذلك في الأحكام دون الأخبار؛ فإن الأخبار لا يدخلها نسخ-، وإن لم يكن إلى علم ذلك من سبيل؛ فبردّه إلى عالمه.

وإذا اتضح هذا؛ فإنه لا يجوز أن يؤخذ نص وأن يطرح نظيره في نفس الباب، أو أن تُعمَل مجموعة من النصوص وتُهمَل الأخرى؛ لأن هذا مظنة الضلال في الفهم، والغلط في التأويل.

«ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد، وهو: الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض؛ فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة، بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسَّر ببيّنها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حكم من الأحكام؛ فذلك الذي نظمت به حين استنبطت»[1].

(١) الاعتصام، للشاطبي ص٣١١.

كما أن معرفة أسباب النزول مما يعين في فهم النص الشرعي، والجهل به يورث الخلل في تحديد معناه، فإن «الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشُّبَه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع»[١].

وإذا تأملت كلام الله، «وأعطيت الآية حقها من دلالة اللفظ، وإيمائه، وإشاراته، وتنبيهه، وقياس الشيء على نظيره، واعتباره بُمشاكِلِه، وتأملت المشابهة التي عقدها الله سبحانه وربطها بين الظاهر والباطن»[٢]؛ ظهرت لك دلالات الآية، والمعاني التي تدل عليها.

تأمل ثم استدل:

يعد جمع النصوص من أبجديات المنهج الصحيح في الاستدلال، والتقصير فيه من أهم أسباب الزيغ والضلال، وقد ظهرت أهميته منذ عصر الصحابة الكرام، وتأمل هذا الحديث لتدرك ذلك:

عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حُوسِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ عُذِّبَ» فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ فَقَالَ: لَيْسَ ذَاكِ الْحِسَابُ، إِنَّمَا ذَاكِ الْعَرْضُ، مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُذِّبَ».[٣]

فاطلع على أهمية جمع النصوص، وأمثلتها، خاصة ما يتوهم التعارض بينها، واذكر مثالًا لها.

ابحث وعلل:

قال الإمام الشافعي عن الصحابة:» هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل، وكل سبب يُنال به علم أو يُدرك به هدى، ورأيهم لنا خيرٌ من رأينا لأنفسنا».

فهذا الأثر- وغيره كثير عن الأئمة- يدل على اعتماد فهم الصحابة والسلف الصالح على غيرهم.

فابحث عن أدلة حجية فهم السلف، ولخص أهم أسباب الاعتماد على فهمهم.

(١) الموافقات، للشاطبي ٤/ ١٤٦.
(٢) التبيان في أقسام القرآن، لابن القيم ص٢٣١.
(٣) رواه البخاري (٤٩٣٩) ومسلم (٢٨٧٦) واللفظ له.

ثالثًا: مقدمات تأصيلية قبل بيان طرق الاستدلال:

مما يحسن إيراده قبل استعراض طرق الاستدلال عند أهل السنة المقدمات الآتية:



١ الإخلاص والتجرُّد عن الهوى:

فإن الإخلاص والتجرُّد في دراسة المسائل ليس مما ينبغي التذكير به فحسب، بل هو أصل العلم الشرعي جملة، ولا يُتصوَّر طالب علم أو باحث عن الحقيقة، وهو عنده خلل في هذا الباب، ولذلك يوصف المنحرفون من أهل البدع المنتسبين للإسلام بأنهم (أهل الأهواء).

وأعظم آداب طالب العلم: «الإخلاص لله سبحانه وتعالى؛ فإنه إذا فُقد انتقل العلم من أفضل الطاعات إلى أقبح المخالفات»[١].

«ولا أرقَّ دينًا ممن يوثق رواية إذا وافقت هواه، ويوهنها إذا خالفت هواه! فما يتمسك فاعل هذا من الدين إلا بالتلاعب»[٢].

وقد لا يسلم من بعض الهوى الخفيِّ أهلُ العلم والدين، وذلك «أن الرجل العظيم في العلم والدين، من الصحابة والتابعين ومَن بعدهم إلى يوم القيامة، أهل البيت وغيرهم؛ قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرونًا بالظن، ونوع من الهوى الخفي، فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه، وإن كان من أولياء الله المتقين»[٣].

ومن دقيق مسالك الهوى: ما ذكره المعلمي- رحمه الله- فقال: «وبالجملة، فمسالك الهوى أكثر من أن تُحْصى، وقد جَرَّبتُ نفسي أنني ربما أنظر في القضية زاعمًا أنه لا هوى لي، فيلوح لي فيها معنى، فأُقرِّره تقريرًا يُعجبني، ثم يلوح لي ما يخْدِش في ذاك المعنى؛ فأجدني أتبرَّم بذلك الخادش! وتُنازعني نفسي إلى تكلُّف الجواب عنه، وغضِّ النظر عن مناقشة ذاك الجواب، وإنما هذا لأني لمَّا قرَّرتُ ذاك المعنى أولًا تقريرًا أعجبني صرتُ أهوَى صحَّتَه، هذا مع أنه لم يعلم بذلك أحدٌ من الناس، فكيف إذا كنتُ قد أذعتُه في الناس، ثم لاح لي الخدش؟ فكيف لو لم يَلُح لي الخدش، ولكنَّ رجلًا آخر اعترض عليَّ به؟ فكيف لو كان المعترِضُ ممن أكرهه؟!»[٤].

---

(١) الذخيرة، للقرافي ١/ ٤٧.

(٢) المحلى، لابن حزم ٤/ ١٨٠.

(٣) منهاج السنة، لابن تيمية ٤/ ٥٤٣.

(٤) آثار الشيخ العلامة المعلمي ١١/ ٣١٩.



تعظيم الدليل والتسليم له:

فإن ذلك سِمَةَ أهل الإيمان والتصديق، ومن شواهد هذا المقام: ما ذكره رافع بن خديج، قال: كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله ﷺ، فنكريها بالثلث والربع، والطعام المسمَّى، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي، فقال: نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعًا، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا، (نهانا أن نحاقل بالأرض فنكريها على الثلث والربع، والطعام المسمَّى، وأمر رب الأرض أن يزرعها، أو يُزرِعها، وكره كراءها وما سوى ذلك) [1].

وتأمل قوله: (نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعًا، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا)، فإن ظاهر المحاقلة أنها نافعة، ولكن الصحابة يعلمون أن تسليمهم لله ولرسوله ﷺ أنفع لهم في دنياهم وآخرتهم.

ومثال ذلك أيضًا: ما حصل لصِدِّيْقِ هذه الأمة أبي بكر رضي الله عنه؛ لما أخبر النبي ﷺ بأنه قد أُسري به إلى بيت المقدس، ثم عُرج به إلى السماء؛ فكذبه طوائف من قريش، وذهب بعضهم إلى أبي بكر شامتًا لغرابة ما أخبر به النبي ﷺ، فكان ردُّ أبي بكر درسًا في التسليم والانقياد للوحي متى ما ثبت، قال الزهري في وصف الإسراء والمعراج بالنبي ﷺ: «فلما أُسري به إلى المسجد الأقصى أصبح الناس يخبر [2] أنه قد أُسري به، فارتدَّ أناس ممن كان قد صدَّقه وآمن به، وفُتنوا وكذبوه به، وسعى رجلٌ من المشركين إلى أبي بكر فقال: هذا صاحبك يزعم أنه قد أُسري به الليلة إلى بيت المقدس، ثم رجع من ليلته!

فقال أبو بكر: أوَقال ذلك؟ قالوا: نعم؛ فقال أبو بكر: فإني أشهد إن كان قال ذلك؛ لقد صدق، فقالوا: أتصدقه بأنه جاء الشام في ليلة واحدة، ورجع قبل أن يصبح؟ قال أبو بكر: نعم، إني أصدقه بأبعد من ذلك؛ أصدقه بخبر السماء بكرة وعشيًّا، فلذلك سُمِّي أبو بكر بالصدِّيق» [3].

فتأمل تسليم الصدِّيق للوحي: «فإني أشهد إن كان قال ذلك لقد صدق»، وأن المهم في ذلك هو ثبوت الخبر «إن كان قال ذلك»، فإذا ثبت فلا شك في صدقه.

(١) أخرجه مسلم برقم (١٥٤٨).

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: أصبح يخبر الناس.

(٣) مصنف عبد الرزاق رقم (٩٧١٩). وأخرجه الحاكم رقم (٤٤٦١) من حديث عائشة، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٣٠٦).

ومثال ذلك أيضًا: شهادة خزيمة بن ثابت رضي الله عنه للنبي ﷺ، وذلك « أن النبي ﷺ ابتاع فرسًا من أعرابي فتقدَّمه ليعطيه ثمن فرسه، فأسرع النبي ﷺ المشي وأبطأ الأعرابي، فطفق رجال يعترضون الأعرابي ويساومونه بالفرس، ولا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه، حتى زاد بعضهم الأعرابي في السوم على ثمن الفرس الذي ابتاعه النبي ﷺ، فنادى الأعرابي النبي ﷺ، فقال: إن كنت مبتاعًا هذا الفرس فابتعه وإلَّا بعتُه، فقال النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي: «**أوليسَ قدِ ابتعتُهُ مِنكَ؟**» قال: لا والله ما بايعناك، فقال النبي ﷺ: «**بلى، قدِ ابتعتُهُ منكَ**» فطفق الناس يلوذون بالنبي ﷺ والأعرابي وهما يتراجعان، فطفق الأعرابي يقول: هلم شهيدًا يشهد أني بايعتُك، فمن جاء من المسلمين قال للأعرابي: ويلك إن النبي ﷺ لم يكن ليقل إلا حقًّا، حتى جاء خزيمة فاستمع لمراجعة النبي ﷺ ومراجعة الأعرابي، فطفق الأعرابي يقول: هلم شهيدًا إني بعتُك، فقال خزيمة: أنا أشهد أنك قد بعتَه، فأقبل النبي ﷺ على خزيمة، فقال: «بم تشهد؟» قال: بتصديقك يا رسول الله، فجعل رسول الله ﷺ شهادة خزيمة بشهادة رجلين»(١).

فتأمل شهادة خزيمة على بيع النبي ﷺ مع أنه لم يحضر عقد البيع، ولكن بناء على أن النبي ﷺ صادق في كل ما يقول.

٣ الالتجاء إلى الله في طلب الهداية وإصابة الحق:

وذلك أن من صفات أهل الإيمان؛ دوام الافتقار إلى الله، مستحضرين قول الله تعالى على لسان نبيِّه موسى عليه السلام(٢): ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤].



وقد كان إمام المهتدين عليه الصلاة والسلام يفتتح صلاته في الليل بقوله: «**اللهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ، وَمِيكَائِيلَ، وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**»(٣)

وفي الحديث القدسي: «**يَا عِبَادِي كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ**»(٤)، وكان

---

(١) أخرجه أبو داود رقم (٣٦٠٧)، والنسائي رقم (٩٤٦) وهذا لفظه، وصححه الألباني.

(٢) هذه الصيغة (قال الله على لسان نبيّه) صيغة صحيحة، فقد جاء في صحيح مسلم مرفوعًا، برقم (٤٠٤): في بيان صفة متابعة المأموم للإمام: ((وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد، يسمع الله لكم، فإن الله تبارك وتعالى، قال على لسان نبيّه ﷺ: سمع الله لمن حمده)).

(٣) أخرجه مسلم برقم (٧٧٠).

(٤) أخرجه مسلم برقم (٢٥٧٧).

النبي ﷺ يوصي علي بن أبي طالب بقوله: «**قُلِ اللهُمَّ اهْدِنِي وَسَدِّدْنِي، وَاذْكُرْ بِالْهُدَى هِدَايَتَكَ الطَّرِيقَ، وَالسَّدَادِ سَدَادَ السَّهْمِ**»[(١)].

وذلك أنه ينبغي على طالب الحق «إذا نزلت به المسألة أن ينبعث من قلبه الافتقار الحقيقي الحالي لا العلمي المجرَّد إلى ملهم الصواب، ومعلِّم الخير، وهادي القلوب، أن يلهمه الصواب، ويفتح له طريق السداد، ويدله على حكمه الذي شرعه لعباده في هذه المسألة، فمتى قرع هذا الباب فقد قرع باب التوفيق، وما أجدر مَنْ أَمَّل فضل ربه ألا يحرمه إياه، فإذا وجد من قلبه هذه الهمة فهي طلائع بشرى التوفيق»[(٢)].

ولا يغتر الشخص بعقله وذكائه؛ فإنه «قد يكون الرجل من أذكياء الناس، وأحدِّهم نظرًا؛ ويعميه عن أظهر الأشياء، وقد يكون من أبلد الناس وأضعفهم نظرًا؛ ويهديه لما اختُلف فيه من الحق بإذنه، فلا حول ولا قوة إلا به.

فمن اتكل على نظره واستدلاله، أو عقله ومعرفته؛ خُذل»[(٣)].

وإذا تأملت حال كثير من أهل الضلال؛ «رحمتهم وترفقت بهم؛ أوتوا ذكاء وما أوتوا زكاء، وأعطوا فهومًا وما أعطوا علومًا، وأعطوا سمعًا وأبصارًا وأفئدة ﴿فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦]»[(٤)].

ومن الغبن في التوكل: صرفه في جزئيات المعاش، مع الغفلة عن كليات الهداية والإيمان ونصرة الدين، «وكثير من المتوكلين يكون مغبونًا في توكله، وقد توكل حقيقة التوكل وهو مغبون، كمن صرف توكله إلى حاجة جزئية استفرغ فيها قوة توكله، ويمكنه نيلها بأيسر شيء، وتفريغ قلبه للتوكل في زيادة الإيمان والعلم، ونصرة الدين، والتأثير في العالم خيرًا، فهذا توكل العاجز القاصر الهمة، كما يصرف بعضهم همته وتوكله ودعاءه إلى وجع يمكن مداواته بأدنى شيء، أو جوع يمكن زواله بنصف رغيف، أو نصف درهم، ويدع صرفه إلى نصرة الدين، وقمع المبتدعين، وزيادة الإيمان، ومصالح المسلمين. والله أعلم»[(٥)].

---

(١) أخرجه مسلم برقم (٢٧٢٥).
(٢) إعلام الموقعين ٤/ ١٣١.
(٣) درء التعارض، لابن تيمية ٩/ ٣٤.
(٤) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٥/ ١١٩.
(٥) مدارج السالكين، لابن القيم ٢/ ١٢٥.



أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١ سوء الفهم عن الله تعالى ورسوله ﷺ أصل كل ضلال. ( )

٢ طرق أهل البدع في الاستدلال معروفة ومحددة. ( )

٣ يكفي اعتماد مصدر صحيح في الاستدلال. ( )

٤ ظهرت أهمية جمع النصوص في حياة النبي ﷺ. ( )

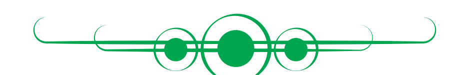
٥ التجرُّد عن الهوى شامل لطرق الصواب والحق. ( )

س (٢): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- وضح المقصود بمنهج الاستدلال.
- لخص ضوابط المنهج الصحيح في الاستدلال.
- بم تفسر أهمية جمع النصوص عند الاستدلال؟

س (٣): استدل بنص شرعي مع بيان وجه الاستدلال على ما يأتي:

- إخبار النبي ﷺ بالاختلاف في تأويل القرآن الكريم.
- تعظيم الصحابة لكلام الله تعالى ورسوله ﷺ.
- أهمية طلب الهداية وإظهار الافتقار إلى الله تعالى.





الدرس الثاني: قواعد أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١)

مقدمة الدرس:

نبدأ في هذا الدرس بيان أهم قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد، حيث نتدارس خمسة منها، تدور حول أسس التعامل مع نصوص الكتاب والسنة، حيث تميزت طريقة أهل السنة باعتمادهم على ظواهر النصوص، والعمل بالمحكم منها، واستحضار طرق العرب في فهمها، والتفريق بين الأخبار والأوامر في النسخ، وتقديم النصوص التي تتوافق فيها المعاني مع الألفاظ.

وقد عرضنا لك- أخي الطالب- هذه القواعد بطريقة مختصرة، تناسب بداية التأسيس العقدي، ثم عليك فيما بعد أن تقوم بدراسة أعمق، وتفاصيل أكثر عنها.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تحدد المقصود بظواهر النصوص.
٢. تلخص منهج أهل السنة في العمل بظواهر النصوص.
٣. توضح منهج أهل السنة في رد المتشابه إلى المحكم.
٤. تقدر أهمية معرفة لسان العرب في الاستدلال العقدي.
٥. تعلل عدم دخول النسخ على أصول الدين.
٦. تنفر من استعمال الألفاظ المحدثة في الاعتقاد.


قواعد أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١)
(١) العمل بظواهر النصوص
المراد بظواهر النصوص
أهمية الحديث عن ظواهر النصوص
(٢) العمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه
الإحكام والتشابه العام
الإحكام والتشابه الخاص
هل نصوص الصفات من المتشابه؟
(٣) الاعتماد على أساليب العرب وطريقتهم
(٤) لا نسخ في الأخبار ولا في أصول الدين
(٥) موافقة النصوص لفظًا ومعنى أولى من موافقتها في المعنى فقط

القاعدة الأولى: الأخذ بظواهر النصوص:

ذلك أن من قواعد أهل السنة والجماعة في الاستدلال بكلام الله عز وجل أو كلام نبيِّه ﷺ: أنهم يأخذون بظاهر النص حتى يأتي دليل صحيح يصرفهم عن هذا الظاهر، والأخذ بها يشمل اعتقاد معانيها والعمل بها، وهذا بخلاف عمل المخالفين لأهل السنة الذين يرون وجوب العمل بالظاهر دون اعتقاد معناه[1].



١ المراد بظواهر النصوص:

والمراد بظواهر النصوص هو: ما يسبق ويتبادر إلى ذهن وفهم السامع صحيح الفهم من معاني ألفاظ الكتاب والسنة[2].



٢ أهمية الحديث عن ظواهر النصوص:

وتتمثل أهمية الحديث عن ظواهر النصوص في جهتين:

الأولى: أن الواجب على المؤمن هو فهم النصوص على ظاهرها، وعدم صرف النص عن ظاهره إلا بدليل صحيح:

وذلك أنه «لا يجوز أن يُقال بغير ظاهر الآية إلا بخبر لازم»[3]، وهذا هو مذهب السلف جميعًا.

قال الأصبهاني: «فمذهب السلف رحمة الله عليهم أجمعين إثباتها وإجراؤها على ظاهرها»[4]، بل إن صحابة الرسول ﷺ «لم يكن أحد منهم يعتقد في خبره وأمره ما يناقض ظاهر ما بيَّنه لهم، ودلهم عليه، وأرشدهم إليه، ولهذا لم يكن في الصحابة من تأول شيئًا من نصوصه على خلاف ما دل عليه، لا فيما أخبر به الله عن أسمائه وصفاته، ولا فيما أخبر به عما بعد الموت»[5].

---

(١) مع التنبيه على أن أكثر أهل أصول الفقه يرون العمل بالظاهر لأجل الضرورة؛ مثل العمل بأخبار الآحاد، وذلك دون اعتقاد دلالة الظاهر. ينظر: الضروري في أصول الفقه، لابن رشد ص ١٠٨، البحر المحيط، للزركشي ٥/ ٣٦.

(٢) ينظر: روضة الناظر، لابن قدامة ٢/ ٥٦٣، مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٤٣، ٦/ ٣٥٦، شرح القواعد المثلى، لابن عثيمين ص١٧٦. مع التنبيه أن الأخذ بظاهر النص يشمل ما يُسمِّيه المتكلمون في أصول الفقه: النص، والظاهر، وليس المراد الاقتصار على دلالة الظاهر فقط عند الأصوليين.

(٣) الأم، للشافعي ٧/ ٢٣٠.

(٤) الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني ١/ ١٨٨.

(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٣/ ٢٥٢.

و«لما كان الأصل في الكلام هو الحقيقة والظاهر؛ كان العدول به عن حقيقته وظاهره مُخرِجًا له عن الأصل، فاحتاج مُدَّعي ذلك إلى دليل يُسوّغ له إخراجه عن أصله»[1].

وحمل كلام المتكلم «على خلاف ظاهره وحقيقته؛ يُنافي قصد البيان والإرشاد والهدى»[2]، و«تيسير القرآن للذكر ينافي حمله على التأويل المخالف لحقيقته وظاهره»[3]؛ وذلك «لأن ظواهر الكتاب والسنة هي نور الله الذي أنزله على رسوله ليُستضاء به في أرضه، وتُقام به حدوده، وتُنفَّذ به أوامره، ويُنصف به بين عباده في أرضه.

فتنفير الناس وإبعادها عن كتاب الله وسنة رسوله بدعوى أن الأخذ بظواهرهما من أصول الكفر؛ هو من أشنع الباطل وأعظمه.

وبما ذكرنا يتبيَّن أن من أعظم أسباب الضلال: ادعاء أن ظواهر الكتاب والسنة دالة على معان قبيحة، ليست بلائقة، والواقع في نفس الأمر بُعدُها وبراءتُها من ذلك، وسبب تلك الدعوى الشنيعة على ظواهر كتاب الله، وسنة رسوله، هو: عدم معرفة مدعيها.

ولأجل هذه البلية العظمى والطامة الكبرى؛ زعم كثير من النُظَّار الذين عندهم فهم[4] أن ظواهر آيات الصفات وأحاديثها غير لائقة بالله؛ لأن ظواهرها المتبادرة منها هو: تشبيه صفات الله بصفات خلقه»[5].

وقال الزركشي بعد ذكره للقائلين بأن النصوص قليلة في الشريعة: «وهذا ليس بشيء، بل كل ما أفاد معنى على قطع مع انحسام التأويل فهو نص، والشافعي قد يُسمِّي الظاهر نصًّا في مجاري كلامه، وهو صحيح في اللغة لأن النص من الظهور»[6].

والمراد أنه لا بد عند تفسير القرآن والحديث من أن يُعرَف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يفهم كلامه سبحانه، ومعرفة العربية التي خُوطبنا بها مما يُعين على أن نفقه مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال

(١) الصواعق المرسلة، لابن القيم ١/٢٨٨.
(٢) الصواعق المرسلة، لابن القيم ١/٣١٠. وينظر: ١/٣٢٤.
(٣) الصواعق المرسلة، لابن القيم ١/٣٣٠.
(٤) كذا في المطبوع، ولعل الصواب: الذين ليس عندهم فهم.
(٥) أضواء البيان، للشنقيطي ٧/٤٧٢.
(٦) البحر المحيط، للزركشي ٢/٢٠٨.

أهل البدع كان بهذا السبب؛ لأنهم أصبحوا يحملون كلام الله ورسوله على ما يدعون أنه دال عليه ولا يكون الأمر كذلك[1].

الثانية: كثرة الانحرافات في التعامل مع ظواهر الكتاب والسنة، كما هو حال كثير من المناهج المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة.

ومن مقولات تلك المناهج المنحرفة: ما قرَّره بعضهم من وجوب اعتقاد أن مراد الله هو غير ظاهر النصوص! فقال: «يجب القطع فيها أن مراد الله منها شيء غير ظواهرها، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها»[2].

ويُقرِّر آخر أن الأخذ بظواهر النصوص يُعتبَر من أصول الكفر! فيقول: «لا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة والحديث الصحيح والآية، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضال مضل، وربما أدَّاه ذلك للكفر؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر»![3].

وقد رد الشنقيطي على النقل الأخير فقال: «فانظر يا أخي- رحمك الله-، ما أشنع هذا الكلام وما أبطله! وما أجرأ قائله على الله وكتابه! وعلى النبي ﷺ وأصحابه! سبحانك هذا بهتان عظيم!

أما قوله: (إن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر) فهذا أيضًا من أشنع الباطل وأعظمه، وقائله من أعظم الناس انتهاكًا لحرمة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، سبحانك هذا بهتان عظيم!

والتحقيق الذي لا شك فيه، وهو الذي كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وعامة علماء المسلمين: أنه لا يجوز العدول عن ظاهر كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ في حال من الأحوال بوجه من الوجوه، حتى يقوم دليل صحيح شرعي صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح.

والقول بأن العمل بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر لا يصدر البتة عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله، وإنما يصدر عمن لا علم له بالكتاب والسنة أصلًا؛ لأنه لجهله بهما يعتقد

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٧/١١٦.

(٢) أساس التقديس، للرازي ص٢٣٦.

(٣) حاشية الصاوي على تفسير الجلالين ٣/ ٩.

ظاهرهما كفرًا، والواقع في نفس الأمر أن ظاهرهما بعيد مما ظنَّه، أشد من بُعد الشمس من اللمس»[1].

قواعد أهل السنة والجماعة في الاستدلال بكلام الله عز وجل أو كلام نبيِّه ﷺ: أنهم يأخذون بظاهر النص حتى يأتي دليل صحيح يصرفهم عن هذا الظاهر.

ابحث ثم مثِّل:

لا ينتقل أهل السنة من ظواهر النصوص إلا لدليل صحيح يصرفهم عن الظاهر، فيقيد مطلقها بمقيدها، أو يخصص عامَّها، وغير ذلك.
فابحث عن أحوال صرف النصوص عن ظاهرها، واضرب مثالًا لها في المجال العقدي.

القاعدة الثانية: العمل بالمحكم والإيمان بالمتشابه:

فإن من قواعد أهل السنة والجماعة في الاستدلال بكلام الله عز وجل: أنهم يعملون بمحكمه، ويؤمنون بمتشابهه، ويردون تفسير المتشابه إلى المعنى الذي يوافق المحكم، والمقصود هنا الإحكام والتشابه بالمعنى الخاص وليس العام:

فإن الإحكام والتشابه يُطلَق على نوعين[2]**:**

١ الإحكام والتشابه العام:

والإحكام العام هنا هو الوارد في مثل قوله تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وعليه يكون المراد بالإحكام العام هو: الإتقان «وإحكام الشيء إتقانه، فإحكام الكلام إتقانه؛ بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره، والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان»[3].

وأما المتشابه العام هنا فهو مثل الوارد في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ تَقۡشَعِرُّ مِنۡهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمۡ وَقُلُوبُهُمۡ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهۡدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

---

(١) أضواء البيان، للشنقيطي ٧/ ٤٦٧. وينظر: ٧/ ٤٧٠-٤٧٢.
(٢) ينظر: الصواعق المرسلة، لابن القيم ١/ ٢١٢.
(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/ ٦٠.

وعليه يكون المراد بالتشابه العام «هو: تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضًا؛ فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر؛ بل يأمر به أو بنظيره أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه أو عن نظيره أو عن ملزوماته إذا لم يكن هناك نسخ، وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته أو بثبوت ملزوماته.

فهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام، بل هو مُصدِّق له، فإن الكلام المحكم المتقن يصدق بعضه بعضًا لا يناقض بعضه بعضًا، بخلاف الإحكام الخاص؛ فإنه ضد التشابه الخاص»[1].



٢ الإحكام والتشابه الخاص:

وهذا النوع هو المقصود في هذه القاعدة، وهو الوارد في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

فالإحكام الخاص يُراد به: الواضح البيّن، الذي يفصل بين المتشابهات «بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر»[2].

وأما التشابه الخاص فهو على نوعين:

«أحدهما: إذا رُدَّ إلى المحكم عُرِف معناه.

والآخر: ما لا سبيل إلى معرفة حقيقته، فالمتتبع له مبتغٍ للفتنة؛ لأنه لا يكاد ينتهي إلى شيء تسكن نفسه إليه»[3].

وكل نوع راجع بحسب الوقف في الآية السابقة، فإن «الآية فيها قراءتان، قراءة من يقف على قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقراءة من لا يقف عندها، وكلتا القراءتين حق، ويُراد بالأولى: المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويُراد بالثانية: المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله»[4]:

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/٦١.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/٦٢.

(٣) النهاية، لابن الأثير ٢/٤٤٢.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ١/ ٢٥٤.

فعلى قراءة الوصل وعدم الوقف على لفظ الجلالة في الآية؛ يكون معنى التأويل هو بيان معنى الكلام وتفسيره، ويكون معنى المحكم هو الواضح البيّن، ومعنى المتشابه هو ما لم يتضح ويحتاج إلى تفكر وتأمل، و«مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس إنه هو أو هو مثله وليس كذلك»(١).

وعليه فإن الذين يتبعون المتشابه على هذا المعنى بغير قصد الفتنة بل بقصد البحث عن الحق غير مذمومين، بل هذا من طلب إزالة الإشكال، «فإن معرفة الإشكال عِلْمٌ في نفسه، وفتحٌ من الله تعالى»(٢)، وطلب حل هذا الإشكال ممدوح غير مذموم.

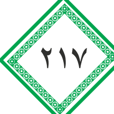
وعلى قراءة الوقف على لفظ الجلالة وعدم الوصل، يكون معنى التأويل هو حقيقة الشيء وما لا يعلم معناه إلا الله، ويكون معنى المحكم هو الواضح البيّن، ومعنى المتشابه هو ما يُعلَم معناه ولا تُدرَك حقيقته، كوقت الساعة، وحقيقة أمور الآخرة، وعليه فإن الذين يتبعون هذا المتشابه هم مذمومون؛ لتطلبهم ما لا سبيل إلى الوصول إليه(٣).

وقد عمل السلف الصالح بهذه القاعدة، وذلك أن طريقة أهل الزيغ: اتباع المتشابه وترك المحكم، «وأما طريقة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث... فعكس هذه الطريق، وهي أنهم: يردون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يفسر لهم المتشابه ويبيّنه لهم، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضًا، فإنها كلها من عند الله، وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه ولا تناقض، وإنما الاختلاف والتناقض فيما كان من عند غيره»(٤).

ولذلك أصبح من معالم أهل السنة والجماعة: أنهم يردون النصوص المشكلة والمحتملة إلى النصوص المحكمة والبينة، و«يجوز أن يُقال في بعض الآيات: إنه مُشكل ومتشابه، إذا ظُن أنه يُخالف غيره من الآيات المحكمة البينة، فإذا جاءت نصوص بينة محكمة بأمر، وجاء نص آخر يُظن أن ظاهره يخالف ذلك؛ يُقال في هذا: إنه يُردُّ المتشابه إلى المحكم، أما إذا نطق الكتاب أو السنة بمعنى واحد؛ لم يجز أن يُجعل ما يضاد ذلك المعنى هو الأصل، ويُجعل ما في

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/٦٢.
(٢) الفروق، للقرافي ١/٢٤١.
(٣) ينظر: شرح النووي على مسلم ١٦/٢١٧، مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣/٥٤-٦٨، ١٣/١٤٤، ٣١١، ١٧/٣٨٣-٣٨٦، ٣٩٣-٣٩٥، تفسير ابن كثير ٢/٦-١٣.
(٤) إعلام الموقعين، لابن القيم ٤/٥٨.



القرآن والسنة مُشكلًا مُتشابهًا فلا يُقبل ما دل عليه.

نعم قد يُشكل على كثيرٍ من الناس نصوصٌ لا يفهمونها، فتكون مشكلةً بالنسبة إليهم؛ لعجز فهمهم عن معانيها»[(١)].

وتقرير هذه القاعدة هو المنقول عن الصحابة ومن بعدهم، كما جاء عن ابن مسعود[(٢)]، وابن عباس[(٣)]، وعائشة[(٤)]، والحسن البصري، وقتادة، والطبري[(٥)]، وابن تيمية[(٦)]، وابن كثير، وغيرهم[(٧)].

قال الحسن البصري عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَتۡلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤۡمِنُونَ بِهِۦۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: ١٢١]، «يعملون بمحكمه، ويؤمنون بمتشابهه، ويكلون ما أشكل عليهم إلى عالمه»[(٨)].

وقال قتادة عند آية آل عمران السابقة: «آمنوا بمتشابهه، وعملوا بمحكمه»[(٩)].

وقال ابن كثير: «في القرآن آيات محكمات هن أم الكتاب، أي: بينات واضحات الدلالة، لا التباس فيها على أحد من الناس، ومنه آيات أُخَر فيها اشتباه في الدلالة على كثير من الناس أو بعضهم، فمن ردَّ ما اشتُبه عليه إلى الواضح منه، وحكَّم محكمه على متشابهه عنده؛ فقد اهتدى، ومن عكس انعكس»[(١٠)].

مسألة: هل نصوص الصفات من المتشابه؟

الجواب: أن نصوص الصفات لها اعتباران:



١ من حيث المعنى:



وهي بهذا الاعتبار من المحكم، وليس من المتشابه الذي لا يُعلَم معناه، لأن معناها معلوم، وليس في القرآن شيء لا يُعلَم معناه.

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٧/ ٣٠٧.
(٢) ينظر: مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٨٦.
(٣) ينظر: تفسير الطبري ٥/ ٢١٤.
(٤) ينظر: المرجع السابق ٥/ ٢١٠.
(٥) ينظر: المرجع السابق ١/ ٧.
(٦) ينظر: مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٨٦.
(٧) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٢/ ٦٠١.
(٨) تفسير الطبري ٢/ ٥٦٩.
(٩) المرجع السابق ٥/ ٢٢٥.
(١٠) تفسير ابن كثير ٢/ ٦.

لكن قد تكون من المتشابه النسبي عند بعض الناس فيلتبس عليهم معناها ثم إذا ردوها إلى النصوص المحكمة وإلى كلام الراسخين في العلم تبيَّن لهم معناها، ومن ذلك أن ابن عباس لما حدثه رجل بحديث أبي هريرة[1]، قام رجل فانتفض، فقال ابن عباس: ما فرق[2] بين هؤلاء؟ يجيدون عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه[3] [4].

 **من حيث الكيفية:**

وهي بهذا الاعتبار من المتشابه الذي لا يعلم حقيقة كيفيتها إلا الله سبحانه.

فنصوص الصفات ليست من المتشابه من حيث المعنى، وهي من المتشابه من حيث الكيفية، وبهذا يتبين خطأ من أطلق القول في نصوص الصفات بأنها من المتشابه كما صنع ذلك ابن قدامة[5]، والسيوطي[6]، وغيرهما.

القاعدة الثالثة: الاعتماد على أساليب العرب وطريقتهم في الفهم للكلام العربي:

فإن من قواعد أهل السنة والجماعة في الاستدلال: اعتمادهم على أساليب العرب وطريقتهم في الفهم للكلام العربي، وذلك أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فالواجب هو تفسيره وفهمه بناء على ذلك.

ولا بد في تفسير القرآن والحديث من أن يُعرَف ما يدل على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يُفهَم كلامه، وذلك أن معرفة العربية التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفهم مراد الله ورسوله بكلامه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن عامة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب[7].

---

(١) المراد حديث وضع الله قدمه في النار فتقول: قط قط.

(٢) بفتح الراء وضم القاف، أي: ما خوف هؤلاء، وقيل بتشديد الراء المفتوحة وفتح القاف، أي: ما الذي جعل هؤلاء يتفرقون ويضطربون.

(٣) أي أن هذا النص من نصوص الصفات قد يكون معناه متشابهًا نسبيًّا عند بعض الناس، يتضح إذا رده إلى النصوص المحكمة وإلى كلام الراسخين في العلم، أو قد يكون متشابهًا حقيقيًّا من حيث كيفيته فلا يعلم كيفيته إلا الله.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره رقم (٢٩٦٠)، وصححه الألباني في ظلال الجنة رقم (٤٨٥).

(٥) ينظر: روضة الناظر، لابن قدامة ١/ ١٨٦.

(٦) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي ٤/ ١٣٥٤، الكوكب الساطع في شرح نظم جمع الجوامع ص ٨٢.

(٧) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية ٧/ ١١٦.

ولذلك فقد «خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها: اتساع لسانها»[1].

وذلك أن الجهل بدلالات نصوص الكتاب والسنة راجع إلى الجهل بسعة لسان العرب، وتنوع وجوهه، وجماع معانيه، وتفرقها، ومَن علِمَه انتفت عنه الشُبَه التي تدخل على من جهل سعة لسانها[2].

وبيان ذلك: أنه لا بد في فهم نصوص الشريعة من اتباع المعهود من أساليب كلام العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإن كان للعرب في لسانهم عُرْفٌ مستمر؛ فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن هناك عُرْفٌ؛ فلا يصح أن يُسلك في فهم كلامهم على ما لا يعرفونه، وهذا مطرد في المعاني والألفاظ والأساليب[3].

وكثير من أصحاب الانحرافات القديمة والمعاصرة دخل عليهم الزلل في هذا الباب بسبب جهلهم بلسان العرب، فإنما (أهلكتْهم العُجْمة)[4].

وفي هذا تنبيه بأن نجتهد في تعلُّم ما يُتوصَّل بتعلُّمه إلى معرفة أساليب خطاب الكتاب العزيز، والسنن النبوية؛ لتنتفي عنا الشبهة الداخلة على كثير من رؤوس أهل الزيغ والإلحاد والأهواء والبدع، الذين تأوَّلوا بآرائهم المدخولة فأخطأوا، وتكلَّموا في كتاب الله جل وعزَّ بلكنتهم العجمية دون معرفة؛ فضلوا وأضلوا[5].

حدد ثم خطط:

لعلك تيقنت من أهمية تعلم اللغة العربية لطالب علم العقيدة، حيث يجب التأسيس في النحو والصرف وعلوم البلاغة.

فحدد طرق إتقانك لهذه العلوم، وضع خطة زمنية لذلك.

---

(١) الرسالة، للشافعي ص٥٠.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص٤٧.

(٣) ينظر: الموافقات، للشاطبي ٢/ ١٣١.

(٤) خلق أفعال العباد، البخاري ص ٧٥.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري ١/ ٦.

القاعدة الرابعة: لا نسخ في الأخبار ولا في أصول الدين:

وذلك أن النصوص الشرعية جاءت بالأخبار والأوامر، والأخبار تشمل ما يتعلق بالماضي والمستقبل، والوعد والوعيد، ويشمل ما أخبر الله تعالى به عن ذاته، وصفاته، وأفعاله، وما أخبر أنه كان، أو سيكون، وما قصَّ علينا من أخبار الأمم الماضية، وأخبار الرسل ودعواتهم، وما فعل بأعدائهم، وما أعدَّه لأوليائهم، ويدخل فيه- أيضًا- ما ذكره الله من أخبار خلق السماوات والأرض، وما ذكره من أخبار الجنة والنار، والحساب والعقاب، والبعث والحشر والجزاء.

وكذلك ما أخبر الله به من الإيمان به سبحانه وتعالى، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، ورسالاته، واليوم الآخر، ونحو ذلك.

وكذلك أصول الدين ومقاصد الشريعة العامة، مثل: حفظ الدين والعقل، والأمر بالعدل والإحسان، ومنع الظلم.

فكل هذه الأخبار والأصول لا تقبل النسخ ولا التغيير؛ لأن الإخبار بالشيء ثم الإخبار بخلافه يُعتبَر من الكذب في الخبر الأول أو الثاني، وهذا مما تتنزه عنه النصوص الشرعية؛ لأنه تعالى إذا أخبر عن شيء فإنما يخبر بعلمه، علم ما كان، وما يكون، وما سيكون، فلو أخبر عن شيء أنه كان أو سيكون، ثم أخبر بنقيض ذلك أو برفعه؛ لكان ذلك كذبًا مستلزمًا سبق الجهل، وحدوث العلم وتجدده، وهذا مما يعلم ضرورة أن الله تعالى منزَّه عنه، بل هو من صفات المخلوقين المربوبين، لا من صفات الخالق سبحانه.

وكذلك الرسول لو «قال: (سمعتُ كذا، أو رأيتُ كذا) ثم قال بعد: لم يكن ما أخبرتُ أني سمعتُه ورأيتُه، أو أخبر أن شيئًا سيكون، ثم أخبر أنه لا يكون؛ فقد أكذب نفسه فيما أخبر، ودل على أنه أخبر بما لا يعلمه، أو تعمَّد الكذب، أو قال بالظن وكان جاهلًا، ثم رجع عن ظنه»[1].

والنصوص الشرعية «نوعان: خبرٌ وأمرٌ:

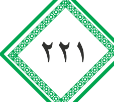
أما الخبر فلا يجوز أن يتناقض، ولكن قد يُفسِّر أحد الخبرين الآخر ويُبيِّن معناه.

وأما الأمر فيدخله النسخ، ولا يُنسَخ ما أنزل الله إلا بما أنزل الله، فمن أراد أن ينسخ شرع الله الذي أنزله برأيه وهواه كان ملحدًا، وكذلك من دفع خبر الله برأيه ونظره كان ملحدًا»[2].

---

(١) أحكام أهل الذمة، لابن القيم ٢/ ١٠٤٩.

(٢) درء التعارض، لابن تيمية ٥/ ٢٠٨.



لاحظ وابحث:

بعد معرفتك أن الأخبار وأصول الاعتقاد لا يدخلها النسخ، وأن الأمر يدخله النسخ، فاعلم أن هناك بعض المسائل العقدية الجزئية يدخلها النسخ، من باب أن لها تعلقًا بالأمر والنهي، مثل: إباحة زيارة القبور بعد النهي عنها.

فابحث مع زميلك عن هذه المسائل، واضرب أمثلة أخرى عليها.

القاعدة الخامسة: موافقة النصوص لفظًا ومعنى أولى من موافقتها في المعنى دون اللفظ:

وذلك أنه كلما كان المؤمن في خطابه الشرعي ملتزمًا بألفاظ الكتاب والسنة؛ كان ذلك أقرب له في موافقة الصواب، والبعد عن الخطأ والزلل؛ لأن الألفاظ تتفاوت في دلالاتها على المراد ولو كانت متقاربة، فإذا التزم المؤمن في خطابه بألفاظ الكتاب والسنة كان ذلك أدل على المعنى المراد.

فإذا ترك الشخص استعمال الألفاظ الواضحة في الكتاب والسنة، وجعل مكانها ألفاظًا مجملة؛ كان ذلك سببًا في حصول اللبس والفتنة بها.

فإن «التعبير عن حقائق الإيمان بعبارات القرآن أولى من التعبير عنها بغيرها؛ فإن ألفاظ القرآن يجب الإيمان بها، وهي تنزيل من حكيم حميد، والأمة متفقة عليها، ويجب الإقرار بمضمونها قبل أن تُفهَم، وفيها من الحكم والمعاني ما لا تنقضي عجائبه.

والألفاظ المحدثة فيها إجمال واشتباه ونزاع.

ثمَّ قد يُجعَل اللفظ حجة بمجرَّده، وليس هو قول الرسول الصادق المصدوق، وقد يُضطرب في معناه، وهذا أمرٌ يعرفه من جرَّبه من كلام الناس.

فالاعتصام بحبل الله يكون بالاعتصام بالقرآن والإسلام، كما قال تعالى: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

ومتى ذُكِرت ألفاظ القرآن والحديث، وبُيِّن معناها بيانًا شافيًا؛ فإنها تنتظم جميع ما يقوله الناس من المعاني الصحيحة، وفيها زيادات عظيمة لا توجد في كلام الناس، وهي محفوظة مما

دخل في كلام الناس من الباطل»[1].

فإن «الأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النصوص فيثبت ما أثبت الله ورسوله باللفظ الذي أثبته، وينفي ما نفاه الله ورسوله كما نفاه»[2].

وذلك «أن السلف كانوا يراعون لفظ القرآن والحديث فيما يثبتونه وينفونه عن الله من صفاته وأفعاله، فلا يأتون بلفظ محدَثٍ مبتدعٍ في النفي والإثبات، بل كل معنى صحيح فإنه داخل فيما أخبر به الرسول ﷺ»[3].

و«ينبغي للمفتي أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه؛ فإنه يتضمن الحكم والدليل مع البيان التام، فهو حكم مضمون له الصواب، متضمن للدليل عليه في أحسن بيان، وقول الفقيه المعين ليس كذلك، وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلكوا على مناهجهم يتحرون ذلك غاية التحري، حتى خلفتْ من بعدهم خلوف رغبوا عن النصوص، واشتقوا لهم ألفاظًا غير ألفاظ النصوص؛ فأوجب ذلك هجر النصوص، ومعلوم أن تلك الألفاظ لا تفي بما تفي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان، فتولد من هجران ألفاظ النصوص والإقبال على الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمة من الفساد ما لا يعلمه إلا الله.

فألفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب، ولما كانت هي عصمة عهدة الصحابة وأصولهم التي إليها يرجعون؛ كانت علومهم أصح من علوم من بعدهم، وخطؤهم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ من بعدهم، ثم التابعون بالنسبة إلى من بعدهم كذلك، وهلمَّ جرًّا، ولما استحكم هجران النصوص عند أكثر أهل الأهواء والبدع؛ كانت علومهم في مسائلهم وأدلتهم في غاية الفساد والاضطراب والتناقض»[4].

وإذا استخدم أحد من الناس لفظًا محدثًا مجملًا فإن الواجب هو الاستفصال عن مراده به، فلا يُقبل مطلقًا ولا يُردُّ مطلقًا، بل إن كان معناه حقًّا قُبِل، وإن كان باطلًا رُدَّ.

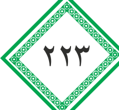
---

(١) النبوات، لابن تيمية ٢/ ٨٧٧.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٦/ ٤٢٤.

(٣) المصدر السابق ٥/ ٤٣٢.

(٤) إعلام الموقعين، لابن القيم ٤/ ١٣٠.



تأمل ثم اربط:

تأمل الحديث التالي، ثم اربطه بالقاعدة الماضية:

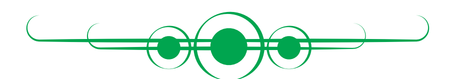
عن الْبَرَاء بْن عَازِبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ:" إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ؛ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللهُمَّ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، وَاجْعَلْهُنَّ مِنْ آخِرِ كَلَامِكَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ؛ مُتَّ وَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ قَالَ: فَرَدَّدْتُهُنَّ لِأَسْتَذْكِرَهُنَّ فَقُلْتُ: آمَنْتُ بِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، قَالَ النبي ﷺ: "قُلْ: آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ" (مسلم ٢٧١٠).

اختر ثم ابحث ولخص:

هناك مصطلحات محدثة يكثر استعمالها في كتب المتأخرين العقدية، مثل:

(الجوهر– العرض– التحيز- الجسم– الجهة– التركيب– الحدوث)

فاختر اثنين منها، ووضح موطن الإجمال فيهما، و أثر ذلك في الخلاف العقدي بين أهل السنة والمتكلمين.





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١- ظاهر النص هو ما يتبادر إلى ذهن كل سامع له ( )
٢- يجب العمل بظاهر النص إلا إذا عارضه دليل صحيح. ( )
٣- أكثر الانحرافات حدثت بسبب التمسك بظاهر النص. ( )
٤- التشابه العام في النصوص لا ينافي الإحكام العام. ( )
٥- يرد أهل السنة تفسير المتشابه إلى المعنى الموافق للمحكم. ( )
٦- الضلال في دلالات النصوص يعود إلى الجهل بلسان العرب. ( )
٧- تختص النصوص الشرعية بأنها مصونة من النسخ أو التغيير. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١- المتشابه الذي يجب رده إلى المحكم هو:

(المتماثل – غير واضح الدلالة – الواضح البين)

٢- تعد معاني نصوص الصفات من:

(المحكم الخاص- المتشابه العام – المتشابه الخاص)

٣- تعد كيفيات نصوص الصفات من:

(المحكم الخاص- المتشابه العام – المتشابه الخاص)

٤- تتميز الألفاظ المحدثة في العقيدة بـ:

(الوضوح والبساطة – مناسبة روح العصر – الاشتباه والإجمال)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- لخص منهج أهل السنة في العمل بظواهر النصوص.
- انقد مقالة: (الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر).
- استنتج آثار الخلاف في قراءة: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾.
- علل عدم دخول النسخ على أصول الدين.



الدرس الثالث: قواعد أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢)

مقدمة الدرس:

نكمل في هذا الدرس بقية القواعد العشرة التي اخترناها من قواعد أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، والتي استكملت طرق التعامل مع النصوص الشرعية، بالتنبيه على أهمية مراعاة دلالة السياق في تحديد المراد باللفظ.

كما تناولت عدة قضايا مهمة عند الاستدلال، فقد أكدت على الاستدلال قبل الاعتقاد، وأن تتسم الاستدلالات العقدية بالوضوح والسهولة، مع الحذر من صحة المعنى مع الخطأ في الاستدلال، وأخيرًا ضرورة مراعاة مراتب القوة الاستدلالية بين الأدلة.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١) تحذر من الاعتقاد قبل الاستدلال.

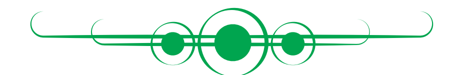
٢) تراعي السياق عند الاستدلال العقدي.

٣) تفرق بين صحة المعنى وصحة الاستدلال.

٤) تستخدم الألفاظ والتراكيب الواضحة في الاستدلال العقدي.

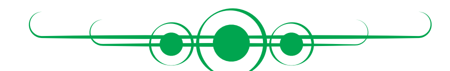
٥) ترتب الأدلة من حيث قوة الاستدلال.

٦) تقدم الأدلة الأقوى عند الاستدلال العقدي.



قواعد أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢)

- (٦) الاستدلال ثم الاعتقاد
- (٧) أهمية مراعاة دلالة السياق في تحديد المراد باللفظ
- (٨) الحذر من صحة المعنى وخطأ الاستدلال
- (٩) الأصل في الاستدلالات العقدية هو الوضوح والسهولة
- (١٠) مراعاة مراتب القوة الاستدلالية



القاعدة السادسة: الاستدلال ثم الاعتقاد:

والحذر من عكس ذلك، وهو الاعتقاد ثم الاستدلال، وذلك أن بعض الناظرين في النصوص الشرعية يعتقد معنى- سواء كان حقًّا أم باطلًا- ثم يتطلب دليلًا متكلفًا على اعتقاده السابق!

والواجب هو: التسليم للنصوص الشرعية، والعمل بما تدل عليه، من غير اعتقاد مسبق، وأكثر ما يقع الخطأ في الاستدلال من قوم اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

وهم «صنفان:

- تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به.
- وتارة يحملونه على ما لم يدل عليه ولم يرد به.

وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلًا؛ فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقًّا؛ فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول، وهذا كما أنه وقع في تفسير القرآن؛ فإنه وقع أيضًا في تفسير الحديث، فالذين أخطأوا في الدليل والمدلول مثل طوائف من أهل البدع اعتقدوا مذهبًا يخالف الحق الذي عليه الأمة الوسط، الذين لا يجتمعون على ضلالة- كسلف الأمة وأئمتها- وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على آرائهم! تارة يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارة يتأولون ما يخالف مذهبهم بما يحرفون به الكلام عن مواضعه.

والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة.

وذلك من جهتين: تارة من العلم بفساد قولهم، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن، إما دليلًا على قولهم، أو جوابًا على المعارض لهم»[١].

ولذلك كان من علامة أهل الابتداع: أنهم يعتقدون ثم تكون الأدلة بالتبع.

وذلك أنه «جاء أقوام، فأظهروا التزهد، وابتكروا طريقة زيَّنها لهم الهوى، ثم تطلبوا لها

---

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٣/٣٥٦ ، ٣٥٨.

الدليل، وإنما ينبغي للإنسان أن يتبع الدليل، لا أن يتبع طريقًا، ويتطلب دليلها»[١].

«فالمبتدع من هذه الأمة إنما ضل في أدلتها؛ حيث أخذها مأخذ الهوى والشهوة، لا مأخذ الانقياد تحت أحكام الله.

وهذا هو الفرق بين المبتدع وغيره؛ لأن المبتدع جعل الهوى أول مطالبه، وأخذ الأدلة بالتبع. بخلاف غير المبتدع؛ فإنه إنما جعل الهداية إلى الحق أول مطالبه، وأخَّر هواه إن كان فجعله بالتبع»[٢].

طالع ثم عبر:

ويلحق بهذه القاعدة ما تضمنه منهج أهل السنة، من السكوت عما لم يرد فيه نص، عملًا بقول النبي ﷺ «دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ» [البخاري ٧٢٨٨، ومسلم ١٣٣٧].

فطالع تفاصيل هذا الأصل الجليل، ثم استنتج آثار تجاوز الخلف لمنهج السلف فيه.

القاعدة السابعة: أهمية مراعاة دلالة السياق في تحديد المراد باللفظ:

والحذر من الاستدلال باللفظ لمجرد ما يفيده كلام العرب، من غير نظر إلى المتكلِّم بالقرآن، والمنزَّل عليه والمخاطَب به، وذلك أن بعض الناظرين في النصوص الشرعية يستدلون باللفظ القرآني على ما ورد في لغة العرب بمجرده، من غير نظر إلى ما يناسب المتكلم به وهو الله سبحانه وتعالى، أو من غير نظر إلى ما يناسب المنزَّل عليه القرآن وهو النبي ﷺ، أو ما يناسب المخاطَب به وهو عموم الناس، وبسبب الخلط في هذه المقامات يقع الغلط في الاستدلال بالألفاظ القرآنية.

فإن أكثر ما يقع الخطأ في الاستدلال من «قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده بكلامه من كان من الناطقين بلغة العرب، من غير نظر إلى المتكلِّم بالقرآن، والمنزَّل عليه، والمخاطَب به»[٣].

---

(١) صيد الخاطر، لابن الجوزي ص ٤١.

(٢) الاعتصام، للشاطبي ص١٧٧.

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٣/ ٣٥٥.

فهؤلاء «راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عندهم أن يريد به العربي، من غير نظر إلى ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام»[1].

وذلك «أن اللفظ لا يُستعمل قط مطلقًا، لا يكون إلا مُقيدًا؛ فإنه إنما تَقَيَّد بعد العقد والتركيب، إما في جملة اسمية أو فعلية من متكلم معروف، قد عرفت عاداته بخطابه؛ وهذه قيود يتبين المراد بها»[2].

ومما يبين أهمية مراعاة السياق في الاستدلال: أنه طريقة الراسخين في العلم؛ فإنهم لا يفسرون اللفظ بمجرده، و«لكن يعلم الراسخون المراد منه؛ من أوله، وآخره، وفحواه، أو بساط حاله، أو قرائنه، فمن لا يعتبره من أوله إلى آخره، ويعتبر ما ابتنى عليه؛ زل في فهمه، وهو شأن من يأخذ الأدلة من أطراف العبارة الشرعية، ولا ينظر بعضها ببعض، فيوشك أن يزل، وليس هذا من شأن الراسخين، وإنما هو من شأن من استعجل؛ طلبًا للمخرج في دعواه»[3].

ويختم ابن دقيق العيد التأكيد على أهمية مراعاة السياق بقوله: «فإن السياق طريق إلى بيان المجملات، وتعيين المحتملات، وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهْمُ ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه، ولم أر من تعرض لها في أصول الفقه بالكلام عليها وتقرير قاعدتها مطولة إلا بعض المتأخرين ممن أدركنا أصحابهم، وهي قاعدة متعينة على الناظر، وإن كانت ذات شغب على المناظر»[4].

تأمل ثم تعاون ومثل:

مما سبق نعرف أن مراعاة السياق تشمل:

- السياق الداخلي: وهو النص نفسه وما تدل عليه ألفاظه وتراكيبه.
- السياق الخارجي: ويشمل المتكلم به والمخاطب به ومناسبة قوله.

ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿خُذُوهُ فَٱعۡتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٤٧﴾ ثُمَّ صُبُّواْ فَوۡقَ رَأۡسِهِۦ مِنۡ عَذَابِ ٱلۡحَمِيمِ ﴿٤٨﴾ ذُقۡ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡكَرِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الدخان].

---

(١) المرجع السابق ١٣/ ٣٥٦.

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٢٠/ ٤١٢.

(٣) الاعتصام، للشاطبي ص٢٨٥.

(٤) إحكام الأحكام، لابن دقيق العيد ٢/ ٢١٦.

فلو أن أحدًا فسَّر الآية الأخيرة دون نظر لسياقها، فسيأتي بعكس دلالاتها.

والآن تأمَّلْ ما سبق، وتعاون مع زميلك في ذلك بذكر ثلاثة أمثلة تؤكد تلك القاعدة الجليلة.

القاعدة الثامنة: الحذر من تقرير المعاني الصحيحة باستدلال خاطئ:

وذلك بأن يكون المعنى صحيحًا في نفسه، لكن النص الشرعي لا يدل عليه؛ لأن كثيرًا من الباحثين ومن يحرصون على تنزيل النصوص الشرعية على الواقع، ممن ليس لهم عناية بالاستدلال الصحيح؛ تجد هؤلاء قد يذكرون في كلامهم ما هو صحيح في ذاته، غير مخالف لشيء من الشريعة، لكن يقع الخطأ في استدلالهم، وكون الآية أو الحديث يدل على المسألة أو الفائدة التي يذكرونها، فالمعلومة صحيحة ولكن الاستدلال غير صحيح، ويقع الإشكال هنا في صحة دلالة الآية أو الحديث على هذه الفائدة، وليس في صحة الفائدة في ذاتها[1].

ومن أمثلة ذلك:

ما ذكره القرطبي رحمه الله عن بعض المتصوفة أنه قال عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ۚ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِ ۚ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو اللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]: «هذه الآية مَثَلٌ ضربه الله للدنيا، فشبهها الله بالنهر، والشارب منه والمائل إليها والمستكثر منها والتارك لشربه بالمنحرف عنها والزاهد فيها، والمغترف بيده غرفة بالآخذ منها قدر الحاجة، وأحوال الثلاثة عند الله مختلفة»[2].

فهذا الكلام وهذا المثال لو ذُكِرَ مُجرَّدًا عن الآية، ولم يُزْعَم أنها تدل عليه؛ لكان كلامًا حسنًا مقبولًا، فهو كلام صحيح في ذاته، أما كون الآية دلت عليه فهذا غير صحيح مطلقًا.

وهؤلاء الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول مثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم؛ يُعبِّرون عن ألفاظ القرآن بمعان صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها[3].

---

(١) ينظر: شرح مقدمة أصول التفسير، لابن تيمية، مساعد الطيار ص١٩٤.

(٢) تفسير القرطبي ٣/ ٢٥١.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية ١٣/ ٣٦٢.

ومن أمثلة صحة المعنى مع خطأ الاستدلال:

ما ذكره بعض من استدل بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال بأن معنى الآية: لا يؤخذ أحدٌ بذنب أحدٍ.

وقد رد ابن عطية هذا الاستدلال بقوله: «وهذا صحيح في نفسه، لكن من غير هذه الآية»[١].

القاعدة التاسعة: الأصل في الاستدلالات العقدية هو الوضوح والسهولة:

وذلك أن العقيدة أساس يحتاج إليه جميع أهل الإيمان، ذكرهم وأنثاهم، صغيرهم وكبيرهم، وعلى ذلك لا بد أن تكون الدلالات الشرعية لهذه المسائل واضحة فطرية يدركها جميع الأمة، وهذا من معاني الحديث[٢]: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ»[٣].

وإن كان بعض الناس ممن تشوهت فطرته يحتاج إلى طرق معقدة، ودلالات غامضة؛ لتقرير بعض المسائل.

ومما قرره ابن تيمية في هذا المقام أن «سلوك هؤلاء لهذه الطرق البعيدة التي فيها شبهة وطول، دون الطرق القريبة التي هي أقرب وأقطع، قد يكون لكون المناظر لهم لا يُسلِّم صحة الطرق القريبة الواضحة القطعية، إما عنادًا منه، وإما لشبهة عرضت له أفسدت عقله وفطرته، مثلما يعرض كثيرًا لهؤلاء، فيُحتاج مع من يكون كذلك إلى أن يُعدَل معه إلى طريق طويلة دقيقة، يُسلِّم مقدماتها مقدمةً مقدمةً، إلى أن تَلزمه النتيجة بغير اختياره، وإن كانت المقدمات التي مانعها أبين وأقطع من المقدمات التي سلمها، لكن هذا يُحتاج إليه كثيرًا في مخاطبة الخلق، فكم من شخص لا يقبل شهادة العدول الذين لا يشك في صدقهم، ويقبل شهادة من هو دونهم؛ إما لجهله، وإما لظلمه.

---

(١) المحرر الوجيز، لابن عطية ١/ ٣٩٣.

(٢) ينظر: الموافقات، للشاطبي ٢/ ١٤٢.

(٣) أخرجه البخاري برقم (١٩١٣)، ومسلم برقم (١٠٨٠).

وكذلك كم من الخلق من يرد أخبارًا متواترة مستفيضة، ويقبل خبر من يُحسن به الظن؛ لاعتقاده أنه لا يكذب، وكم من الناس من يرد ما يُعلَم بالدلائل السمعية والعقلية، ويقبله إذا رأى منامًا يدل على ثبوته! أو قاله من يُحسن به الظن؛ لثقة نفسه بهذا أكثر من هذا، وكم ممن يرد نصوص الكتاب والسنة حتى يقول ما يوافقها شيخه أو إمامه فيقبلها حينئذ؛ لكون نفسه اعتادت قبول ما يقوله ذلك المعظَّم عنده، ولم يعتد تلقي العلم من الكتاب والسنة، ومثل هذا كثير.

فكذلك كثير من الناس قد يألف نوعًا من النظر والاستدلال، فإذا أتاه العلم على ذلك الوجه قبله، وإذا أتاه على غير ذلك الوجه لم يقبله، وإن كان الوجه الثاني أصح وأقرب، كمن تعود أن يحج من طريق بعيدة معطشة مخوفة، وهناك طرق أقرب منها آمنة، وفيها الماء، لكن لما لم يعتدها نفرت نفسه عن سلوكها.

وكذلك الأدلة التي فيها دقة وغموض وخفاء؛ قد ينتفع بها من تعودت نفسه الفكرة في الأمور الدقيقة، ومن يكون تلقيه للعلم عن الطرق الخفية التي لا يفهمها أكثر الناس، أحب إليه من تلقيه له من الطرق الواضحة التي يشركه فيها الجمهور.

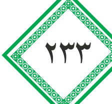
ومثل هذا موجود في المطاعم والمشارب، والملابس والعادات؛ لما في النفوس من حب الرياسة.

فهذه الطرق الطويلة الغامضة التي تتضمن تقسيمات، أو تلازمات، أو إدراج جزيئات تحت كليات؛ قد ينتفع بها من هذا الوجه في حق طائفة من الناظرين والمناظرين، وإن كان غير هؤلاء- من أهل الفطر السليمة والأذهان المستقيمة- لا يحتاج إليها، بل إذا ذُكرت عنده مجَّها سمعه، ونفر عنها عقله، ورأى المطلوب أقرب وأيسر من أن يحتاج إلى هذا.

ولهذا لا توجد هذه الطريق البعيدة في كلام أحد من السلف والأئمة، ولا ذُكِرت في القرآن؛ فإنها من باب تضييع الزمان، وإتعاب الحيوان في غير فائدة.

والقرآن لا يُذكَر فيه مخاطبة كل مبطل بكل طريق، ولا ذكر كل ما يخطر بالبال من الشبهات وجوابها؛ فإن هذا لا نهاية له، ولا ينضبط! وإنما يذكر الحق والأدلة الموصلة إليه لذوي الفطر السليمة، ثم إذا اتفق معاند أو جاهل، كان من يخاطبه من المسلمين؛ مخاطبًا له بحسب ما تقتضيه المصلحة، كما يحتاج إلى الترجمة أحيانًا، وكما قد يستدل على أهل الكتاب بما يوجد عندهم من التوراة والإنجيل»[1].

(١) درء التعارض، لابن تيمية ٨/ ٨٤.



القاعدة العاشرة: مراعاة مراتب القوة الاستدلالية:

فإن الدلالات تتفاوت قوةً وضعفًا، وثمرة ذلك تتبين عند تعارض الاستدلالات؛ فيُقدَّم القطعي على الظني، وما كان أقرب إلى القطعي مُقدَّمٌ على ما كان أقرب إلى الظني.

ومن أمثلة ذلك: دعوى التعارض بين النقل والعقل، فإن المتكلمين افترضوا أربعة أقسام: تقديم النقل مطلقًا، أو تقديم العقل مطلقًا، أو العمل بالنقل والعقل مع تناقضهما، أو ترك العمل بالنقل والعقل جميعًا.

والحق أن يُقال: لا نسلم انحصار القسمة فيما ذكروه «من الأقسام الأربعة؛ إذ من الممكن أن يقال: يُقدَّم العقلي تارة والسمعي أُخرى، فأيهما كان قطعيًّا قُدِّم، وإن كانا جميعًا قطعيين؛ فيمتنع التعارض، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدَّم.

فدعوى المدعي أنه لا بد من تقديم العقلي مطلقًا، أو السمعي مطلقًا، أو الجمع بين النقيضين، أو رفع النقيضين؛ دعوى باطلة، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام، كما ذكرناه، بل هو الحق الذي لا ريب فيه»[١].

ومما يبين ذلك «أن من الناس من يقول: مسائل الأصول لا يجوز التمسك فيها إلا بأدلة يقينية لا ظنية، هذا على وجهين:

فإن كان مما أمرنا فيها باليقين كاليقين بالوحدانية والإيمان بالرسول والإيمان باليوم الآخر مما أمرنا فيه باليقين لم يمكن إثباتها إلا بأدلة يقينية.

وأما ما لا يجب علينا فيه اليقين كتفاصيل الثواب والعقاب ومعاني بعض الأسماء والصفات فهذه إذا لم يكن فيها دليل قطعي يدل على أحد الطرفين كان القول مما يترجح من الأدلة أن هذا هو الظاهر الراجح قولًا عدلًا مستقيمًا بل كان خيرًا من الجهل المحض»[٢].

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا: مراعاة «أن كون الدليل من الأمور الظنية أو القطعية أمر نسبي، يختلف باختلاف المدرك المستدل، ليس هو صفة للدليل في نفسه، فهذا أمر لا ينازعه فيه عاقل، فقد يكون قطعيًّا عند زيدٍ ما هو ظني عند عمرو»[٣].

---

(١) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ٨٧.

(٢) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ٨/ ٤٥٤.

(٣) مختصر الصواعق، للموصلي ص٦٠٤.

«فكون المسألة قطعية أو ظنية هو أمر إضافي بحسب حال المعتقدين، ليس هو وصفًا للقول في نفسه؛ فإن الإنسان قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة؛ أو بالنقل المعلوم صدقه عنده، وغيره لا يعرف ذلك لا قطعًا ولا ظنًّا، وقد يكون الإنسان ذكيًّا، قوي الذهن، سريع الإدراك؛ فيعرف من الحق ويقطع به ما لا يتصوره غيره، ولا يعرفه لا علمًا ولا ظنًّا، فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل إلى الإنسان من الأدلة، وبحسب قدرته على الاستدلال، والناس يختلفون في هذا وهذا، فكون المسألة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول المتنازع فيه حتى يقال: كل من خالفه قد خالف القطعي! بل هو صفة لحال الناظر المستدِل المعتقِد، وهذا مما يختلف فيه الناس»[١].

بل حتى «كون الشيء معلومًا من الدين ضرورة أمرٌ إضافي، فحديث العهد بالإسلام، ومن نشأ ببادية بعيدة؛ قد لا يعلم هذا بالكلية، فضلًا عن كونه يعلمه بالضرورة، وكثير من العلماء يعلم بالضرورة أن النبي ﷺ سجد للسهو، وقضى بالدية على العاقلة، وقضى أن الولد للفراش، وغير ذلك مما يعلمه الخاصة بالضرورة، وأكثر الناس لا يعلمه البتة»[٢].

تأمل ورتب:

رتب الأدلة الشرعية من الأقوى إلى الأضعف.

....
....
....
....
....
....

(١) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٩/ ٢١١.
(٢) المصدر السابق ١٣/ ١١٨.



أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١ يجب العمل بما تدل عليه النصوص دون اعتقاد مسبق. ( )

٢ يسكت أهل السنة والجماعة عما لم يرد فيه نص شرعي. ( )

٣ الصواب أن صحة المعاني مستلزمة لصحة الاستدلال. ( )

٤ خاطب القرآن الكريم جميع المبطلين بكل طريق. ( )

٥ توجه الاستدلالات العقدية إلى عامة المسلمين. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١ الاعتقاد ثم الاستدلال:

(طريق الابتداع– ضروري للدعوة– الأيسر للمتعلم)

٢ الاستدلال بالمعنى المعجمي للألفاظ:

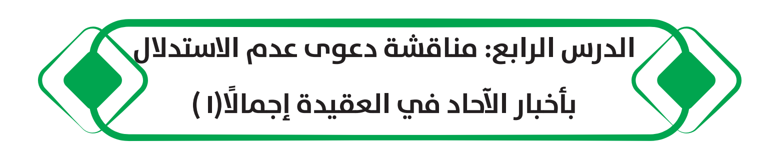
(يناسب المبتدئ- يكفي في الاحتجاج– يضم إليه دلالة السياق)

٣ في ترتيب الأدلة ينبغي تقديم:

(الأقرب للذهن- النصوص الشرعية– القطعي منها)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- لخص منهج أهل السنة في العمل بظواهر النصوص.
- بم تفسر أهمية مراعاة دلالة السياق؟
- اشرح مثالًا لصحة المعنى مع خطأ في الاستدلال.
- كيف نراعي مراتب القوة الاستدلالية؟



الدرس الرابع: مناقشة دعوى عدم الاستدلال بأخبار الآحاد في العقيدة إجمالاً[١]

مقدمة الدرس:

من المقرر في علم مصطلح الحديث: أن الحديث ينقسم من حيث عدد طرقه المنقولة إلينا إلى قسمين: متواتر وآحاد، وينقسم الآحاد إلى ثلاثة أقسام: مشهور، وعزيز، وغريب.

فالغريب: هو ما كان في أقل طبقاته راوٍ واحد، والعزيز: ما كان في أقل طبقاته راويان، والمشهور: ما كان في أقل طبقاته ثلاثة فأكثر، ما لم يصل حدَّ المتواتر.

والمتواتر: هو ما رواه جماعة كثيرة يستحيل تواطؤهم على الكذب.

وقد احتج أهل السنة بأحاديث الآحاد الصحيحة في الاعتقاد، واشترط أكثر المتكلمين التواتر، وقالوا بأن خبر الآحاد لا يعتبر حجة في مسائل الاعتقاد.

وعن هذه الدعوى وردها وبيان أدلة أهل السنة يكون هذا الدرس.

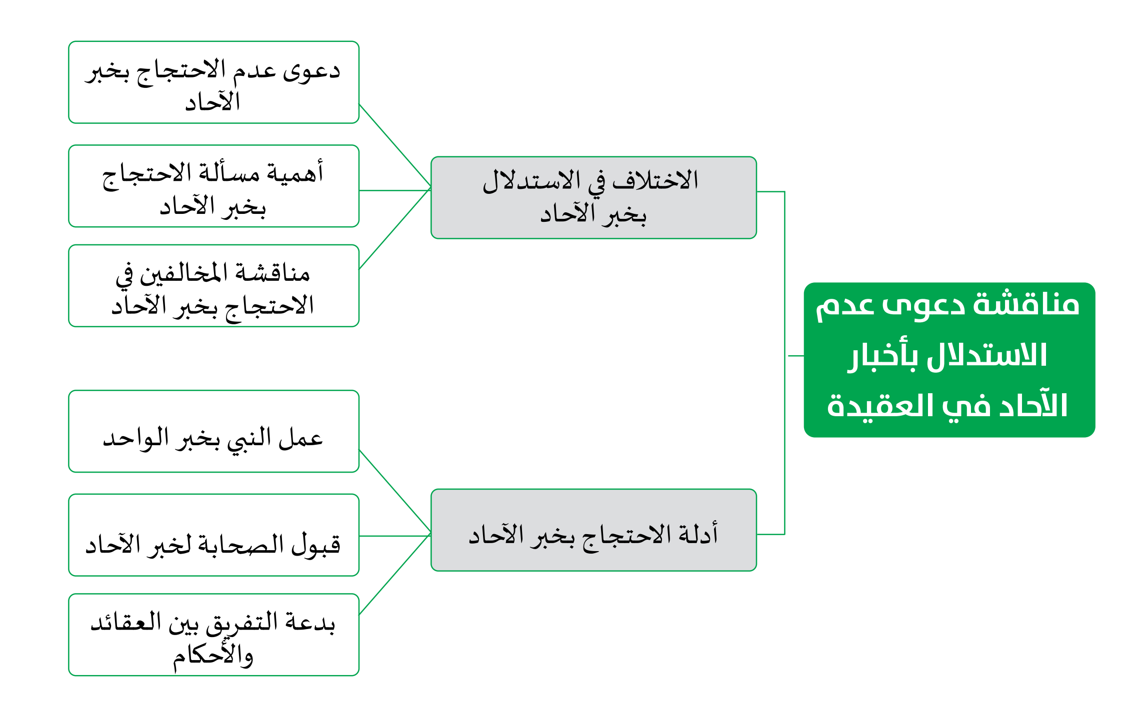
أهداف الدرس:

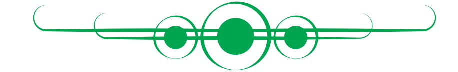
يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تفرق بين التواتر والآحاد.
٢. تلخص معالم الخلاف في الاحتجاج بخبر الآحاد.
٣. تستدل على عمل النبي ﷺ وصحابته بخبر الآحاد.
٤. ترد على المتكلمين في اشتراط التواتر في أحاديث الاعتقاد.
٥. توقن بأهمية خبر الواحد في إثبات العقائد.

---

(١) ينظر للاستزادة: مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه، خالد عبد اللطيف ص٨٧٥، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، سليمان الغصن ١/ ١٦٣، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، عثمان علي حسن ١/ ١١٥.


مناقشة دعوى عدم الاستدلال بأخبار الآحاد في العقيدة
الاختلاف في الاستدلال بخبر الآحاد
دعوى عدم الاحتجاج بخبر الآحاد
أهمية مسألة الاحتجاج بخبر الآحاد
مناقشة المخالفين في الاحتجاج بخبر الآحاد
أدلة الاحتجاج بخبر الآحاد
عمل النبي بخبر الواحد
قبول الصحابة لخبر الآحاد
بدعة التفريق بين العقائد والأحكام



أولًا: الاختلاف في الاستدلال بخبر الآحاد:



١ دعوى عدم الاحتجاج بخبر الآحاد:

حيث ذهب كثير من المتكلمين إلى أن الحديث المعتبر في مسائل العقيدة هو المتواتر، وأن الآحاد لا يعتبر حجة في مسائل الاعتقاد، وذلك منهم مبني على مقدمتين:

الأولى: أن حديث الآحاد يفيد الظن فقط، ولا يفيد العلم.

الثانية: أن مسائل الاعتقاد لا بد فيها من اليقين الذي يفيده الحديث المتواتر، أما حديث الآحاد فهو ظني لا يقوى على إثبات مسائل الاعتقاد.

هذا هو ملخص دعوى المتكلمين في عدم الاحتجاج بأحاديث الآحاد في باب العقائد.

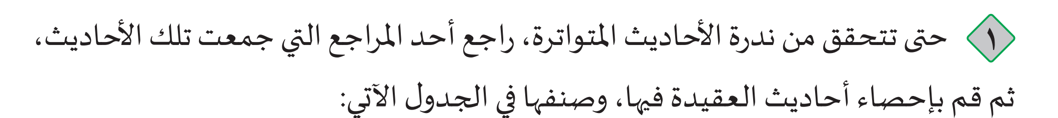


٢ أهمية مسألة الاحتجاج بخبر الآحاد:

وتبرز أهمية هذه المسألة في: أن الأحاديث المتواترة نادرة، وأن أغلب أحاديث السنة هي من قبيل أحاديث الآحاد، فمن لم يَحتَجَّ بها فستسقط عنده أغلب أحاديث السنة في باب العقائد، وفي هذا شِبْه تعطيلٍ لمصدر السنة من الاحتجاج به في باب العقائد.

ومما يبين أهمية هذه المسألة: أنه قد «صنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات مستقلات في خبر الواحد ووجوب العمل به»[١]، ووضع البخاري في صحيحه (كتاب أخبار الآحاد)[٢].

تحقق ثم برهن:



١ حتى تتحقق من ندرة الأحاديث المتواترة، راجع أحد المراجع التي جمعت تلك الأحاديث، ثم قم بإحصاء أحاديث العقيدة فيها، وصنفها في الجدول الآتي:

(١) شرح النووي على مسلم ١/ ٦٢.

(٢) صحيح البخاري ٩/ ٨٦.



موضوعات عقدية	عدد المتواتر عنها	موضوعات عقدية	عدد المتواتر عنها
وجود الله تعالى		النفاق وصوره	
توحيد الربوبية		الردة وصورها	
توحيد الألوهية		الإيمان بالملائكة	
أسماء الله تعالى		الإيمان بالكتب	
صفات الله تعالى		الإيمان بالرسل	
الكفر وصوره		الإيمان باليوم الآخر	
الشرك وصوره		الإيمان بالقدر	

 حدِّد خمسة مسائل عقدية لم يرد فيها إلا أخبار آحاد.

 **مناقشة المخالفين في الاحتجاج بخبر الآحاد:**

وستكون مناقشة كلام المخالفين من وجهين إجمالًا:

الأول: أن جمهور أهل العلم على أن أحاديث الآحاد تكون بحسب القرائن المحتفة بها، فقد تفيد العلم، وقد تفيد الظن الغالب.

فإن «جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن (خبر الواحد) إذا تلقته الأمة بالقبول، تصديقًا له أو عملًا به؛ أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في (أصول الفقه) من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين- اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام- أنكروا ذلك، ولكن كثيرًا من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف على ذلك»[1].

و»إذا صح الخبر عن رسول الله ﷺ، ورواه الثقات والأئمة، وأسنده خلَفهم عن سلفهم إلى النبي ﷺ، وتلقته الأمة بالقبول؛ فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول العامة أهل الحديث، والمتقنين من القائمين على السنة.

وأما هذا القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال، فلا بد من نقله بطريق

(١) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٥١.

التواتر لوقوع العلم به (حتى أخبر عنه[1]) القدرية والمعتزلة، وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول»[2].

الثاني: أن مسائل العقيدة في منهج أهل السنة والجماعة مثل مسائل الأحكام؛ يُعمل فيها بالأحاديث التي تفيد اليقين كالأحاديث المتواترة، أو تفيد العلم كأحاديث الآحاد الثابتة المحتفة بالقرائن التي تقويها، أو تفيد الظن الغالب كأحاديث الآحاد الثابتة التي لم تحتف بالقرائن.

ولا يلزم أن يكون الحديث متواترًا لكي نعمل به في العقيدة، بل يكفي أن يكون ثابتًا، سواء كان يقينيًّا أو ظنيًّا.

.وذلك أن أهل السنة والجماعة «كلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالى عليها، ويجعلها شرعًا ودينًا في معتقده على ذلك جماعة أهل السنة»[3].

وأن الأحاديث الواردة في مسائل العقيدة- كأسماء الله وصفاته- هي مثل أحاديث الأحكام العملية في الفقه، «لو لم تفد اليقين فإن الظن الغالب حاصل منها، ولا يمتنع إثبات الأسماء والصفات بها كما لا يمتنع إثبات الأحكام الطلبية بها، فما الفرق بين باب الطلب وباب الخبر بحيث يُحتج بها في أحدهما دون الآخر!

وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة، فإنها لم تزل تحتجُّ بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات كما يحتج بها في الطلبيات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا وأوجبه ورضيه دينًا، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته.

ولم يزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر، والأسماء والأحكام، لم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوَّز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته»[4].

وذلك أن الصواب هو تنزيل كل دليل منزلته في قوة الدلالة، فما كانت دلالته قاطعة كان مدلوله قاطعًا، وما كانت دلالته ظنية كان مدلوله ظنيًّا.

(١) هكذا في المطبوع، وفي بعض النسخ المطبوعة الأخرى: (شيء اخترعتْه).
(٢) مختصر الصواعق، للموصلي ص٥٨٥، والكلام للسمعاني رحمه الله.
(٣) التمهيد، لابن عبد البر ١/ ٨.
(٤) مختصر الصواعق، للموصلي ص٥٩٠.

ولذلك كان أصح الطرق عند أهل العلم أن «يُعطَى كلُّ دليلٍ حقه، فما كان قاطعًا في الإثبات قطعنا بموجبه، وما كان راجحًا لا قاطعًا قلنا بموجبه، فلا نقطع في النفي والإثبات إلا بدليل يوجب القطع، وإذا قام دليل يرجح لأحد الجانبين بيَّنا رجحان أحد الجانبين»[1].

ثانيًا: أدلة الاحتجاج بخبر الآحاد:

ومما يدل على صحة الاحتجاج بأحاديث الآحاد في العقائد ما يلي:

١ عمل النبي ﷺ بخبر الواحد:

أن النبي ﷺ كان يرسل الصحابة رضوان الله عليهم لتبليغ الدين وتعليم العقيدة، وهم أفراد وآحاد، ويكتفي منهم بذلك، ولم يأمرهم أن يكونوا متواترين لتبليغ الدين وتعليم العقيدة، ولم يُفرِّق بين العقائد والأحكام في التبليغ، فمن ذلك: ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ لما بعث معاذًا رضي الله عنه على اليمن؛ قال: «**إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ؛ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ**» متفق عليه[2].

وفي رواية للبخاري: «**فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى**»[3].

وفي رواية لمسلم: «**فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ**»[4].

وعن أنس رضي الله عنه أن أهل اليمن قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا: ابعث معنا رجلًا يُعلِّمنا السنة والإسلام، قال: فأخذ بيد أبي عبيدة فقال: «**هَذَا أَمِينُ هَذِهِ الْأُمَّةِ**»[5].

 قبول الصحابة لخبر الآحاد:

أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يقبلون خبر الآحاد الثقة فيما يبلغهم به من أمور الدين في العقائد والأحكام، فمن ذلك: ما ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: **بَيْنَمَا النَّاسُ فِي الصُّبْحِ بِقُبَاءٍ، جَاءَهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَأُمِرَ**

---

(١) درء التعارض، لابن تيمية ٣/ ٣٨٣.

(٢) أخرجه البخاري برقم (١٤٥٨)، ومسلم برقم (٣١).

(٣) أخرجها البخاري برقم (٧٣٧٢).

(٤) أخرجها مسلم برقم (٢٩).

(٥) أخرجه مسلم برقم (٢٤١٩).

أَنْ يَسْتَقْبِلَ الكَعْبَةَ، أَلَا فَاسْتَقْبِلُوهَا، وَكَانَ وَجْهُ النَّاسِ إِلَى الشَّأْمِ، فَاسْتَدَارُوا بِوُجُوهِهِمْ إِلَى الكَعْبَةِ»[1].

ففي هذا الحديث: إثبات علو الله سبحانه، وإنزال القرآن، والأمر باستقبال الكعبة، ونسخ استقبال بيت المقدس، وغير ذلك من مسائل العقائد والأحكام.

٣ بدعة التفريق بين العقائد والأحكام:

فالتفريق في قبول أحاديث الآحاد بين بابَي العقائد والأحكام، فتُقبَل في الأحكام وتُرَدُّ في العقائد؛ تفريق مبتدع.

«وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة، فإنها لم تزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلميات كما يُحتج بها في الطلبيات العمليات، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شَرَع كذا وأوجبه ورضيه دينًا، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته.

ولم يزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، لم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الإخبار عن الله وأسمائه وصفاته»[2].

تعاون وابحث ثم وضح:

تعاون مع زملائك في البحث عن المسائل التالية ثم وضح ما يُطلَب منك:

١. كثير من مسائل الاعتقاد بُنيت على أحاديث الآحاد، فاذكر ثلاثة منها، مع بيان أدلتها.
٢. هناك حالات لا يُعمَل فيها بحديث الآحاد، وضِّح ضوابط ذلك.
٣. برغم اشتراط المتكلمين التواتر في الاحتجاج بالسنة إلا أن المعتزلة أنكرت بعض العقائد الثابتة بالتواتر كرؤية الله تعالى، فاطَّلِعْ أكثر عن هذا الموضوع، ثم عبِّر عن رأيك فيه.

(١) أخرجه البخاري برقم (٤٠٣) واللفظ له، ومسلم برقم (٥٢٦).
(٢) مختصر الصواعق، للموصلي ص٥٩٠.





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١- الحديث المشهور من أنواع الآحاد ( )

٢- أحاديث الآحاد ضعف المتواترة. ( )

٣- خبر الواحد لا يفيد العلم بحال. ( )

٤- نعمل بحديث الآحاد إن كان صحيحًا. ( )

٥- يصعب معرفة الاعتقاد بدون أخبار الآحاد. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١- اهتم أهل السنة بخبر الواحد والعمل به في القرن:

(الأول– الثالث– الثامن)

٢- يفيد خبر الآحاد العلم إذا:

(تلقته الأمة بالقبول– رواه جمع عن جمع– اشتهر بين العلماء)

٣- يفرق في العمل بين الأحاديث:

(العقدية والفقهية– المتواترة والآحاد– الصحيحة والضعيفة)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- وضح منهج أهل السنة في العمل بأحاديث الآحاد.
- استدل من السنة على العمل بخبر الآحاد.
- لخص رد أهل السنة على المتكلمين في ترك العمل بأحاديث الآحاد.



الدرس الخامس: مناقشة دعوى تعارض العقل مع النقل إجمالًا

مقدمة الدرس:

سبق معنا في (مصادر التلقي) دراسة اعتبار العقل مصدرًا تابعًا لتلقي العقيدة، مع بيان ضوابط ذلك، وأما هذا الدرس فنخصصه لمناقشة دعوى بعض المتكلمين: أنه إذا تعارض العقل مع النقل فإن المقدَّم هو العقل مطلقًا.

ونود أن نشير إلى أن مِن أوسع مَن عالج هذه الدعوى وأجاب عليها هو شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه الكبير (بيان موافقة العقل للنقل) أو (درء تعارض العقل والنقل)، وكذلك ابن القيم في كتابه (الصواعق المرسلة).

ونشير أيضًا إلى أن المراد بالعقل هنا هو: جملة المعارف الفطرية، والعلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء، كالعلم بأن الكل أكبر من جزئه، وأن الاثنين أكبر من الواحد، وأن الشخص الواحد لا يكون في مكانين في وقت واحد، وأنه لا يمكن اجتماع الضدين، وأنه لا يمكن التناقض، وإثبات العلاقة بين الأسباب والمسبَّبات.

والعقل بهذا المعنى هو الذي يُفرَّق به بين العاقل والمجنون.

وهذا المعنى هو المراد في مسألة تعارض النقل والعقل، كما سبق بيانه في مصدرية العقل.

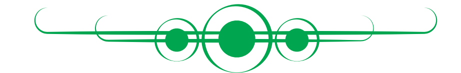
أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تبرهن استحالة تعارض العقل مع النقل في نفس الأمر.
٢. تلخص دعوى المتكلمين لتعارض العقل مع النقل.
٣. ترد على دعوى تعارض العقل مع النقل.
٤. توقن بتضمن النقل لأدلة عقلية.

مناقشة دعوى تعارض العقل مع النقل

- هل يمكن وقوع التعارض؟
- بيان المراد بهذه الدعوى
- الرد على هذه الدعوى
- الشرع قد يأتي بمحارات العقول لا بمحالاتها
- رد أبرز شُبَه المخالفين
  - الرد ببيان تفاوت العقول
  - الرد على خلو النقل من الأدلة العقلية
  - الرد على القول بظنية الأدلة النقلية
  - الرد على كون العقل هو أساس النقل



أولًا: هل يمكن وقوع التعارض بين النقل والعقل؟

الجواب: لا يمكن أن يقع ذلك في حقيقة الأمر؛ لأن النقل قطعي، والعقل قطعي، ولا يمكن أن يتعارض قطعيان، فإن «ما عُلِم بصريح العقل لا يُتصوَّر أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه؛ فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شبهات فاسدة يُعلَم بالعقل بطلانها، بل يُعلَم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع.

ووجدت ما يُعلَم بصريح العقل لم يخالفه سمعٌ قط، بل السمع الذي يُقال إنه يخالفه: إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلًا لو تجرَّد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول!»[1].

ولكن قد يبدو للناظر في ظاهر الأمر أن بينهما تعارضًا مُتوَهمًا، وهنا تأتي مرحلة التحقُّق والترجيح.

ثانيًا: بيان المراد بهذه الدعوى عند أصحابها من المتكلمين:

يمكن بيان ذلك بما ذكره الرازي- وهو مِن أبرز مَن تبنَّى هذه الدعوى- حيث يقول:

«اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يُشعِر ظاهرها بخلاف ذلك؛ فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

١. إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل؛ فيلزم تصديق النقيضين! وهو محال.
٢. وإما أن يبطل، فيلزم تكذيب النقيضين! وهو محال.
٣. وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع، وصفاته، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ، وظهور المعجزات على محمد ﷺ، ولو جوَّزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل مُتَّهمًا غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم نثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة؛ فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معًا! وإنه باطل.

---

(١) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ١٤٧.

ولما بطلت الأقسام الأربعة[1] لم يبق إلا أن يُقطَع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال: إنها غير صحيحة، أو يقال: إنها صحيحة، إلا أن المراد منها غير ظواهرها.

ثم إن جوَّزنا التأويل؛ واشتغلنا[2] على سبيل التبرُّع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل؛ فوَّضنا العلم بها إلى الله تعالى.

فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وبالله التوفيق»[3].

فهذا ملخص دعوى تعارض العقل والنقل عند المتكلمين، أنه إذا حصل توهُّم للتعارض بين العقل والنقل، فلا يخلو من أربعة أقسام:

١. إما أن يكون كلاهما صحيحًا، وهذا باطل؛ لأنه جمع بين النقيضين.
٢. وإما أن يكون كلاهما باطلًا، وهذا باطل؛ لأنه رفع للنقيضين.
٣. وإما أن يُقدَّم النقل ويكذب العقل، وهذا باطل عندهم؛ لأن العقل عندهم هو دليل النقل.
٤. وإما أن يُقدَّم العقل ويُرد النقل بأنه غير صحيح، أو يكون صحيحًا لكنة مؤول أو مفوض.

ثالثًا: الرد على هذه الدعوى:

يمكن الرد على هذه الدعوى من خلال النقاط التالية:

١. أنه لا يمكن أن يقع تعارض في حقيقة الأمر بين النقل القطعي والعقل القطعي.
٢. أنه إذا وجد ما يوهم التعارض بين النقل والعقل:
   أ. فإما أن يكون النقل غير صحيح.
   ب. أو يكون النقل صحيحًا لكن ليس فيه دلالة صحيحة على الدعوى.
   ج. وإما أن يكون العقل فاسدًا.
   د. أو يكون العقل صحيحًا لكن ليس فيه دلالة صحيحة على الدعوى.

---

(١) هكذا في المطبوع ولعله وهم، والصواب: الثلاثة.
(٢) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب: اشتغلنا، بدون الواو.
(٣) أساس التقديس، للرازي ص١٣٠.

فإنه «متى تعارض في ظن الظان الكتاب والميزان، النص والقياس الشرعي أو العقلي فأحد الأمرين لازم:

- إما فساد دلالة ما احتج به من النص، إما بأن لا يكون ثابتًا عن المعصوم، أو لا يكون دالًّا على ما ظنه.
- أو فساد دلالة ما احتج به من القياس سواء كان شرعيًّا أو عقليًّا، بفساد بعض مقدماته أو كلها، لما يقع في الأقيسة من الألفاظ المجملة المشتبهة»[1].

٣ أنه عند توهم التعارض بين النقل والعقل فإن المقدَّم هو الأقوى في الدلالة، سواء كان النقل أو العقل، فيُقدَّم القطعي منهما على الظني منهما، ويُقدَّم الصريح في الدلالة على الخفي في الدلالة.

وهكذا، فإنه لا يصح انحصار القسمة فيما ذكروه «من الأقسام الأربعة؛ إذ من الممكن أن يُقال: يُقدَّم العقلي تارة والسمعي أخرى، فأيهما كان قطعيًّا قُدِّم، وإن كانا جميعًا قطعيين فيمتنع التعارض، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدَّم.

فدعوى المدعي أنه لا بد من تقديم العقلي مطلقًا أو السمعي مطلقًا، أو الجمع بين النقيضين، أو رفع النقيضين؛ دعوى باطلة، بل هنا قسم ليس من هذه الأقسام، كما ذكرناه، بل هو الحق الذي لا ريب فيه»[2].

«وبيان ذلك بتقديم أصل، وهو أن يقال: إذا قيل: تعارض دليلان، سواء كانا سمعيين أو عقليين، أو أحدهما سمعيًّا والآخر عقليًّا، فالواجب أن يقال:

لا يخلو إما أن يكونا قطعيين، أو يكونا ظنيين، وإما أن يكونا أحدهما قطعيًّا والآخر ظنيًّا.

- فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما؛ سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو أحدهما عقليًّا والآخر سمعيًّا، وهذا متفق عليه بين العقلاء، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله، ولا يمكن أن تكون دلالته باطلة.
- وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيًّا دون الآخر فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء، سواء كان هو السمعي أو العقلي، فإن الظن لا يرفع اليقين.

---

(١) الرد على المنطقيين، لابن تيمية ص٣٧٣.

(٢) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ٨٧.

- وأما إن كانا جميعًا ظنيين: فإنه يصار إلى طلب ترجيح أحدهما، فأيهما ترجَّح كان هو المقدَّم، سواء كان سمعيًّا أو عقليًّا»[1].

ومما سبق يتبيَّن «أن ما جاءت به الرسل هو الحق، وأن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل، وأن صريح المعقول لا يناقض صحيح المنقول، وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه، وما يدخل في العقل وليس منه»[2].

ناقش ثم وجه:

كمثال تطبيقي على درء التعارض بين النقل والعقل، ناقش مع زملائك، توهُّم التعارض بين ما يثبته العقل الصريح من تنزيه الله تعالى عن صفات النقص في المخلوقين، وبين ما ورد في قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا ابْنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَعُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فُلَانًا مَرِضَ فَلَمْ تَعُدْهُ، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُدْتَهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ؟ يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَطْعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي، قَالَ: يَا رَبِّ وَكَيْفَ أُطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطْعَمَكَ عَبْدِي فُلَانٌ، فَلَمْ تُطْعِمْهُ؟ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي، يَا ابْنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، قَالَ: يَا رَبِّ كَيْفَ أَسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟ قَالَ: اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فُلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي»[3].

رابعًا: الشرع قد يأتي بمحارات العقول لا بمحالاتها:

فإن «الأنبياء عليهم السلام قد يُخبرون بما يعجز العقل عن معرفته، لا بما يَعلم العقل بطلانه، فيخبرون بمحارات العقول لا بمحالات العقول»[4].

وذلك «أنه يجب الفرق بين ما يَعلم العقل بطلانه وامتناعه، وبين ما يعجز العقل عن تصوُّره ومعرفته.

---

(١) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ٧٩.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٦٤.
(٣) صحيح مسلم (٢٥٦٩).
(٤) الجواب الصحيح، لابن تيمية ٤/ ٤٠٠.

فالأول: من محالات العقول، والثاني: من محارات العقول، والرسل يخبرون بالثاني»[1].

وعلى ذلك فإنه لا يمكن أن تأتي النصوص الشرعية بما يخالف العقول الصحيحة الصريحة.

خامسًا: رد أبرز شُبَه المخالفين في هذا الباب:



١ الرد ببيان تفاوت العقول:

الذين يقولون بتقديم العقل على النقل عند توهم التعارض؛ فإنه يرد سؤال، وهو: أن العقول متفاوتة، فما هو العقل الذي نعتمد عليه في التقديم؟

وهم مضطربون في ذلك اضطرابًا شديدًا؛ وذلك أن العقول ليست ميزانًا ثابتًا مثل النصوص الشرعية، بل هي «من الأمور النسبية الإضافية، فإن زيدًا قد يعلم بعقله ما لا يعلمه بكرٌ بعقله، وقد يعلم الإنسان في حال بعقله ما يجهله في وقت آخر»[2].

ويُقال لجميع مَن يدعون لتقديم العقل على النقل: «بعقل مَنْ مِنكم يوزن كلام الله ورسوله؟ وأي عقولكم تُجعل معيارًا له، فما وافقه قُبِل وأُقِرَّ على ظاهره، وما خالفه رُدَّ أو أُوِّلَ أو فُوِّض؟»[3].

٢ الرد على خلو النقل من الأدلة العقلية:



من الشُبَه التي يوردونها في هذا المقام: **(أن الأدلة الشرعية خالية من الأدلة العقلية)!**

وهذا غير صحيح كما سبق بيانه عند الكلام على مصدرية الدليل العقلي.

فإن الدليل السمعي من الكتاب والسنة يشمل نوعين من الأدلة: الدليل الخبري[4]، والدليل العقلي، وفي هذا بيان لعناية الشارع بالأدلة العقلية في مقام الاستدلال، وأنه لا يصح القول بأن الشرع لا يهتم بالأدلة العقلية في مقام الاستدلال، بل إن كثيرًا من طرق الاستدلال مبني على التلازم العقلي بين الدليل والمدلول.

ومما يبيّن العلاقة بين العقل والنقل: أن العقل شاهد بصحة الشريعة إجمالًا وتفصيلًا:

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٣٩١.

(٢) درء التعارض ١/ ١٤٤.

(٣) الصواعق المرسلة، لابن القيم ٢/ ٧٨٣.

(٤) ويُقصَد به: الإخبار عن الأمور الغيبية التي لا يمكن معرفتها إلا عن طريق الوحي.

- **فأما الإجمال**: فمن جهة شهادة العقل بصحة النبوة، وصدق الرسول ﷺ، فيلزم من ذلك: تصديقه في كل ما يخبر به من الكتاب والحكمة.
- **وأما التفصيل**: فمن جهة أن مسائل الشريعة ليس فيها ما يرده العقل؛ بل كل ما أدركه العقل من مسائلها فهو يشهد له بالصحة تصديقًا وتعضيدًا، وما قصر العقل عن إدراكه من مسائلها؛ فهذا لعظم الشريعة وتفوقها، ومع ذلك فليس في العقل ما يمنع وقوع تلك المسائل التي عجز العقل عن إدراكها، فالشريعة قد تأتي بما يحير العقول لا بما تحيله العقول.



٣ الرد على القول بظنية الأدلة النقلية:

حيث قالوا: إن الأدلة النقلية تفيد الظن وليس اليقين، ومرادهم في ذلك أن الأدلة النقلية تفيد الظن، وأما الأدلة العقلية فإنها تفيد اليقين، فإذا حصل تعارض فإنهم يُقدِّمون الأدلة العقلية لأنها قطعية، على الأدلة النقلية لأنها ظنية.

وما ذكروه باطل؛ فإن الأدلة النقلية منها ما يفيد اليقين، ومنها ما يفيد الظن، وكذلك الأدلة العقلية منها ما يفيد اليقين، ومنها ما يفيد الظن.

وعلى ذلك فليس المقدَّم عند توهُّم التعارض هو العقل ولا النقل، بل المقدَّم هو الأقوى في الدلالة، سواء كان عقلًا أم نقلًا[(١)].



٤ الرد على كون العقل هو أساس النقل، وهو الذي دل عليه.

حيث قالوا إن العقل هو أساس النقل، وهو الذي دل عليه، ومرادهم في ذلك:

إن العقل قد شهد بإثبات وجود الله، وشهد بصحة نبوة محمد ﷺ، فلو قدَّمنا النقل على العقل فإنه يترتب على ذلك بطلان وجود الله ونبوَّة النبي ﷺ!

وما ذكروه باطل؛ فإن الأدلة العقلية التي شهدت بوجود الله، أو صحة نبوة النبي ﷺ هي حق وصحيحة في نفسها، وإنما يُرَدُّ من الأدلة العقلية ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة، فالأدلة العقلية ليست على درجة واحدة، بل منها المقبول الصحيح، ومنها المردود الباطل، وليس معنى ردِّ بعض الأدلة العقلية الباطلة أننا نرد الدلالة العقلية جملة وتفصيلًا، بل نردُّ منها ما خالف المقطوع به من الدليل النقلي.

---

(١) ينظر: درء التعارض، لابن تيمية ١/ ٨٧.

ومن الأمثلة التي تبين دلالة العقل على الشرع، ثم اعتراض العقل بعد ذلك على الشرع:

أن العقل مثل العامي، والشرع مثل المفتي، فإن «العامي إذا علم عين المفتي ودَلَّ غيره عليه، وبيَّن له أنه عالم مفتٍ، ثم اختلف العامي الدالُّ والمفتي؛ وجب على المستفتي أن يُقدِّم قول المفتي، فإذا قال له العامي: أنا الأصل في علمك بأنه مفتٍ! فإذا قدَّمت قوله على قولي عند التعارض؛ قدحتَ في الأصل الذي به علمتَ بأنه مفتٍ!

قال له المستفتي: أنتَ لما شهدتَ بأنه مفتٍ، ودللتَ على ذلك؛ شهدتَ بوجوب تقليده دون تقليدك، كما شهد به دليلك، وموافقتي لك في هذا العلم المعين لا يستلزم أني أوافقك في العلم بأعيان المسائل، وخطؤك فيما خالفتَ فيه المفتي الذي هو أعلم منك لا يستلزم خطأك في علمك بأنه مفتٍ، وأنتَ إذا علمتَ أنه مفتٍ باجتهاد واستدلال، ثم خالفتَه باجتهاد واستدلال؛ كنتَ مخطئًا في الاجتهاد والاستدلال الذي خالفتَ به من يجب عليك تقليده واتباع قوله، وإن لم تكن مخطئًا في الاجتهاد والاستدلال الذي به علمتَ أنه عالم مفتٍ يجب عليك تقليده.

هذا مع علمه بأن المفتي يجوز عليه الخطأ، والعقل يعلم أن الرسول ﷺ معصوم في خبره عن الله تعالى، لا يجوز عليه الخطأ، فتقديمه قول المعصوم على ما يخالفه من استدلاله العقلي أولى من تقديم العامي قول المفتي على قوله الذي يخالفه.

وكذلك أيضًا إذا علم الناس وشهدوا أن فلانًا خبير بالطب أو القيافة أو الخرص أو تقويم السلع ونحو ذلك، وثبت عند الحاكم أنه عالم بذلك دونهم، أو أنه أعلم منهم بذلك، ثم نازع الشهود الشاهدون لأهل العلم بالطب والقيافة والخرص والتقويم أهل العلم بذلك؛ وجب تقديم قول أهل العلم بالطب والقيافة والخرص والتقويم على قول الشهود الذين شهدوا لهم، وإن قالوا: نحن زكَّينا هؤلاء، وبأقوالنا ثبتت أهليتهم، فالرجوع في محل النزاع إليهم دوننا يقدح في الأصل الذي ثبت به قولهم!

كما قال بعض الناس: إن العقل مزكي الشرع ومعدِّله، فإذا قُدِّم الشرع عليه كان قدحًا فيمن زكاه وعدَّله، فيكون قدحًا فيه! قيل لهم: أنتم شهدتم بما علمتم من أنه أهل العلم بالطب أو التقويم أو الخرص أو القيافة ونحو ذلك، وأن قوله في ذلك مقبول دون قولكم، فلو قدَّمنا قولكم عليه في هذه المسائل؛ لكان ذلك قدحًا في شهادتكم وعلمكم بأنه أعلم منكم

بهذه الأمور، وإخباركم بذلك لا ينافي قبول قوله دون أقوالكم في ذلك؛ إذ يمكن إصابتكم في قولكم: هو أعلم منا، وخطؤكم في قولكم: نحن أعلم ممن هو أعلم منَّا فيما ينازعنا فيه من المسائل التي هو أعلم بها منا، بل خطؤكم في هذا أظهر.

والإنسان قد يعلم أن هذا أعلم منه بالصناعات كالحراثة والنساجة والبناء والخياطة وغير ذلك من الصناعات، وإن لم يكن عالمًا بتفاصيل تلك الصناعة، فإذا تنازع هو وذلك الذي هو أعلم منه؛ لم يكن تقديم قول الأعلم منه في موارد النزاع قدحًا فيما علم به أنه أعلم منه»[1].

ابحث ومثِّل:

مما يؤكد عدم تعارض العقل مع النقل أن العقل أكد أصول الاعتقاد الواردة في النقل، فابحث شواهد ذلك، واكتب أمثلة لها وفق التصنيف التالي:

أصول عقدية	أمثلة لمسائل أكدها العقل
وجود الله تعالى	
خلق الله للكون	
عبادة الله وحده	
نفي الشركاء لله تعالى	
تنزيه الله عن أي نقص	
وصف الله بكل كمال	
الإيمان بالأنبياء	
الإيمان بالبعث	
الإيمان بالحساب	

(١) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ١٣٨.

حلل ثم اربط:

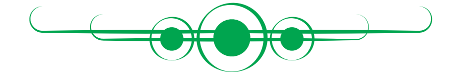
تعاون مع زميلك في تحليل النص التالي لابن تيمية، مع ربطه بما تعلمته في الدرس:

"وإذا قالوا: إن العقل يخالف النقل أخطأوا في خمسة أصول:

أحدها: أن العقل الصريح لا يناقضه. الثاني: أنه يو افقه. الثالث: أن ما يدعونه من العقل المعارض ليس بصحيح. الرابع: أن ما ذكروه من المعقول المعارض هو المعارض للمعقول الصريح. الخامس: أن ما أثبتوا به الأصول كمعرفة الباري وصفاته لا يثبتها بل يناقض إثباتها".

استنتج وعبِّر:

لو افترضنا توهُّم وقوع التعارض بين العقل والنقل؛ فما الذي علينا فعله؟





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١. أكثر ما يثبته النقل الصحيح لا يتعارض مع العقل الصريح. ( )

٢. ما عُلم بصريح العقل لا يُتصوَّر أن يعارضه الشرع البتة. ( )

٣. قد يخبر الرسل بمحالات العقول اختبارًا لأقوامهم. ( )

٤. إذا تعارض قطعيان قدَّمنا النقل على العقل. ( )

٥. يخطئ من يدَّعي أن العقل هو أساس النقل. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١. المقصود بالعقل الذي لا يتعارض مع النقل:

(الغريزة الضرورية- المعارف الفطرية– العلوم النظرية)

٢. عند توهُّم التعارض بين النقل والعقل فيجب تقديم:

(النقل المتواتر– المعقول الفطري– القطعي منهما)

٣. إذا تعارض دليلان ظنيان قدَّمنا:

(النقلي منهما– العقلي منهما– الأرجح منهما)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- علل استحالة تعارض العقل مع النقل في نفس الأمر.
- لخص توصيف الرازي لتعارض العقل مع النقل.
- قم بالرد على دعوى تعارض العقل مع النقل.
- برهن على تضمن النقل لأدلة عقلية.



الدرس السادس: موقف أهل السنة من التأويل

مقدمة الدرس:

سبق الكلام على قاعدة (وجوب الأخذ بظواهر النصوص)، وأنه يتعين الأخذ بظاهر النص، إلا إذا وُجدت قرينة تدل على المعنى غير الظاهر.

وفي هذا الدرس سيكون الكلام حول الموقف الصحيح لأهل السنة والجماعة من التأويل، وذلك أن كثيرًا من الانحراف الواقع عند المخالفين لأهل السنة كان بسبب التأويل الباطل، وهو: صرف اللفظ عن ظاهره بدون دليل صحيح.

وقد أخبرنا النبي ﷺ أنه سيكون هناك أقوام ينحرفون بسبب التأويل الباطل للقرآن، ويخالفون جماعة المسلمين، بل قد يصل بهم الحال إلى القتال على ذلك، فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: « كُنَّا جُلُوسًا نَنْتَظِرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا مِنْ بَعْضِ بُيُوتِ نِسَائِهِ، قَالَ: فَقُمْنَا مَعَهُ، فَانْقَطَعَتْ نَعْلُهُ، فَتَخَلَّفَ عَلَيْهَا عَلِيٌّ يَخْصِفُهَا، فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَضَيْنَا مَعَهُ، ثُمَّ قَامَ يَنْتَظِرُهُ وَقُمْنَا مَعَهُ، فَقَالَ: «**إِنَّ مِنْكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِ هَذَا الْقُرْآنِ، كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ**»، فَاسْتَشْرَفْنَا وَفِينَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَقَالَ: «**لَا، وَلَكِنَّهُ خَاصِفُ النَّعْلِ**». قَالَ: فَجِئْنَا نُبَشِّرُهُ، قَالَ: وَكَأَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ» (١).

وسيتناول الدرس الإطلاقات المستعمَلة لكلمة (التأويل)، خاصة عند المتكلمين والحداثيين، مع شرح مراحل نقد النصوص في القراءات المعاصرة، ثم بيان شروط التأويل الصحيح عند أهل السنة والجماعة، ومن خلال ذلك تستطيع التفريق بين منهج أهل السنة وغيرهم من المخالفين.

---

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم (١١٧٧٣)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد برقم (١٤٧٦٣): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٢٤٨٧).

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

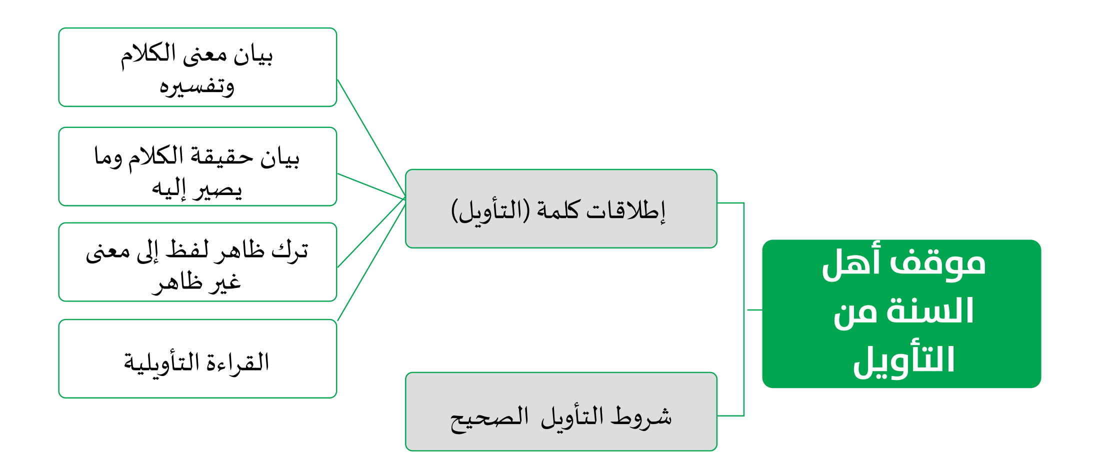
١ تميز بين إطلاقات مصطلح التأويل.

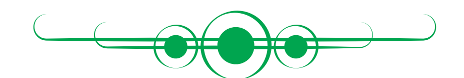
٢ تفرق بين تأويل المتكلمين والقراءات التأويلية الحديثة.

٣ توضح مراحل نقد النص في القراءات التأويلية المعاصرة.

٤ تشرح ضوابط التأويل الصحيح.

٥ تحذر من التأويل الفاسد.





أولًا: إطلاقات كلمة (التأويل):

لفظ التأويل له أربعة إطلاقات: ثلاثة سابقة، وإطلاق معاصر.

أما الإطلاقات السابقة فإن اثنين منها قد وردا في النصوص الشرعية وكلام السلف، وواحد عند المتأخرين من أهل العلم، وهي:

١ بيان معنى الكلام وتفسيره:

مثل دعاء النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنه: «**اللهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**»[١] أي: التفسير.

٢ بيان حقيقة الكلام وما يصير إليه:

وذلك أن لفظ التأويل في نصوص الكتاب والسنة وعند السلف «له معنيان:

- **أحدهما:** تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربًا أو مترادفًا.
- **المعنى الثاني:** في لفظ السلف... هو نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلبًا كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبرًا كان تأويله نفس الشيء المخبَر به»[٢].

ومما يُبيِّن أثر هذين المعنيين: أن «قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران: ٧]، الآية؛ فيها قراءتان:

قراءة من يقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقراءة من لا يقف عندها.

وكلتا القراءتين حق، ويراد بالأولى: المتشابه في نفسه، الذي استأثر الله بعلم تأويله.

ويراد بالثانية: المتشابه الإضافي، الذي يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله.

ولا يريد من وقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ أن يكون التأويل بمعنى التفسير للمعنى، فإن لازم هذا أن يكون الله أنزل على رسوله كلامًا لا يعلم معناه جميع الأمة ولا الرسول، ويكون الراسخون في العلم لاحظَّ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، وهذا القدر يقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك»[٣].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند برقم (٢٣٩٧)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٢٥٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٣/ ٢٨٨.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي ١/ ٢٥٤.



٣ ترك ظاهر معنى اللفظ، والانتقال إلى المعنى غير الظاهر:

وهذا هو المعنى الثالث، وهو عند المتأخرين من أهل العلم، وذلك أن «التأويل من حيث هو تأويل- مع قطع النظر عن الصحة والبطلان- هو: حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتماله له»[١].

أو هو: «نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر»[٢].

فإن كان ترك الظاهر إلى ما سواه بدليل صحيح فهو تأويل صحيح، وإن كان ترك الظاهر بغير دليل أو بدليل غير صحيح فهو تأويل باطل.

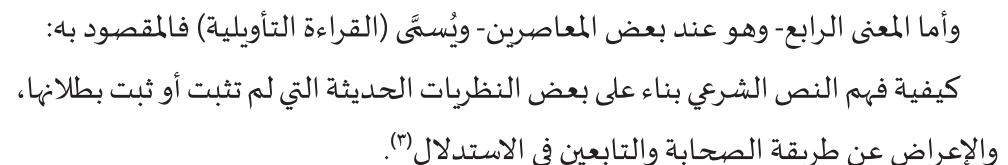
انتبه وتعمَّق:

١) يُطرَح التأويل غالبًا في مباحث صفات الله تعالى مع المتكلمين، بينما نجد آثار التأويل في كثير من المباحث العقدية الأخرى، مع الفرق الأخرى كالشيعة والخوارج.

فتعمَّق أكثر في آثار التأويل على أغلب المذاهب الضالَّة من خلال كتاب (التأويل وعلاقته بالإيمان والكفر عند الفرق الإسلامية) تأليف: هيا بنت إسماعيل آل الشيخ.

٢) هناك صور أخرى للتأويل، ومن أشدها ضلالًا: التأويل الباطني، حيث يبتدع قائله قولًا باطلًا ليس له مستند من نص أو لغة، مثل: تفسير البقرة بالنفس، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ﴾ [البقرة:٦٧] وتفسير البحرين بأنهما علي وفاطمة رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ يَلۡتَقِيَانِ ١٩﴾ [الرحمن].

٤ القراءة التأويلية:



وأما المعنى الرابع- وهو عند بعض المعاصرين- ويُسمَّى (القراءة التأويلية) فالمقصود به: كيفية فهم النص الشرعي بناء على بعض النظريات الحديثة التي لم تثبت أو ثبت بطلانها، والإعراض عن طريقة الصحابة والتابعين في الاستدلال[٣].

ولهذا المعنى عند المعاصرين عدة مُسمَّيات، مثل: (القراءة المعاصرة)، أو (القراءة

---

(١) الإحكام، للآمدي ٣/ ٥٣.

(٢) الإحكام، لابن حزم ١/ ٤٢.

(٣) ينظر: ظاهرة التأويل الحديثة، خالد السيف ص ٣٣.

الجديدة)، أو (القراءة الحداثية)، أو (القراءة العصرانية)، أو (القراءة العلمانية)، أو (الهرمنيوطيقا).

وعلى ذلك سار أصحاب التأويل المعاصر في نبذ الضوابط التي وضعها العلماء للاستدلال من النص الشرعي، وجَعْل المجال مفتوحًا لأي شخص أن يُفسِّر القرآن والسنة بالطريقة التي يراها.

فمرادهم بالقراءات كما يُقرِّر أحدهم: ليس أن تكون «مجرد شارح مبسط، أو تابع مقلِّد، أو حارس مدافع عن العقيدة والحقيقة، والتفكير بصورة مغايرة، يعني أن نبدل وننسخ، أو نحرِّف ونحوِّر، أو نزحزح ونقلب، أو ننقب ونكشف، أو نحفر ونفكك، أو نرمم ونطعم، أو نفسر ونؤول.. فهذه وجوه للتفكير وللقراءة في النصوص»[(١)].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أصحاب هذه التأويلات المعاصرة لا يطعنون مباشرة في النص الشرعي، فإن هذا ينفِّر الناس عنهم، وإنما يتدرَّجون بالطعن فيما يتعلق بالنص الشرعي من دلالات، وهذا «شأن كل مَن أراد أن يُظهِر خلاف ما عليه أمة من الأمم من الحق؛ إنما يأتيهم بالأسهل الأقرب إلى موافقتهم؛ فإن شياطين الإنس والجن لا يأتون ابتداء ينقضون الأصول العظيمة الظاهرة؛ فإنهم لا يتمكنون...، وإنما الغرض: التنبيه على أن دعاة الباطل المخالفين لما جاءت به الرسل يتدرجون من الأسهل والأقرب إلى موافقة الناس، إلى أن ينتهوا إلى هدم الدين»[(٢)].

مراحل نقد النصوص في القراءات المعاصرة:

يمكن ترتيب مراحل نقد النصوص الشرعية عند أصحاب القراءات العربية المعاصرة إلى ثلاث مراحل[(٣)]:

- **الأولى:** مرحلة نقد النص بناء على مراعاة مراد القائل له:

حيث يتم نقد النص في هذه المرحلة مع الأخذ بالاعتبار مراد القائل وقصده في الألفاظ التي قالها، لكن يخصص النص بالتاريخ والسبب والزمن الذي قيل فيه، وأنه خاص بذلك الزمن ولا يتعداه إلى زمن آخر، وهو ما يُسمَّى بـ (القراءة التاريخية).

(١) نقد النص، علي حرب ص ١٣٣.

(٢) بيان تلبيس الجهمية ٣/ ٥١١ - ٥١٥.

(٣) ينظر: مجموعة الأبحاث العقدية (القراءات المعاصرة للقرآن الكريم)، زياد العامر ص ١٥٨.

- **الثانية:** مرحلة نقد النص بناء على دلالة النص ذاته بغض النظر عن مراد قائله:

حيث يتم نقد النص في هذه المرحلة مع عدم اعتبار مراد القائل وقصده في الألفاظ التي قالها، وهو ما يُسمَّى بـ (موت المؤلِّف).

- **الثالثة:** مرحلة نقد النص بناء على فهم القارئ والمتلقي للنص بغض النظر عن دلالة النص أو مراد قائل النص:

حيث يتم نقد النص في هذه المرحلة مع عدم اعتبار دلالة النص، أو مراد القائل وقصده في الألفاظ التي قالها، وهو ما يُسمَّى بـ (موت النص) أو (النص المفتوح)، فالقارئ هو الذي يصنع معنى النص[1].

ترتيب مراحل نقد النصوص في القراءات المعاصرة:

وعلى ما سبق فإن القراءات المعاصرة للنص الشرعي تبدأ بـ:

- (القراءة التاريخية)، حيث تخصص النص بالسبب والظروف التي نزل فيها، والوقائع المعيَّنة فقط.
- ثم بعد ذلك تأتي مرحلة القراءة بناء على تفسير لفظ النص، بغض النظر عن مراد القائل، وهو ما يُعرَف بـ (موت المؤلِّف)، وهي تُفسِّر ذلك بكل الطرق العبثية التي يدل عليها اللفظ مما يتوافق مع فهم القارئ أو المتلقي لهذا النص، سواء وافق مراد القائل أم لا.
- ثم بعد ذلك تأتي مرحلة القراءة بناء على تفسير اللفظ حسب فهم القارئ، بغض النظر عن مراد القائل أو دلالة اللفظ وهو ما يُعرَف بـ (موت النص) أو (النص المفتوح)، وهي تُفسِّر ذلك بكل الطرق العبثية مما يتوافق مع فهم القارئ أو المتلقي لهذا النص؛ سواء كان هذا التفسير يدل عليه اللفظ أم لا، وسواء وافق مراد القائل أم لا.

وهذا العبث أو اللعب في الاستدلال بالنصوص الشرعية قد تقرَّر التحذير منه عند أهل العلم، وقد أطلق بعض أهل العلم على عملية صرف معنى اللفظ عن ظاهره بدون دليل: (لعبًا)[2]؛ لأنه عبث في الاستدلال.

---

(١) ينظر: الخروج من التيه، عبد العزيز حمودة ص ١١٦.

(٢) ينظر: مراقي السعود، للشنقيطي ص٢٣٤، مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر، للشنقيطي ص١٧٧، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، عثمان علي حسن ٢/ ٥٤٦.

وذلك أنه عندما تعذَّر على كثير من أصحاب المناهج المنحرفة الطعن في أصل القرآن ومصدريته الإلهية أو التشكيك فيه؛ بدأوا يفكرون في طرق جديدة لإبطال هداية القرآن للعالمين، وهي نزع القداسة عن القرآن من خلال لغة القرآن وطرق الاستدلال به!

فالمرحلة الأولى تَعتمد مراد القائل، وتَعتمد دلالة اللفظ، ولكنها تجعله خاصًا بزمن النزول.

والمرحلة الثانية لا تَعتمد مراد القائل، وتَعتمد دلالة اللفظ بأي طريقة.

والمرحلة الثالثة لا تَعتمد مراد القائل، ولا تَعتمد دلالة اللفظ.

ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن هذه الطرق التي سلكها أصحاب القراءات المعاصرة في بيان مراد الله بكلامه تُعتبر من الطرق المنحرفة، ويكفي في بيان فسادها تصورها ومعرفة حقيقتها، ويمكن إجمال بيان الرد على انحرافهم في المعالم التالية:

١. أن طريقتهم فيها إعراض عن تحكيم السنة النبوية، وأنها بيان لكلام الله، وهذا من أعظم أسباب الضلال، وهو تلقي الأحكام من القرآن فقط وردِّ السنة.

٢. أنهم لا يعتبرون بأساليب العرب في كلامهم، مع أن الله أنزل القرآن بلسان عربي مبين! وذلك أنهم يفسرون القرآن بالهوى، فلا قواعد منضبطة صحيحة في منهجهم.

٣. إعراضهم عن بيان الصحابة رضي الله عنهم لمعاني القرآن، بل ردهم لتفاسير الصحابة لمعاني الآيات، وإذا كانوا يرفضون تفاسير الصحابة الذين شاهدوا التنزيل وعرفوا التأويل؛ فأنى لهم الهداية.

٤. عدم تعظيمهم لله ولكلامه، فهم يزعمون نزع القداسة عن كلام الله؛ لأنه عندهم مثل كلام البشر، وكفى بهذا ضلالًا مبينًا.

٥. أن منهجهم هو تقديم عقولهم على النقل، فميزان الصواب عندهم هو ما وافق عقولهم، أمَّا العقل الصحيح فلا يمكن أن يعارض النقل الصريح، بل هو موافق له.

ثانيًا: شروط التأويل الصحيح:

سبق أن لفظ التأويل عند المتأخرين من أهل العلم يُطلَق على: صرف اللفظ عن ظاهره، فإن كان ترك الظاهر بدليل صحيح فإنه يُسمَّى: تأويلًا صحيحًا، وإن كان بدون دليل أو بدليل ضعيف فإنه يُسمَّى: تأويلًا باطلًا، وذلك أن من أهم شروط التأويل الصحيح؛ هو وجود دليل

يدل على أن المتكلم بهذا اللفظ يقصد بكلامه المعنى غير الظاهر؛ لوجود قرينة أو أكثر تدل على ذلك.

وذلك أنه «لا خلاف بين المسلمين بل بين العقلاء أن التأويل حيث ساغ- سواء كان في كلام الله أم كلام رسوله ﷺ أم كلام غير الله ورسوله- إنما فائدته الاستدلال على مراد المتكلم ومقصوده، ليس التأويل السائغ أن ينشئ الإنسان معاني لذلك اللفظ أو يحمله على معانٍ سائغة لم يقصدها المتكلم، بل هذا من أبطل الباطل وأعظمه امتناعًا وقبحًا باتفاق العقلاء، وهو الذي يقع فيه هؤلاء المتأوِّلون المحرِّفون كثيرًا»[1].

وعلى ذلك فإن «كل تأويل لا يَقصد به صاحبه بيان مراد المتكلم وتفسير كلامه بما يُعرَف به مراده، وعلى الوجه الذي به يُعرَف مراده؛ فصاحبه كاذب على من تأوَّل كلامه»[2].

وجُملة ذلك أن من أراد التأويل الصحيح «عليه وظيفتان:


١ بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادَّعاه.


٢ وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر»[3].

وعلى ذلك فإن طريقة بعض المعاصرين في التأويل والقراءات المعاصرة للنصوص الشرعية- بصرف اللفظ عن معناه الظاهر منه بلا دليل أو قرينة- يُعتبَر بابًا من أبواب الكذب على الله ورسوله، والقول على الله بلا علم، والطعن في النصوص الشرعية، والتلاعب بدلالاتها، وتحريفها عن مراد المتكلم بها.

وبالجملة «فأصل خراب الدين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يُرِدْه الله ورسوله بكلامه، ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلا بالتأويل! وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلا بالتأويل! فمن بابه دخل إليها، وهل أُريقت دماء المسلمين في الفتن إلا بالتأويل! وليس هذا مختصًّا بدين الإسلام فقط؛ بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد»[4].

---

(١) بيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية ٦/ ٢٨٧.

(٢) درء التعارض، لابن تيمية ١/ ١٢.

(٣) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ١٣/ ٢٨٨.

(٤) إعلام الموقعين، لابن القيم ٤/ ١٩٢.

حلل ثم ابحث:

من أمثلة التأويل الصحيح تفسير قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ بأن المراد في المستقبل، ودل على ذلك قوله: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُ﴾ [النحل: ١].

وكذلك في قوله ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٩٨﴾ [النحل].

فالمراد إذا أردت القراءة فاستعذ، ودل على ذلك سنة النبي ﷺ في القراءة.

فحلل مع زملائك هذين المثالين، وابحث عن أمثلة أخرى لها تعلق بمباحث الاعتقاد.

ناقش ثم انقد:

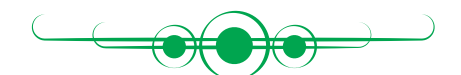
ناقش أستاذك وزملاءك فيما يلي:

يدَّعي البعض أن السلف والخلف متفقون على التأويل، بدليل تأويل ابن عباس للساق في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، وفي آية الكرسي فسَّر ﴿كُرۡسِيُّهُ﴾ بعلمه.

كما أن مآل تفويض الكيفية عند السلف لا يختلف كثيرًا عن تأويل الخلف.

راجع ثم استنتج:

من خلال ما درست؛ استنتج آثار التأويل الكلامي لآيات العقيدة، والتأويل الحداثي للقرآن الكريم.





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١ أخبرنا النبي ﷺ أنه سيظهر من يقاتل على تنزيل القرآن. ( )

٢ التأويل الفاسد يشبه الكذب على الله تعالى. ( )

٣ يختص التأويل الفاسد بتأويل صفات الله تعالى. ( )

٤ موت النص هو أعلى مراحل النقد الحداثي. ( )

٥ توجد أمثلة للتأويل الصحيح في القرآن الكريم. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١ التأويل الوارد في دعاء النبي ﷺ لابن عباس من قبيل:

(تفسير الكلام– المراد بالكلام– نقل معنى الكلام)

٢ التأويل هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر:

(مقصود السلف– إطلاق المتأخرين– قراءة الحداثيين)

٣ تُسمَّى القراءة التأويلية بـ:

(الابستمولوجيا- السيميولوجيا– الهرمنيوطيقا)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- فرِّق بين تأويل المتكلمين والقراءات التأويلية الحديثة.
- حلِّل مراتب نقد النص في القراءات التأويلية المعاصرة.
- اشرح ضوابط التأويل الصحيح.



الدرس السابع: موقف أهل السنة من المجاز

مقدمة الدرس:

الكلام في المجاز له علاقة بما سبق ذكره من أهمية مراعاة طريقة العرب في كلامها، ووجوب الأخذ بظواهر النصوص الشرعية، إلا إذا وجدت قرينة تدل على ترك الظاهر والانتقال إلى غيره.

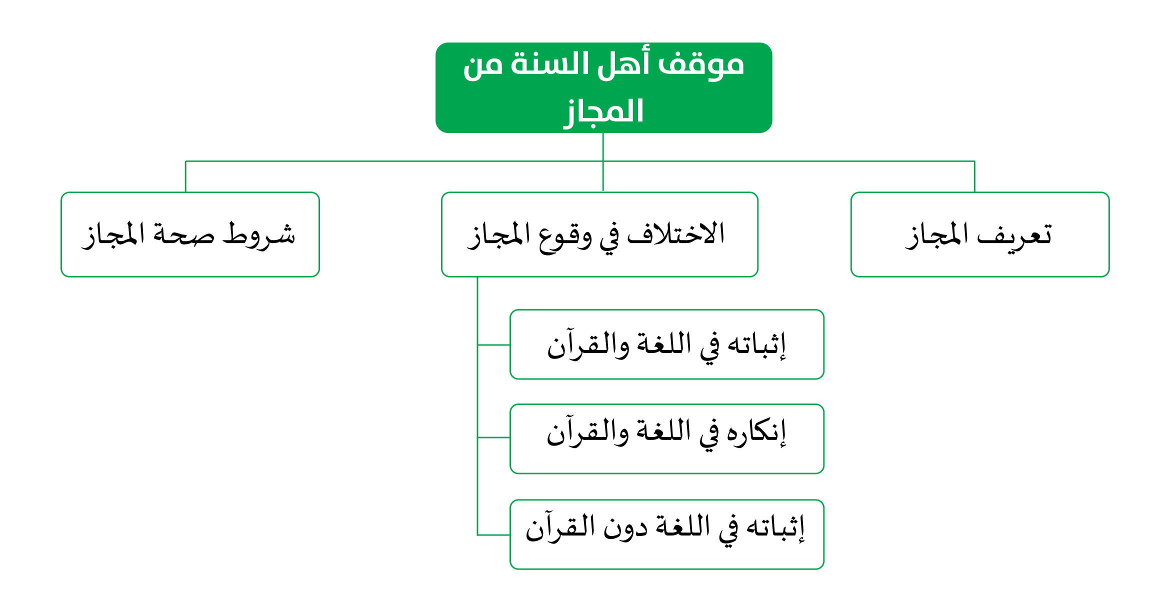
والسبب في تخصيص الكلام هنا على المجاز هو: أن المخالفين لأهل السنة قد تستروا في رد بعض المسائل والدلائل العقدية بكونها من المجاز وليست من الحقيقة، فتركوا العمل بظواهر النصوص بدعوى المجاز، بدون دليل أو قرينة صحيحة.

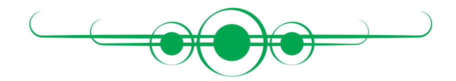
وتأتي دراسة هذا الموضوع من خلال بيان معاني المجاز، ومذاهب العلماء فيه، وشروط صحته عند أهل السنة.

أهداف الدرس:

يُتوقَّع منك أخي الطَّالب بعد استيعاب عناصر الدرس أن:

١. تعرف المجاز.
٢. تميز الأقوال في وقوع المجاز في اللغة والقرآن الكريم.
٣. تبرهن على وقوع المجاز في اللغة والقرآن الكريم.
٤. تلخص شروط المجاز.
٥. توجه الاختلافات في وقوع الخلاف.


موقف أهل السنة من المجاز
تعريف المجاز
الاختلاف في وقوع المجاز
شروط صحة المجاز
إثباته في اللغة والقرآن
إنكاره في اللغة والقرآن
إثباته في اللغة دون القرآن



أولاً: المراد بالمجاز:

المجاز هو: اللفظ المستعمَل في غير المتبادر للذهن منه؛ لعلاقة بينهما، مع قرينة تدل على ذلك(١).

ثانيًا: الاختلاف في وقوع المجاز في اللغة والقرآن الكريم:

هذه المسألة مما كثُر النقاش فيها بين أهل العلم، بين مُؤيِّد ومُعارِض.

١ إثبات المجاز في اللغة والقرآن:

وإثبات وجود المجاز في اللغة والقرآن بشروطه هو قول جمهور المفسرين والأصوليين واللغويين(٢)، واستدلوا لذلك بعدة أدلة، منها:

- أن المجاز ضرورة تفرضها مفردات اللغة، فليست دلالة الألفاظ على مدلولاتها في مستوى واحد، فدلالة الحسام على السيف ليست كدلالته على الرجل الماضي في أمره(٣).
- وقوع المجاز في اللغة، فنقل بعض الكلام عن أصله لمعنى آخر لقرينة؛ استعمله أهل اللغة، سواءً سُمِّي مجازًا أم لا، فالعبرة بالحقائق والمعاني، لا بالألفاظ والمباني(٤).
- أن القرآن نزل بلغة العرب ولسانهم، فما جرى على لسانهم فلا مانع من وجوده في القرآن، إلا ما كان فيه عيب معنوي أو لفظي(٥).
- لا محذور من القول بالمجاز، ولا خشية من إثباته؛ ذلك لأن الذين أنكروه ورفضوه؛ إنما فعلوا ذلك لِما رأوه من أفعال أصحاب البدع الذين تذرَّعوا بالمجاز لإثبات بدعهم، وعلى رأس هؤلاء: (أصحاب التعطيل) الذين نفوا صفات الباري وجحدوها عن طريق حملها على المجاز، والحق أن المجاز ليس ألعوبة بيد كل أحد، ولا هو عَري عن القيود؛

---

(١) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ص ١٤٩، شرح الكوكب المنير ١/١٥٤، إرشاد الفحول، للشوكاني ١/١٣٥، المدخل، لابن بدران ص ٨٧.

(٢) ينظر: شرح الكوكب المنير، لابن النجار ١/١٩١، إرشاد الفحول ١/١٤٠، الأحكام، للآمدي ١/٧٢، الإحكام، لابن حزم ٤/٤٤٧، أصول الفقه، لابن مفلح ١/ ١٠٠، ١٠٣، كتاب الطراز ١/٨٣، المدخل ص ٨٧.

(٣) ينظر: كتاب الطراز ١/٨٠.

(٤) شرح الكوكب المنير ١/١٩١.

(٥) انظر: كتاب الطراز ١/٨٣، منع جواز المجاز ص ١٠.

بحيث يُطَبَّق على كل لفظ! ومن أهم قيوده: وجود القرينة الصحيحة التي تدل على أن المتكلم أراد المعنى المجازي لكلامه.

٢ إنكار المجاز في اللغة والقرآن:

وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم[١] في قول لهما.

٣ إثبات المجاز في اللغة دون القرآن:[٢]

على أنه نُقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم ما يدل على إثبات وقوع المجاز[٣].

ولعل الخلاف يكون لفظيًّا[٤]، فالمانعون يمنعونه إذا كان بدون قيد ولا شرط، والمجيزون يجيزونه بقيوده وشروطه، والله أعلم.

ثالثًا: شروط صحة المجاز:

من أهم شروط صحة المجاز هو: وجود قرينة صحيحة على إرادة المعنى المجازي، وذلك «أن ظهور المعنى من اللفظ:

- تارة يكون بالوضع اللغوي، أو العرفي، أو الشرعي، إما في الألفاظ المفردة وإما في المركبة.
- وتارة بما اقترن باللفظ المفرد من التركيب الذي تتغير به دلالته في نفسه.
- وتارة بما اقترن به من القرائن اللفظية التي تجعله مجازًا.
- وتارة بما يدل عليه حال المتكلم والمخاطب والمتكلم فيه»[٥].

فإن «من ادعى صرف لفظ عن ظاهره إلى مجازه لم يتم له ذلك إلا بعد أربع مقامات:

أحدها: بيان امتناع إرادة الحقيقة.

---

(١) انظر: الإيمان، لابن تيمية ص ٨٣-٨٥، مختصر الصواعق المرسلة ص ٢٣١.

(٢) وقال به: داود الظاهري، ومحمد بن خويز منداد، ومنذر البلوطي، وغيرهم. انظر: الإيمان، لابن تيمية ص٨٥، مختصر الصواعق ص ٢٣٢، إرشاد الفحول ١/١٤٣.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى ٦/٣٦٦، اقتضاء الصراط المستقيم ١/١٠٧، نونية ابن القيم ص ١٢٧، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد، لابن عيسى ٢/١٣٠، محاسن التأويل، للقاسمي ١٧ / ١٥٢.

(٤) ينظر: روضة الناظر، لابن قدامة ١/٢٧٣، مجموع الفتاوى ١٢ / ٢٧٧، ذيل طبقات الحنابلة ١ / ١٧٤، أصول الفقه، لابن مفلح ١/٦٩-١٠٢، المدخل، لابن بدران ص ٨٨.

(٥) مجموع الفتاوى، لابن تيمية ٣٣/ ١٨١.

الثاني: بيان صلاحية اللفظ لذلك المعنى الذي عيَّنه، وإلا كان مفتريًا على اللغة.

الثالث: بيان تعيين ذلك المجمل إن كان له عدة مجازات.

الرابع: الجواب عن الدليل الموجب لإرادة الحقيقة.

- فما لم يقم بهذه الأمور الأربعة كانت دعواه صرف اللفظ عن ظاهره؛ دعوى باطلة»[1].

ابحث ثم مثِّل:

وفقًا لما تعلمت عن شروط المجاز، فقم بذكر ثلاثة أمثلة له، غير مخالفة لمذهب السلف.

ابحث ثم انقد:

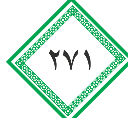
تأوَّل المتكلمون صفات الباري ولم يحملوها على ظواهر النصوص احتجاجًا بالمجاز، فتعاون مع زملائك في البحث عن القرينة الصارفة التي احتجوا بها، ثم رد عليها من خلال براهين أهل السنة على بطلان تلك القرينة.

تعلم أكثر ثم وضح:

للتوسع في موضوع المجاز طالع (الرسالة المدنية في تحقيق المجاز والحقيقة في صفات الله) لابن تيمية، وكتاب (منع جواز المجاز) للشيخ محمد الأمين الشنقيطي.

ومن خلالهما وضِّح توجيه ابن تيمية للشواهد المشهورة للمجاز، مثل قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢]، وقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم ﴾ [البقرة: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤].

(١) بدائع الفوائد، لابن القيم ص ١٦٦٠. وللاستزادة في موضوع المجاز ينظر: إثبات القول بالمجاز عند أئمة أهل السنة والجماعة، يوسف العليوي، المجاز من الإبداع إلى الابتداع، عبد المحسن العسكر، وقد قرأه وقدَّم له عبد الرحمن البراك.





أسئلة التقويم

س (١): ضع علامة (✓) أو (×) أمام كل عبارة مما يأتي مع تصويب الخطأ:

١ اتفقت الآراء على وقوع المجاز في اللغة. ( )

٢ استعملت العرب المجاز دون شروط تُقيِّده. ( )

٣ القول بالمجاز لا يتنافى مع إثبات صفات الله تعالى. ( )

٤ العبرة بالحقائق والمعاني لا بالألفاظ والمباني ( )

٥ إثبات وقوع المجاز في القرآن يوقع في الشبهات. ( )

س (٢): اختر الإجابة الصَّحيحة ممَّا يلي:

١ نقل عن شيخ الإسلام أنه قال بوقوع المجاز في:

(اللغة– القرآن– كلاهما)

٢ من ادَّعى صرف لفظ إلى المجاز فعليه أولًا أن يُبيِّن:

(صلاحية اللفظ للمجاز- امتناع إرادة الحقيقة– تعيين المعنى المجازي)

٣ يظهر المعنى من اللفظ من خلال:

(الوضع اللغوي– القرائن اللفظية- كلاهما)

س (٣): أجب عن الأسئلة الآتية باختصار:

- برهن على وقوع المجاز في اللغة والقرآن الكريم.
- كيف يمكن أن يكون الخلاف في المجاز لفظيًا؟
- لخص شروط المجاز.

خاتمة في خصائص منهج أهل السنة في تقرير مسائل الاعتقاد

سبق الكلام عن (خصائص عقيدة أهل السنة والجماعة) على وجه الإجمال، وهنا بيان لجملة من الخصائص التي تميز (منهج أهل السنة والجماعة) عن غيرهم من المخالفين في الاستدلال على مسائل الاعتقاد على سبيل الاختصار، فمن ذلك:

١ أنهم يُقدِّمون الكتاب والسنة على ما سواهما، ويجعلونهما أصلًا يتحاكمون إليه، بخلاف المخالفين لهم؛ فبعضهم يُقدِّم العقل كالمتكلمين، وبعضهم يُقدِّم الذوق والكشف كالصوفية، ونحو ذلك.

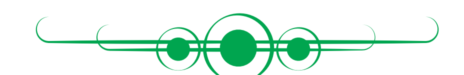
٢ أنهم يقبلون كل ما صح عن النبي ﷺ من الأحاديث، سواء كانت متواترة أم آحادًا، بخلاف المخالفين لهم ممن يقبل المتواتر فقط ويرد أحاديث الآحاد في العقيدة.

٣ أنهم يعرفون مكانة الصحابة والسلف الصالح، ويحفظون لهم قدرهم، ويعتقدون أن طريقتهم في تعلم العقيدة هي الطريقة الأعلم والأحكم والأسلم.

٤ أنهم يعملون بالنصوص المحكمة ويؤمنون بالنصوص المتشابهة، ويفسرون النصوص المتشابهة بما يوافق النصوص المحكمة، ويجمعون بين النصوص الشرعية في دلالاتها، ولا يأخذون ببعض النصوص ويتركون البعض الآخر في المسألة الواحدة.

٥ أنهم بعيدون عن الغلو في التكفير والتبديع، بل هم ملتزمون بدلائل الكتاب والسنة في باب الأسماء والأحكام.

٦ أن منهجهم سالم من الاضطراب والتناقض، بل هو متصف بالاطراد والثبات على الحق، وما بدَّلوا تبديلًا.

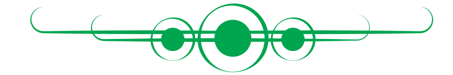


ملخص الوحدة الرابعة

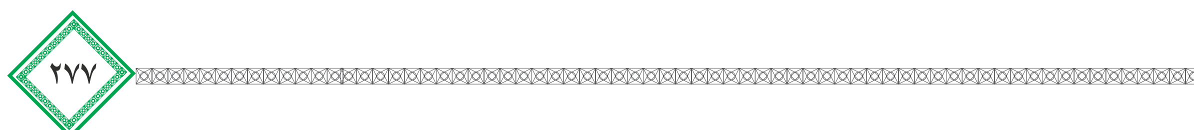
- منهج الاستدلال في العقيدة هو: الطريقة التي استخدمها أهل السنة والجماعة لاستنباط الأحكام على المسائل العقدية من مصادر التلقي الصحيحة.
- يستلزم المنهج الصحيح في الاستدلال القيام بجمع كل ما ورد بشأن المسألة من نصوص الكتاب والسنة، مع تحرير دلالات كلٍّ، وتصحيح النقل عن النبي ﷺ، واعتماد فهم الصحابة والسلف الصالح.
- الإخلاص لله تعالى، والاستعانة به، والالتجاء إليه واجب في جميع الطاعات، ويتأكد استحضاره في طلب العلم، وتلمس طريق الحق.
- لأهل السنة قواعد أساسية في الاستدلال على مسائل الاعتقاد، ومن أهمها، عشرة:
- الأولى: العمل بظواهر النصوص، حيث يأخذ أهل السنة بظاهر النص حتى يأتي دليل صحيح يصرفهم عن هذا الظاهر، والأخذ بها يشمل اعتقاد معانيها والعمل بها.
- الثانية: الاستدلال بكلام الله عز وجل، والعمل بمحكمه، والإيمان بمتشابهه، مع رد تفسير المتشابه إلى المعنى الذي يوافق المحكم.
- الثالثة: يعتمد أهل السنة على أساليب العرب وطريقتهم في الفهم للكلام العربي، وذلك أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، فالواجب هو تفسيره وفهمه بناء على ذلك.
- الرابعة: لا نسخ في الأخبار ولا في أصول الدين، فيشمل ذلك ما أخبر الله تعالى به عن ذاته، وصفاته، وأفعاله.
- الخامسة: موافقة النصوص لفظًا ومعنى أولى من موافقتها في المعنى دون اللفظ، ويتأتَّى ذلك باستعمال نصوص الكتاب والسنة، وتجنُّب الألفاظ المحدَثة التي تتسم بالإجمال والاشتباه.
- السادسة: الاستدلال ثم الاعتقاد، فيجب التسليم للنصوص الشرعية، والعمل بما تدل عليه، من غير اعتقاد مُسبَق.

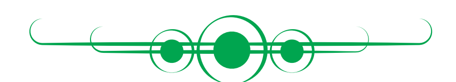
- السابعة: أهمية مراعاة دلالة السياق في تحديد المراد باللفظ، فلا يُستدل باللفظ لمجرد ما يفيده كلام العرب، دون نظر إلى المتكلِّم بالقرآن، والمنزَّل عليه والمخاطَب به.
- الثامنة: الحذر من صحة المعنى وخطأ الاستدلال، فقد يكون المعنى صحيحًا في نفسه، لكن النص الشرعي لا يدل عليه.
- التاسعة: الأصل في الاستدلالات العقدية هو الوضوح والسهولة، وذلك لتناسب جميع أهل الإيمان.
- العاشرة: مراعاة مراتب القوة الاستدلالية، فإن الدلالات تتفاوت من ناحية القوة والضعف، والقطعية والظنية.
- يحتج أهل السنة بأحاديث الآحاد الصحيحة في الاعتقاد، فلا يشترطون فيها التواتر، ولا يفرقون بين العقيدة والأحكام، بينما اشترط أكثر المتكلمين التواتر.
- خبر الآحاد قد يفيد العلم إذا تلقته الأمة بالقبول، وقد احتج أهل السنة لكثير من مسائل الاعتقاد بأحاديث الآحاد.
- يؤمن أهل السنة أنه لا يمكن أن يتعارض ما عُلِم بصريح العقل مع ما ورد في الشرع بطريق صحيح، وإذا تُوهِّم التعارض بين العقل والنقل فعلينا تقديم القطعي فيهما، فإن كانا ظنِّيَّين قُدِّم أرجحهما.
- وقد رد أهل السنة على القائلين بتقديم العقل بأن العقول متفاوتة، وأن النقل قد تضمن عددًا كبيرًا من الأدلة العقلية التي تثبت أصول الاعتقاد، وأن النقل هو أساس المعقول، وما يثبته العقل فهو في الحقيقة تابع للنقل.
- للتأويل إطلاقات متعددة، فأطلقه السلف على التفسير، وأطلقه المتأخرون على نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر.
- والتأويل يكون صحيحًا إذا احتمل اللفظ المعنى الآخر، ووُجد دليل صحيح يصرفه من المعنى الظاهر إلى المعنى الآخر.

- ظهرت قراءات تأويلية معاصرة، لها ثلاث مراحل أساسية، وهي: القراءة التاريخية، ثم ما يُعرَف بموت المؤلِّف، ثم موت النص، أو النص المفتوح.
- المجاز هو: اللفظ المستعمَل في غير المتبادَر للذهن منه؛ لعلاقة بينهما، مع قرينة تدل على ذلك.
- والجمهور على إثبات وقوعه في اللغة والقرآن الكريم، بشروط؛ أهمها وجود قرينة صحيحة على إرادة المعنى المجازي.
- تميز منهج أهل السنة في الاستدلال على مسائل الاعتقاد بتقديم القرآن والسنة، والاحتجاج بخبر الآحاد الصحيح، وبتقدير منهج السلف، وبجمع سائر النصوص في كل مسألة، والوسطية في الآراء، والسلامة من الاضطراب.



فهرس محتويات المقرر





المدخل إلى علم العقيدة

وضع هذا الكتاب ليخدم موضوعات مقرر (المدخل إلى علم العقيدة)، فيستفيد منه الطالب وعضو هيئة التدريس جمعاً لمادته العلمية، وإثراءً لها، فهو من جهة يقرب المادة إلى الأفهام، ومن جهة أخرى يحيل على المراجع العلمية في كل موضوع بحيث يستفيد منه من رام التوسع في البحث والاستقصاء.

وقد روعي في هذا الكتاب استيفاء مفردات المقرر للمرحلة الجامعية، مع التزام المعايير التعليمية (الأكاديمية) المعتمدة في الجامعات.

فهو كتاب تعليمي يراعي أهداف المقرر، ومنهاج الدرس بحيث يحقق المخرجات المرجوة.







حيثما كنت يصلك طلبك